

التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية -
حالة الأردن (١٩٩٠ - ٢٠٠٩)

إعداد الطالب
سامر علي عبد الهادي

المشرف
الأستاذ الدكتور طالب محمد عوض

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في
اقتصاد الأعمال

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

كانون أول / ٢٠١٠

تمتد كلية الدراسات العليا
هذه المرسخة من الرسالة
التوقيع: التاريخ: ٤/٤/٢٠١٠

الجامعة الأردنية

نموذج التفويض

أنا الطالب سارطان السنتاح محمد الحياوي أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ
من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات
النافذة في الجامعة.

التوقيع: 

التاريخ: ٢٠١٩/١٢/١٦

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة (التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية حالة الأردن (١٩٩٠-٢٠٠٩)) وأجيزت بتاريخ ٢٠١٠/١١/٧.

أعضاء لجنة المناقشة



الدكتور طالب محمد عوض، رئيساً (المشرف)
أستاذ اقتصاد دولي وقياسي



الدكتور إسماعيل عبد الرحمن، عضواً
أستاذ اقتصاد صناعي



الدكتور عبد عبد الحميد الخرايشة، عضواً
أستاذ الاقتصاد الجزئي وتطبيقاته



الدكتور محمود الوادي، عضواً
أستاذ التنمية والاقتصاد القياسي
(جامعة الزرقاء)

تمتد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التاريخ: ٢٠١٠/١١/٧

نموذج رقم (١٦)
أقرار والتزام بالمعايير الأخلاقية والأمانة العلمية
وقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها لطلبة
الدكتوراه

أنا الطالب: سعيد محمد العبدون الرقم الجامعي: (١٤ - ٥ - ٩٠٠)
تخصص: امتنان لإعمال الكلية: العلوم

عنوان الأطروحة: التحليل الجغرافي لآثار عمارة (العراق) الاستعداد
صالح العبدون (١٩٩٠ - ٩ - ٢٠٠٠)

اعلن بأنني قد التزمت بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية
المفعول المتعلقة باعداد اطروحات الدكتوراه عندما قمت شخصيا" باعداد اطروحتي وذلك بما
ينسجم مع الأمانة العلمية وكافة المعايير الأخلاقية المتعارف عليها في كتابة الأطروحات
العلمية. كما أنني أعلن بأن اطروحتي هذه غير منقولة أو مستلة من أطاريح أو كتب أو
أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتأسيسا" على
ما تقدم فأنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس
العمداء في الجامعة الأردنية بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب
شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن
بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التاريخ: ١٦ / ١٢ / ٢٠٠١

توقيع الطالب: سعيد محمد العبدون

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التاريخ: ١٦ / ١٢ / ٢٠٠١

الإهداء

إلى الروح التي عاشت بها روحي.....

والذي رحمه الله

إلى القلب النابض بالحب والحنان.....

أمي العزيزة

إلى من عشقت كل شيء ينتمي إليها وأغلى ما أملك.....

زوجتي الحبيبة رشا

إلى من وهبتهم حياتي.....

أبنائي علي وفيصل

شكر وتقدير

بداية أحمد الله تعالى على نعمه التي أنعمها علي والتي لو لهجت الألسنة أبد الدهر ما أدت حقها، فالحمد لله، حمداً يليق بجلال وجهه، وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على سيد البشر سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

وامثالاً و عرفاناً بالجميل أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور طالب محمد عوض الذي أشرف على رسالتي هذه، ومنحني من جهده ووقته الشيء الكثير، وأمدني بنصائحه وعلمه، مما كان له عظيم الأثر في اخراج هذه الرسالة. كما أتقدم بالشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة. كما أشكر جميع أساتذتي الأجلاء في قسم اقتصاد الأعمال. ويقتضي الوفاء أن أخص باعتزاز وتقدير عميقين دعم وتشجيع ورعاية الأخ الدكتور مازن الباشا الذي خصني بمناقشة فكرة الدراسة، وتزويدي بالعديد من البحوث والدراسات التي كان لها الأثر الواضح في انجاز هذه الرسالة، و عرفاناً بالجميل أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأخ الدكتور حسام داوود وذلك للجهد الكبير الذي بذله معي في مناقشة أفكار وتفاصيل هذه الرسالة، حيث كان لملاحظاته وتوجيهاته بالغ الأثر في انجاز هذه الرسالة.

كما اتقدم بالشكر إلى زملائي أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الاقتصاد – جامعة الزرقاء وذلك لدعمهم المعنوي ومساندتهم لي خلال كتابة هذه الرسالة. وإلى زميلي الدكتور حامد الرواشده على الجهد الذي بذله في التدقيق اللغوي لرسالتي هذه.

كما أسجل كل الشكر والتقدير لرفيقة حياتي زوجتي وذلك للجهد الكبير الذي بذلته وتشجيعها الدائم لي خلال فترة دراستي للدكتوراه، والشكر والتقدير إلى والدي وأبنائي وأخواني وأخواتي وأهل زوجتي وكل من كان لي عوناً وسنداً أثناء فترة دراستي للدكتوراه.

وأخيراً أتقدم بعميق الشكر والامتنان الى جميع العاملين في كل من البنك المركزي الأردني، ووزارة التخطيط، ودائرة الاحصاءات العامة، والمرصد الاقتصادي في الجامعة الأردنية وخاصة السيد علي العساف، وزملائي وزميلاتي في الدراسات العليا وبالأخص الزميل الأخ خالد السواعي.

الباحث

سامر علي عبدالهادي

فهرس المحتويات

الإهداء.....	٥
شكر وتقدير.....	و
فهرس المحتويات.....	ز
قائمة الجداول.....	ح
قائمة الملاحق.....	ط
قائمة الأشكال.....	ك
الملخص باللغة العربية.....	ل
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة.....	١
الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة.....	٢٠
الفصل الثالث : التمويل الخارجي في الأردن.....	٤٥
الفصل الرابع : التحليل القياسي لأثر التمويل الخارجي على الفجوات الاقتصادية في الأردن.....	٩٣
الفصل الخامس : النتائج والتوصيات.....	١١٨
قائمة المراجع.....	١٢٣
قائمة الملاحق.....	١٣٢
Abstract	١٥٧

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	المتغيرات الاقتصادية في الأردن للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨	51
٢	المتغيرات الاقتصادية في الأردن للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨	52
٣	تطور القروض الخارجية في الاقتصاد الأردني للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨	56
٤	نسبة التسديدات إلى الناتج القومي الإجمالي للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨	58
٥	معدل خدمة القروض الخارجية للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨	60
٦	إحتياطي الذهب والعملات الأجنبية للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨	62
٧	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للأردن للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨	69
٨	الفجوة الادخارية في الاقتصاد الأردني ١٩٩٠-٢٠٠٨	72
٩	الفجوة الخارجية في الاقتصاد الأردني ١٩٩٠-٢٠٠٨	74
١٠	ترتيب الدول حسب مؤشر تنافسية النمو للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨	79
١١	تطور الفجوة الرقمية بين الأردن وأمريكا خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٨	81
١٢	نتائج إختبار جذر الوحدة (Unit-Root Test)، لجميع المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية	99
١٣	نتائج إختبار سببية جرينجر لمتغيرات دالة الفجوة المحلية	102
١٤	نتائج إختبار سببية جرينجر لمتغيرات دالة الفجوة الخارجية	102
١٥	نتائج إختبار سببية جرينجر لمتغيرات دالة الفجوة الرقمية	102
١٦	إختبار التكامل المشترك لدالة الفجوة المحلية	104
١٧	إختبار التكامل المشترك لدالة الفجوة الخارجية	104
18	إختبار التكامل المشترك لدالة الفجوة الرقمية	104
١٩	تقدير أثر التمويل الخارجي على الفجوة المحلية حسب طريقة FM-OLS	114
٢٠	تقدير أثر التمويل الخارجي على الفجوة الخارجية حسب طريقة FM-OLS	116
٢١	تقدير أثر التمويل الخارجي على الفجوة الرقمية حسب طريقة FM-OLS	118

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
١	صافي الضرائب غير المباشرة للفترة ٢٠٠٨-١٩٩٠	134
٢	إهلاك رأس المال الثابت للفترة ٢٠٠٨-١٩٩٠	135
٣	تعويضات العاملين للفترة ٢٠٠٨-١٩٩٠	136
٤	فائض التشغيل للفترة ٢٠٠٨-١٩٩٠	137
٥	صافي الإقراض إلى العالم الخارجي للفترة ٢٠٠٨-١٩٩٠	138
٦	صافي التحويلات من العالم الخارجي للفترة ٢٠٠٨-١٩٩٠	139
٧	صافي تحويلات العاملين للفترة ٢٠٠٨-١٩٩٠	140
٨	صافي العمليات غير المنظورة ٢٠٠٨-١٩٩٠	141
٩	الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام ٢٠٠٨-١٩٩٠	142
١٠	الإنفاق الاستثماري للفترة ٢٠٠٨-١٩٩٠	143
١١	تقدير دالة الفجوة المحلية باستخدام طريقة FM-OLS	144
١٢	تقدير دالة الفجوة الخارجية باستخدام طريقة FM-OLS	144
١٣	تقدير دالة الفجوة الرقمية باستخدام طريقة FM-OLS	144
١٤	نتائج إختبار ADF لجذر الوحدة للفجوة المحلية	145
١٥	نتائج إختبار ADF لجذر الوحدة للاستثمار الأجنبي المباشر	146
١٦	نتائج إختبار ADF لجذر الوحدة للقروض الخارجية	147
١٧	نتائج إختبار ADF لجذر الوحدة لمتوسط دخل الفرد	148
18	نتائج إختبار ADF لجذر الوحدة للفجوة الخارجية	149
١٩	نتائج إختبار ADF لجذر الوحدة لدرجة الإنكشاف الخارجي	150
٢٠	نتائج إختبار ADF لجذر الوحدة للفجوة الرقمية	151
٢١	نتائج إختبار ADF لجذر الوحدة للفجوة الرقمية للفترة السابقة	152
٢٢	نتائج إختبار التكامل المشترك لمتغيرات دالة الفجوة المحلية	153
٢٣	نتائج إختبار التكامل المشترك لمتغيرات دالة الفجوة الخارجية	154
٢٤	نتائج إختبار التكامل المشترك لمتغيرات دالة الفجوة الرقمية	155

١٥٦	تقدير دالة الفجوة المحلية باستخدام طريقة OLS	٢٥
١٥٦	تقدير دالة الفجوة الخارجية باستخدام طريقة OLS	٢٦
١٥٧	تقدير دالة الفجوة الرقمية باستخدام طريقة OLS	٢٧

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
83	تطور صافي الضرائب غير المباشرة (٢٠٠٨-١٩٩٠)	١
83	تطور قيم اهتلاك رأس المال الثابت (٢٠٠٨-١٩٩٠)	٢
84	تعويضات العاملين (٢٠٠٨-١٩٩٠)	٣
85	تطور قيم فائض التشغيل (٢٠٠٨-١٩٩٠)	٤
86	صافي الإقراض إلى العالم الخارجي (٢٠٠٨-١٩٩٠)	٥
87	صافي حساب رأس المال الخاص بالحكومة (٢٠٠٨-١٩٩٠)	٦
88	تطور صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي (٢٠٠٨-١٩٩٠)	٧
89	صافي تحويلات العاملين (٢٠٠٨-١٩٩٠)	٨
90	تطور قيم صافي العمليات غير المنظورة (٢٠٠٨-١٩٩٠)	٩
91	تطور قيم الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام (١٩٩٠-٢٠٠٨)	١٠
92	تطور حجم الإنفاق الاستثماري (٢٠٠٨-١٩٩٠)	١١

التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية : حالة الأردن (١٩٩٠ - 2009)

إعداد

سامر علي عبد الهادي

إشراف

الأستاذ الدكتور طالب محمد عوض

الملخص باللغة العربية

تناولت هذه الدراسة موضوع التمويل الخارجي في الأردن وأثره على الفجوات الاقتصادية للفترة (١٩٩٠-2009)، بهدف بيان أثر التمويل الخارجي على الفجوات الاقتصادية المحلية، والخارجية، والرقمية في الاقتصاد الأردني، إضافة إلى التأطير النظري للفجوة الرقمية ليكون أساساً للدراسات القادمة، وإبراز الجوانب الفكرية للفجوات الاقتصادية، وتحديد الآثار الإيجابية والسلبية للتمويل الخارجي بهدف إعطاء صورة عامة عن مدى فعالية التمويل الخارجي في الاقتصاد الأردني.

وقد استخدم الأسلوب التحليلي الوصفي والإحصائي القياسي، حيث تم تطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية المصححة كلياً في تفسير العلاقة بين المتغيرات المختلفة والمستخدم في تفسير دالة الفجوة المحلية ودالة الفجوة الخارجية وكذلك دالة الفجوة الرقمية.

وقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج أهمها: أن الاقتصاد الأردني اعتمد وبشكل متزايد على القروض الخارجية لتغطية الفجوات الاقتصادية، مما ترتب عليه زيادة في أعباء خدمة هذه القروض، كما تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أدى دوراً مهماً وإيجابياً في تجسير الفجوات الاقتصادية المحلية والخارجية والرقمية.

في ضوء النتائج السابقة، يوصي الباحث بضرورة وضع استراتيجية تهدف لإدارة مصادر الدخل والتمويل الخارجية الواردة إلى الأردن، بالإضافة إلى تفعيل مصادر الدخل والتمويل المحلية بهدف تخفيف اعتماد الأردن على المصادر الخارجية لتمويل احتياجاتها المختلفة ولتجسير الفجوات الاقتصادية. وكذلك يجب النظر في تركيبة التمويل الخارجي اللازم، وخاصة فيما يتعلق بالقروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، ليتلاءم مع هيكل وطبيعة الاقتصاد الأردني وتحفيز السلوك الادخاري للأفراد والمؤسسات بهدف تقليص الفجوة المحلية وضرورة الإهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة مع ضرورة أن يرافقها تدفق للخبرات الإدارية والفنية والتنظيمية، وإنسياب للتقنيات التكنولوجية والتي ستعمل بدورها على تقليص حجم الفجوة الرقمية.

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

١-١ المقدمة:

حظي التمويل الخارجي ومصادره باهتمام كبير ومتزايد في الفكر الاقتصادي بشكل عام نظراً للدور الهام الذي يؤديه في الاقتصاد القومي بصفته أحد المؤثرات الهامة التي تؤثر على تطور مسار المتغيرات الاقتصادية الكلية، إذ أصبح التمويل الخارجي يجذب اهتمام مختلف الهيئات والأوساط الاقتصادية والمالية كافة ليس في الدول المضيفة له فحسب بل في الدول المانحة أيضاً وبخاصة في ظل المشكلات الناجمة عنه والآثار الممتدة على النظام الاقتصادي العالمي.

إن تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي والإرتقاء بالمستوى المعيشي للأفراد يتطلب إنشاء المشاريع الانتاجية، وتوفير التمويل اللازم للنهوض بتلك المشاريع، وهذا ما يعرف بالتكوين الرأسمالي (Capital Formation)، وتشكل عملية التكوين الرأسمالي محوراً مهماً لتحقيق النمو الاقتصادي حيث يعتمد بالدرجة الأولى على ادخار جزء من دخل الأفراد ثم توجيه هذه المدخرات وتوظيفها في الاستثمارات المختلفة من أجل خلق أصول انتاجية جديدة أو التوسع في الأصول القائمة.

والمتتبع للاقتصاد الأردني يدرك النقلة النوعية التي حققها الأردن في العقود الماضية، بشكل أدى إلى تحسن كمي ونوعي في مستويات المعيشة، والدخول الفردية بما يتلاءم مع ما شهده الأردن من نهضة شاملة في شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، غير أن التنمية الاقتصادية في الأردن رافقها العديد من المعوقات تمثلت في قصور الموارد والإمكانات المالية المتاحة، إذ يواجه الأردن كغيره من الدول النامية قصوراً في الموارد المالية والاقتصادية المحلية المتاحة وانخفاضاً في القدرة الانتاجية والتقنية لأغلب الصناعات القائمة، الأمر الذي جعل الاعتماد على الخارج في تغطية العجز المالي والانتاجي سمة مرافقة للاقتصاد الأردني طوال مراحل التنمية المختلفة، حيث وجد الأردن - منذ استقلاله - مصدراً مهماً لتحقيق أهدافه وطموحاته يتمثل في التمويل الخارجي الذي كان ضرورياً من أجل تحقيق زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتغطية العجز في ميزانه التجاري وموازناته المحلية المتعاقبة (العزام، ١٩٩٤).

وقد ينتج عن الاعتماد المزمن على التمويل الخارجي عدة مخاطر منها:

١. أن زيادة حجم القروض الخارجية بشكل كبير وما ينتج عنه من زيادة الرصيد غير المسدد منها سيعمل على زيادة عبء المديونية الخارجية للدولة المضيقة، مما يعني أن الجزء الأكبر من عوائد الصادرات سيذهب لسداد المديونية الخارجية وبالتالي ستتخفف القدرة على استيراد السلع الرأسمالية والمواد الخام.
 ٢. عدم استغلال التدفقات النقدية الخارجية بأنواعها المختلفة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى آخر عدم استخدامها في المشاريع الانتاجية مباشرة بل تستخدم في زيادة المستوردات من السلع الاستهلاكية ولا سيما الكمالية منها.
 ٣. الخوف من انخفاض حجم النقد الأجنبي في المستقبل حيث تقوم الدولة بسداد قروضها الخارجية على سبيل المثال بنقد أجنبي مما سيعمل على خروج النقد الأجنبي في كل مرة يتم فيها السداد، وعليه يكون هناك انخفاض في احتياطي النقد الأجنبي مما يخلق مشكلة للدولة التي تواجه مثل هذه الالتزامات إن لم تكن لديها القدرة على الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية.
- يضاف إلى ذلك أن الأردن يعاني من انخفاض حجم المدخرات الوطنية لديه، الأمر الذي دفع الحكومات الأردنية إلى التوجه نحو مصادر أخرى للتمويل سواء كانت داخلية أو خارجية (١). وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاعتماد في تمويل التنمية الاقتصادية يجب أن يعتمد بالدرجة الأولى على الموارد المحلية إذ لا يمكن الاعتماد بصفة مستمرة على التمويل الخارجي في برامج وخطط التنمية الاقتصادية وذلك بسبب أن تدفق الموارد الأجنبية قد لا يكون ثابتاً ولا مؤكداً بالإضافة إلى الاعتبارات السياسية والأعباء الناجمة عنه والتي تشكل ضغطاً على الاقتصاد الوطني.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة بيان دور التمويل الخارجي في تجسير الفجوات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني وهي الفجوة المحلية (الادخارية) (Saving Gap)، الفجوة الخارجية (فجوة العملات الأجنبية) (Foreign Exchange Gap)، والفجوة الرقمية (التكنولوجية) (Technological Gap)، وهل ساهم التمويل الخارجي (القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر) في التخفيف من حدة هذه الفجوات، وهل يؤدي التمويل الخارجي دوراً مكماً للموارد المحلية أم أنه حل محل الموارد الاقتصادية المحلية، وبالتالي شكل عبئاً على الاقتصاد الأردني وذلك للفترة من ١٩٩٠ - 2009؟

٢-١ أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في أنها منسجمة مع الاهتمام الواسع والكبير بموضوع التمويل الخارجي سواء على مستوى الدول المانحة أو المستقبلية، وكذلك في أنها تأتي في الوقت الذي تدور فيه نقاشات واسعة حول تقييم فعالية التمويل الخارجي وتأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية نظراً لما يعانيه الاقتصاد الأردني من صعوبات ومشاكل مالية؛ أهمها تفاقم حجم الدين الخارجي وما يترتب عليه من التزامات قد تهدد الاقتصاد، بالإضافة إلى زيادة حجم الفجوات التمويلية.

٣-١ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

١. تحديد أثر التمويل الخارجي على الفجوات الاقتصادية (المحلية، الخارجية، والرقمية) في الأردن.
٢. التأطير النظري للفجوة الرقمية ليكون أساساً للدراسات القادمة بالإضافة لمحاولة تقدير حجم تلك الفجوة.
٣. إبراز الجوانب الفكرية للفجوات الاقتصادية.
٤. تحديد أهم الآثار الإيجابية والسلبية المتوقعة للتمويل الخارجي في الدول المضيفة وبشكل خاص في الأردن، وذلك بهدف إعطاء صورة عامة عن مدى فعالية التمويل الخارجي في الاقتصاد الأردني.

٤-١ الدراسات السابقة:

حظيت مسألة التمويل الخارجي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية على اهتمام كبير وواسع النطاق، إذ تنوعت وتعددت الدراسات حول دور التمويل الخارجي بكافة مكوناته في تحقيق التنمية الاقتصادية لتلك الدول، فمنها من تحدثت عن دور المساعدات، وأخرى تناولت موضوع القروض الخارجية، وتحدثت بعضها عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والدور الهام الذي يؤديه التمويل الخارجي في اقتصاديات الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير عليه في تحقيق أهدافها التنموية.

ولقد تباينت الأفكار والنتائج والتوصيات التي خلصت إليها الدراسات السابقة، كما تنوعت في الأساليب التي استخدمت في التحليل، وسيتم الآن عرض لبعض أدبيات الدراسة وأهم النتائج التي توصلت إليها.

فقد قامت إحدى الدراسات بتحليل العلاقة بين معدلات النمو المتوسط ونسبة المساعدات إلى الناتج القومي الإجمالي لـ ١٢ دولة لاتينية للفترة من ١٩٥٧-١٩٦٤، وتوصلت الدراسة إلى أن هذه العلاقة سالبة، وأن المساعدات لا يتم تقديمها أو توزيعها بناء على الحاجات الاقتصادية، وإنما بناء على دوافع سياسية، بمعنى أن الدول المانحة لا تقدم هذه المساعدات بناء على حاجة الدولة الأساسية وإنما بناء على المنفعة التي يمكن أن تحصل عليها. كما توصلت الدراسة إلى أن المساعدات الخارجية أدت إلى تخفيض المدخرات المحلية بدلاً من دعمها وذلك للقطاعين العام والخاص (Griffen & Enos, 1970).

بينما قامت دراسة Papanek بتحليل أثر مكونات الاستثمار على النمو الاقتصادي في الدول النامية حيث قسم مكونات الاستثمار إلى الادخارات المحلية والموارد الخارجية، وقسم أيضاً الموارد الخارجية إلى المساعدات، والاستثمار الأجنبي الخاص، وبقية الموارد الخارجية. وقد طبقت على مجموعة من الدول: ٣١ دولة نامية من آسيا، ٣٨ دولة نامية من دول البحر المتوسط، و ٣٧ دولة نامية من أمريكا اللاتينية، وكانت الدراسة للفترة من ١٩٥٠ - ١٩٦٠ واستخدمت النموذج التالي:

$$GGDP = \beta_0 + \beta_1 Sd + \beta_2 A + \beta_3 FI + \beta_4 Fo + U_i$$

حيث أن المتغير التابع يشير إلى معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GGDP)، بينما المتغيرات المستقلة (التفسيرية) تمثلت في الادخارات المحلية (Sd)، وصافي التحويلات العامة مضافاً إليها القروض العامة طويلة الأجل (A)، وصافي القروض قصيرة الأجل (Fo)، وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر مضافاً إليها القروض الخاصة طويلة الأجل (FI)، بينما (U_i) يمثل الخطأ العشوائي.

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary Least Square (OLS)) بينت الدراسة أن هذه الموارد الخارجية ذات أثر إيجابي على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (Papanek, 1973).

وهو الذي دفع Chen إلى تناول أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الصين للفترة ١٩٧٣ - ١٩٩٣ وذلك من خلال دراسة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدل نمو الناتج القومي الإجمالي باستخدام الصيغة اللوغاريتمية التالية:

$$LGNP = \beta_0 + \beta_1 LSav_{t-1} + \beta_2 Ldf_{t-1} + \beta_3 Lyear_t + U_t$$

حيث أن معدل نمو الناتج القومي الإجمالي في السنة الحالية (LGNP) يشير إلى المتغير التابع، بينما يمثل كل من معدل نمو الادخارات المحلية في السنة السابقة $LSav_{t-1}$ ، معدل نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنة السابقة Ldf_{t-1} ، والزمن (السنة الحالية) $Lyear_t$ المتغيرات المستقلة بالإضافة إلى الخطأ العشوائي (U_t). وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) توصلت هذه الدراسة إلى أنّ العلاقة بين معدل نمو الناتج القومي الإجمالي وبين الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت إيجابية (Chen and Others, 1995).

وهذا ما أكدته إحدى الدراسات المتعلقة بتحليل أثر المساعدات على النمو الاقتصادي والتكوين الرأسمالي من المصادر المحلية في الدول النامية لعينة ضمت بيانات مقطعية لـ ٧٤ دولة نامية، وقد استخدمت النموذج التالي:

$$g = f(s/y, Aid/y, n, d/x, p, GD_1, GD_2)$$

حيث استخدم معدل الادخار المحلي (s/y)، ومعدل المساعدات (Aid/y)، ومعدل نمو السكان (n)، ومعدل نمو الصادرات (d/x)، ومعدل التضخم (P)، والمتغيرات الوهمية (GD_1, GD_2) كمتغيرات مستقلة، لدراسة التغيرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي (g) كمتغير تابع. وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين الادخار المحلي وبين المساعدات الخارجية كما خلصت الدراسة إلى أن العوامل السياسية ليست وحدها التي تحدّد حجم المساعدات، وإنما بعض العوامل الاجتماعية مثل معدل الفقر الذي كان له دور كبير في تحديد حجم المساعدات الخارجية (Reichel, R. 1995).

ومن ناحية أخرى، قامت بعض الدراسات مثل دراسة Mapalad في الإجابة على بعض السؤال التالي: هل التدفقات الرأسمالية الأجنبية تشجع النمو الاقتصادي في تلك الدول المستقبلية لها؟ إذ بحثت هذه الدراسة في مقدرة الدول النامية على الاستفادة من هذه التدفقات، علماً أن كل نوع من التدفقات الرأسمالية له خصوصيته وتأثيره المنفصل على النمو الاقتصادي، حيث أنه ليس بالضرورة أن تحقق كافة أنواع التدفقات الرأسمالية نفس الأثر على النمو الاقتصادي. وقد تم استخدام نموذج هارود دومار التالي:

$$g = \alpha(s + f)$$

$$i = s + f$$

حيث أن:

g: معدل نمو الدخل الحقيقي

α : الانتاجية الحدية لرأس المال

s: الادخار المحلي

f: الادخار الأجنبي (نسبة التدفقات الأجنبية إلى داخل الدولة)

i: معدل الاستثمار المحلي الكلي

وبتطبيق هذا النموذج تبين أنه مع تدفق رأس المال الأجنبي فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة حجم الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار، وهذا سيؤدي بالنهاية إلى زيادة معدل النمو للدخل الحقيقي، مع ثبات حجم العمالة والتكنولوجيا (Mapalad, M. 1998).

كما بينت دراسة Tebaul & Maustier التي بحثت في طبيعة العلاقة بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي في دول جنوب البحر المتوسط للفترة (1960-1996)، إلى أن المساعدات الخارجية تؤثر على النمو الاقتصادي بطريقة غير مباشرة، وذلك تبعاً للمجالات التي توجه إليها سواء نحو نمو المدخرات أو زيادة الاستثمارات، كما أنها توصلت إلى أن تأثير المساعدات يعتمد على مدى استمرار تدفق هذه المساعدات إلى الدول المستقبلية لها، بالإضافة إلى الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها تلك الدول (Tebaul & Maustier, 2001).

و ذهبت بعض الدراسات للبحث في أثر التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية في الدول المستقبلية لها، ففي الأردن هناك عدة دراسات منها دراسة المومني التي هدفت إلى بيان أثر القروض والمساعدات الخارجية على التنمية الاقتصادية في المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة (١٩٦٨-١٩٨٥)، وعلى افتراض أن الناتج المحلي الإجمالي (Y) يعتمد على كل من العمل (L)، رأس المال (K) والتقدم التقني (A) ومن خلال المعادلة التالية :

$$Y=Af(L,K)$$

ومنها تم اشتقاق المعادلة التالية:

$$Y^* = \beta_0 + \frac{\beta_1(S+B+F)}{Y} + \beta_2P^*$$

حيث أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (Y*) يمثل المتغير التابع، والمتغيرات المستقلة تمثلت في الادخار المحلي (S)، والقروض الخارجية (B)، والمساعدات الخارجية (F)، ومعدل نمو السكان حيث استخدم للتعبير عن نمو القوى العاملة (P*).

وبتقدير المعادلة السابقة حسب طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، تم التوصل إلى أن القروض تؤثر سلباً على معدل كل من الادخار المحلي والقومي والنمو الاقتصادي، في حين أن المساعدات الخارجية كان لها الأثر الإيجابي على تلك المتغيرات (المومني، ١٩٨٧).

كما تناولت دراسة النابلسي الموضوع نفسه ولكن لفترة أحدث (١٩٧٣-١٩٩٤)، والتي هدفت إلى توضيح الأسباب والدوافع التي كانت وراء اعتماد الأردن على المصادر الخارجية للتمويل وانعكاساتها على أهم المتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي للمملكة، وقد أسفرت هذه الدراسة عن بعض النتائج أهمها (النابلسي، ١٩٩٧):

١. قصور الموارد المحلية عن تلبية النفقات الاستهلاكية والاستثمارية في الأردن مما دفع الأردن للاعتماد بشكل كبير على التمويل الخارجي.
٢. أظهرت الدراسة أن جزءاً كبيراً من المساعدات الخارجية قد ذهب إلى تمويل مشروعات ذات أولوية متدنية ساهمت بالتالي إلى زيادة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد القومي.
٣. توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة وضع استراتيجية كفوة لإدارة مصادر الدخل والتمويل الخارجية الواردة إلى الأردن من أجل زيادة فاعليتها، بالإضافة إلى وضع برامج وسياسات اقتصادية شاملة تعمل على تفعيل وزيادة حجم مصادر الدخل والتمويل المحلية للتخفيف من حدة اعتماد الأردن على المصادر الخارجية وبالتالي تقليص حجم الفجوة الحاصلة في الموارد المحلية.

ومن الدراسات الأجنبية التي تحدثت عن أثر التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية دراسة قام بها الباحث Mohey ud-din Ghulam في الباكستان للفترة من ١٩٦٠ - ٢٠٠٢، الذي بين أن الدول النامية بشكل عام والباكستان بشكل خاص تعاني من وجود واضح للفجوات التمويلية الخارجية والداخلية، مما دفع تلك الدول إلى الاستعانة بالتمويل الخارجي، وبسبب افتقار الباكستان للسياسات الاستثمارية الجيدة والحكيمة، أدى ذلك إلى توجه الدولة نحو الاعتماد على المساعدات الخارجية والاستدانة من الخارج بدلاً من الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل الخارجي. وفي النهاية توصل إلى أن المساعدات الخارجية لها أثر إيجابي يتمثل في زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي GDP، ونشر التكنولوجيا في مختلف القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى خفض العجز في ميزان المدفوعات وكذلك عجز الموازنة. أما الأثر السلبي للمساعدات الخارجية فتمثل في أن هذه المساعدات أخذت تحل محل الادخار المحلي بالإضافة إلى ارتفاع حجم الدين الخارجي. وتوصل إلى ضرورة وجود سياسات اقتصادية ناجعة تكون قادرة على استثمار هذه التدفقات الخارجية بالشكل الأمثل مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الهدف المرجو من هذه التدفقات وهو دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية

كما تحدثت دراسة الخالدي عن أثر المساعدات الخارجية على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥)، وبناء على الفكرة القائلة: أن الدول الفقيرة يجب أن تعتمد على المساعدات الخارجية كمصدر لسد العجز الحاصل في الموارد المحلية. وبينت هذه الدراسة أن هناك عدة أشكال لمصادر التمويل الخارجية مثل: الاستثمار الأجنبي المباشر، والقروض الخارجية، والمنح والهبات. ومن خلال استخدام الأساليب القياسية والاحصائية المختلفة لتحليل البيانات المتعلقة بالأردن خلال تلك الفترة تبين أن تدفق رأس المال الأجنبي له أثر مباشر وإيجابي على التنمية الاقتصادية في الأردن، كما أن للسياسات المالية والنقدية والتجارية الأثر الأكبر في تفعيل دور تلك التدفقات الخارجية على إحداث التطورات والتغيرات الإيجابية في الاقتصاد الأردني (الخالدي، ٢٠٠٨).

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى بعض الدراسات التي تحدثت عن أثر التمويل الخارجي على المتغيرات الاقتصادية الكلية، فمن الدراسات التي تمت في الأردن دراسة المومني والتي تناولت أثر رأس المال الأجنبي (القروض والمساعدات الخارجية) على الميزان التجاري للأردن للفترة من (١٩٦٧-١٩٨٥) بالاعتماد على النموذج التالي:

$$X = \beta_0 + \beta_1 y + \beta_2 b + \beta_3 f$$

$$M = \beta_0 + \beta_1 y + \beta_2 b + \beta_3 f$$

علماً بأن :

X	: حجم الصادرات السلعية.
M	: حجم الواردات السلعية.
y	: الناتج المحلي الإجمالي .
b	: القروض الخارجية.
f	: المساعدات الخارجية.

ومن خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، تبين بأن القروض والمساعدات الخارجية لم تسهم بشكل واضح في تخفيض العجز في الميزان التجاري، ولكن على العكس من ذلك فقد ساهمت في زيادة العجز حيث كان أثر القروض والمساعدات الخارجية على الواردات أكبر منه على الصادرات. كما توقع الباحث أن مثل هذا الأثر سيزول في الأجل الطويل وذلك من خلال التوسع في حجم الصادرات والتوجه نحو عملية إحلال للواردات من خلال زيادة الاستثمار والطاقة الانتاجية للاقتصاد الأردني (المومني، ١٩٨٨).

وتم الحديث عن التطور التاريخي للديون الخارجية في الأردن من خلال دراسة اللوزي الذي بحث في أثر تلك القروض الخارجية على الاقتصاد الوطني، وتفاوت قدرة الاقتصاد الأردني على الوفاء بالالتزامات الخارجية فيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي، والحديث كذلك عن دور الدولة في اجتذاب وتشجيع الاستثمارات المحلية والخارجية. وقد اعتمد الباحث النموذج الخطي التالي خلال فترة الدراسة (١٩٧٣-١٩٨٧) :

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + U_t$$

حيث تعبر (X_t) عن الزمن بالسنوات كمتغير مستقل وأثره على حجم المديونية منسوبة إلى الناتج القومي الإجمالي (Y_t) ، فيما تعبر (U_t) عن الخطأ العشوائي. وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وتقدير هذا النموذج أظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية بين قيمة المديونية منسوبة إلى الناتج القومي الإجمالي وعامل الزمن، وعليه فإن من المتوقع أن رصيد الدين العام الخارجي منسوباً إلى الناتج القومي الإجمالي سيزداد وبشكل سنوي، وكذلك أشار الباحث إلى أن الأردن سيعاني وفي الوقت القريب من مشكلة تزايد رصيد الدين العام الخارجي ومن خدمة أعبائه. وأوصت هذه الدراسة بضرورة إعادة تنظيم عملية التمويل الخارجي بحيث يتم توجيهه وتركيزه في المشاريع الانتاجية (اللوزي، ١٩٨٩).

ثم عاد المومني لبحث في أثر التمويل الخارجي على كل من الاستثمار والاستهلاك في الأردن للفترة من (١٩٦٨-١٩٨٧) حيث اعتمدت الدراسة على النموذج التالي:

$$I \text{ or } C = f(GDP, B, F, Pv)$$

حيث أن:

C : الاستهلاك الحالي

I : الاستهلاك الإجمالي

GDP : الناتج المحلي الإجمالي

B : الدين العام الخارجي

F : المساعدات الخارجية

Pv : القروض الخاصة قصيرة وطويلة الأمد.

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لتحليل النموذج، توصلت النتائج إلى أن هناك أثراً إيجابياً للتمويل الخارجي على كل من الاستهلاك والاستثمار، وكذلك تمت الإشارة إلى الأسباب التي تقف وراء تدني انتاجية رأس المال الأجنبي، ومنها (المومني، ١٩٩١):

١. أن الاستثمارات التي تم تمويلها من رأس المال الأجنبي لم تكن ذات انتاجية عالية.
 ٢. أن هناك جزءاً كبيراً من التدفقات الرأسمالية الأجنبية قد تم توجيهها لأغراض استهلاكية.
- وتم تأكيد تلك النتائج من خلال دراسة أخرى لنفس الباحث عام ١٩٩٥ تناولت أثر القروض الخارجية على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: الناتج المحلي الإجمالي، والاستهلاك، والادخار المحلي، والاستثمار، والميزان التجاري وذلك للفترة ما بين عامي (١٩٦٧-١٩٩١)

وقد استخدم النماذج التالية :

$$\hat{GDP} = a_0 + a_1 \hat{Dis} + a_2 \hat{Pop} + a_3 \hat{Fn} + U_i$$

$$APS = f \left(\frac{\hat{Dis}}{\hat{GDP}} \right)$$

$$\hat{I} = a_0 + a_1 \hat{Dis} + a_2 \hat{GDP} + U_i$$

$$\hat{C} = a_0 + a_1 \hat{Dis} + a_2 \hat{GDP} + U_i$$

$$\hat{X} = a_0 + a_1 \hat{Dis} + a_2 \hat{GDP} + U_i$$

$$\hat{M} = a_0 + a_1 \hat{Dis} + a_2 \hat{GDP} + U_i$$

حيث أن:

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:	GDP
معدل النمو في المسحوبات من القروض الخارجية:	Dis
معدل النمو السكاني:	Pop
معدل النمو في الموارد الخارجية غير القروض:	Fn
متوسط الادخار المحلي:	APS
: الاستثمار الجمالي	I
: الاستهلاك الحالي	C
: الصادرات السلعية	X
: المستوردات السلعية	M
: الخطأ العشوائي	U _i

ومن خلال تقدير النماذج السابقة باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS تبين ما يلي (المومني، ١٩٩٥):

١. أن هناك علاقة طردية بين القروض الخارجية والنمو الاقتصادي لكن مرونة القروض الخارجية كانت منخفضة مما يدل على أن الناتج المحلي الإجمالي لا يعتمد بشكل كبير على القروض الخارجية.
٢. العلاقة السلبية بين القروض الخارجية والادخارات المحلية.
٣. أثر القروض الخارجية على الاستثمار إيجابي وكبير جدا.
٤. هناك أثر إيجابي للقروض الخارجية على الاستهلاك الحالي.
٥. أثر القروض الخارجية على الصادرات والمستوردات إيجابي، ولكنه كان بدرجة أكبر على المستوردات منه على الصادرات، مما يعني أنها ستساهم في زيادة العجز في الميزان التجاري. أما دراسة الباشا فقد اهتمت باختبار أثر التمويل الخارجي ممثلاً بالقروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر على التغيرات الهيكلية في الأردن في الفترة ما بين عامي (١٩٨٠-١٩٩٧)، وقد استخدم نموذج Chenery – Taylor القياسي بعد أن قام بإجراء التعديلات عليه إلى أن أصبح على الشكل التالي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + U_i$$

حيث أن:

Y_i : تمثل المؤشر الهيكلي الذي يعبر عن نسبة كل من: ناتج قطاع الخدمات، وناتج القطاع الزراعي، وناتج القطاع الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥ وكذلك نسبة القوة العاملة في كل قطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥.

X_1 : عدد سكان الأردن (بالمليون نسمة).

X_2 : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق.

X3 : نسبة إجمالي القروض الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥.

X4 : نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن إلى الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥.

وتم التوصل إلى أن اعتماد الأردن على التمويل الخارجي في معالجة مشكلاته الاقتصادية يزداد بشكل مستمر وبالتالي يزداد عبء خدمتها، بالإضافة إلى أن نتائج التحليل القياسي اظهرت عدم قدرة التمويل الخارجي ممثلاً بالقروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق التغيرات الهيكلية المطلوبة للمسيرة التنموية للاقتصاد الأردني (الباشا، ٢٠٠١).

ويرى الكثير من الاقتصاديين أن الدول النامية بشكل عام تعاني من فجوة بين المدخرات المحلية والاستثمارات المحلية المرغوبة، وتعاني كذلك من الفجوة بين عوائد الصادرات الفعلية وتلك المبالغ اللازمة لتغطية المستوردات من السلع الرأسمالية الضرورية لتحقيق معدل النمو المستهدف. وبذلك يأتي دور القروض الخارجية في إغلاق تلك الفجوات أو التقليل من حدتها، حيث تساهم في زيادة حجم الاستثمارات أولاً والتراكم الرأسمالي من خلال زيادة معدل الادخار المحلي ثانياً، وبالتالي ستعمل على تجسير الفجوة الداخلية وتحقيق النمو الاقتصادي في تلك الدول (Griffin, 1978).

أما فيما يتعلق بأثر القروض الخارجية على الفجوة الخارجية، فيرى بعض الاقتصاديين أن هناك ندرة في رأس المال الأجنبي المتحقق من صادرات الدول النامية، وعليه تأتي أهمية القروض الخارجية لتمويل تلك الدول في عملية استيراد السلع الرأسمالية الضرورية لعملية الاستثمار، وبالتالي تشجيع الصادرات الوطنية لها مما يجعلها قادرة على تغطية نفقات العملية الاستثمارية، وبالمحصلة ستعمل تلك القروض الخارجية على تجسير تلك الفجوة أو التخفيف من حدتها على الأقل (Papanek, 1973; Chenery and Strout, 1966).

وهناك بعض الاقتصاديين أمثال Roemer, Perkins, Gillis ، قد شككوا في مدى صحة هذه الأفكار والآراء، إذ يرى هؤلاء الاقتصاديون أن معدلات النمو في معظم الدول النامية لا تتناسب مع حجم القروض الخارجية، وأن القروض الخارجية تساهم في زيادة المدخرات أو زيادة المستوردات من السلع الرأسمالية اللازمة لزيادة الاستثمار، وبالتالي زيادة الصادرات المحلية لم تكن كبيرة، فهم يرون أن القروض الخارجية أخذت تحل محل المدخرات المحلية بحيث تسمح بتوجه الجزء الأكبر منها نحو الاستهلاك وبالتالي سيؤثر سلباً على الاستثمار، وكذلك ستؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات، مما يؤدي في النهاية إلى اتساع الفجوات الاقتصادية المحلية والخارجية (آل علي، ١٩٩١).

وبعد أزمة الدين العام التي أصابت دول العالم الثالث في نهاية الثمانينات، أصبح من الأفضل لهذه الدول التوجه للاقتراض من البنوك الدولية والأسواق المالية العالمية، بالإضافة إلى اجتذاب رؤوس الأموال الاستثمارية الأجنبية والمحلية (Jansen, 1995).

وبشكل عام، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن تلك التدفقات الرأسمالية الأخرى حيث أنها ليست عملية نقل للأموال من دولة لأخرى، وإنما تشتمل على رأس المال، والتكنولوجيا الحديثة، والمهارات الإدارية، والقنوات التسويقية وغيرها، لذلك فهي تساهم في زيادة الانتاجية ورفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج على الرغم من صعوبة قياس آثارها (Jansen, 1995).

في ضوء ما تم استعراضه من دراسات سابقة التي تحدثت عن دور التمويل الخارجي في تحقيق النمو الاقتصادي أو تحقيق التنمية الاقتصادية، وأثر ذلك على المتغيرات الاقتصادية الكلية في تلك الدول المستقبلية لهذا التمويل، ورغم تعدد وتنوع الدراسات في مجال التمويل الخارجي والتدفقات الخارجية وأثرها على الاقتصاد الأردني، إلا أن الباحث لم يجد أيّاً من هذه الدراسات قد تحدثت عن دور التمويل الخارجي في معالجة الفجوات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني بشكل مفصل كما سنتناوله هذه الدراسة، وبالتالي سيتم التركيز على دراسة هذه العلاقة، فإذا كان ذلك الأثر إيجابياً فإنه سيعمل بدوره على تحقيق النمو الاقتصادي وأهداف التنمية الاقتصادية، أما إذا كان الأثر سلبياً فإن ذلك لن يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف في الخطط والبرامج التنموية الاقتصادية.

فضلاً عن ذلك، ستقوم هذه الدراسة بتغطية تلك الفترة من (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩) وما شهدته من تطورات اقتصادية وسياسية وغيرها وأثرها على حجم التمويل الخارجي (القروض والاستثمار الأجنبي المباشر) الممنوح والمقدم إلى الأردن، كما أنها تناولت سلسلة زمنية طويلة نوعاً ما تصل إلى تسعة عشر عاماً تغطي فيها المراحل الاقتصادية الهامة في الأردن من جهة، ومن جهة أخرى تساعد في التوصل إلى نتائج أكثر دقة من شأنها أن تخدم أصحاب القرار في وضع السياسات الاقتصادية والتي يمكن أن تؤثر على حجم وشكل التمويل الخارجي وكيفية استخدامه بهدف تخفيف الأعباء الناجمة عنه.

٥-١ فرضيات الدراسة:

تفترض هذه الدراسة بشكل عام أن التمويل الخارجي لم يسهم بشكل فعال ومباشر في تجسير الفجوات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني، وعليه تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الأولى: أن متوسط دخل الفرد والقروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرات مستقلة لها أثر سلبي على الفجوة المحلية.

الفرضية الثانية: أن الانكشاف الاقتصادي والقروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرات لها أثر سلبي على الفجوة الخارجية.

الفرضية الثالثة: أن الفجوة الرقمية للفترة السابقة والقروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرات مستقلة لها أثر سلبي على الفجوة الرقمية للفترة الحالية.

٦-١ منهجية الدراسة:

يعتبر نموذج Harrod-Domar الأساس لمثل هذه الدراسات، حيث يشير إلى أن معدل النمو في الدخل القومي (g) عبارة عن الميل المتوسط للدخار (s) مقسوماً على معدل التغير في الدخل إلى رأس المال (v)، أي أن:

$$g = s/v$$

وحيث أن (v) ثابتة في المدى القصير، فإن التمويل الخارجي (a) سيشكل دعماً للدخار المحلي وبالتالي سيعمل على زيادة (s) وبالتالي زيادة (g) كما في المعادلة التالية:

$$g = (s+a) / v$$

إزاء الآراء والنظريات المتباينة حول طبيعة العلاقة بين التمويل الخارجي والفجوات الاقتصادية، فإنه من الأهمية بمكان بيان أثر كل من القروض الخارجية، الاستثمار الأجنبي المباشر، ومتوسط دخل الفرد ودرجة الإنكشاف الاقتصادي كمتغيرات مستقلة على الفجوات الاقتصادية الثلاثة المحلية والخارجية وبالاعتماد على الدراسات التطبيقية السابقة وخاصة النموذج المستخدم في دراسة Papanek(1973) حيث اهتمت هذه الدراسة بتحليل أثر مكونات الاستثمار على النمو الاقتصادي في الدول النامية (GGDP)، حيث قسم مكونات الاستثمار إلى الادخارات المحلية (Sd) والموارد الخارجية، وقسم أيضاً الموارد الخارجية إلى المساعدات (A)، الاستثمار الأجنبي الخاص (FI)، وبقية الموارد الخارجية (Fo) وذلك باستخدام المعادلة التالية:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 Sd + \beta_2 A + \beta_3 FI + \beta_4 Fo + U_i$$

ومع إجراء بعض التعديلات على النموذج السابق، فإنه سيتم دراسة أثر التمويل الخارجي على الفجوات الاقتصادية في الأردن وذلك حسب النموذج التالي :

$$G_s = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + U_1$$

$$G_F = \alpha_0 + \alpha_1 X_1 + \alpha_2 X_2 + \alpha_3 X_4 + U_2$$

$$G_T = \gamma_0 + \gamma_1 X_1 + \gamma_2 X_2 + \gamma_3 X_5 + U_3$$

حيث تمثل كل من الفجوة المحلية (الفجوة الادخارية) (G_s)، الفجوة الخارجية (فجوة العملات الأجنبية) (G_F)، والفجوة الرقمية (التكنولوجية) (G_T) المتغيرات التابعة في نموذج الدراسة، فيما سيتم أخذ كل إجمالي القروض الأردنية الخارجية (FL) المعبر عنه بـ X_1 ، وإجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن (FDI) المعبر عنه بـ X_2 ، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Per-Capita Income) المعبر عنه بـ X_3 كمتغيرات مستقلة في دالة الفجوة المحلية، ودرجة الانكشاف الاقتصادي (Economic Exposure) المعبر عنه بـ X_4 في دالة الفجوة الخارجية، والفجوة الرقمية للفترة السابقة (G_{T-1}) المعبر عنه بـ X_5 في دالة الفجوة الرقمية، في محاولة لبيان أثرها على المتغيرات التابعة بالإضافة إلى الخطأ العشوائي (U_i).

وحسب النظريات الاقتصادية وخاصة تلك المتعلقة بتفسير سلوك المستهلك، نجد أن الدخل المتاح للأفراد يتم إنفاق جزء منه على الاستهلاك والجزء الآخر يذهب للادخار الذي بدوره يوجه نحو الاستثمار المحلي، وبذلك تبرز أهمية إضافة متوسط نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل – تفسيري – لمعرفة أثره على حجم الادخار المحلي وبالتالي معرفة دوره في زيادة أو تخفيض الفجوة الداخلية.

وبالنظر إلى التجارة الخارجية في الدول النامية بشكل عام، نجد أنها اتسمت بتركزها السلعي الواضح في عدد محدود من السلع الأولية في جانب الصادرات، وبتنوعها المفرط في جانب الواردات، وتركزها الجغرافي مع الدول الرأسمالية، وتدهور شروط تبادلها التجاري، حيث تتزايد باستمرار أسعار السلع الصناعية التي تستوردها مقابل تراخي قيمة صادراتها وهذا بدوره سيؤدي لزيادة حجم الفجوة الخارجية، وعليه سيتم دراسة أثر مجموع الصادرات والمستوردات منسوبة للناتج المحلي الإجمالي أو ما يعرف بدرجة الانكشاف الاقتصادي على الفجوة الخارجية في الأردن.

كما أنه سيتم قياس الفجوة الرقمية (التكنولوجية) في الأردن بالاستناد إلى مؤشر تنافسية النمو (Growth Competitiveness Index (GCI)) للأردن ومقارنته مع بعض الدول المتقدمة والنامية، حيث يعكس هذا المؤشر مدى قدرة البلد على تحقيق معدل نمو اقتصادي في الأجل المتوسط، وسيتم التوسع لاحقاً في الحديث عن طبيعة هذا المؤشر والجهة المسؤولة عن إصدار التقارير التي تحتوي على الأرقام المتعلقة بهذا المؤشر وكيفية حساب تلك الأرقام.

وعند النظر إلى المعادلات الخطية السابقة، نجد أن بعض المتغيرات التفسيرية قد تكررت، فإنه من المتوقع أن يكون هناك مشكلة الارتباط التقاطعي (Cross-Correlation) بين حدود الخطأ العشوائي في كل معادلة على اعتبار أن هناك علاقة بين تلك الفجوات الاقتصادية بالإضافة إلى احتمالية أن تكون متغيرات الدراسة غير مستقرة، مما يجعل استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في التحليل القياسي غير ملائمة، حيث أنها ستؤدي إلى نتائج متحيزة ومضللة (Spurious Regression) مما ستؤثر سلباً على عملية تفسير العلاقات بين المتغيرات التابعة والمستقلة، وعليه سيتم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية المصححة كلياً (Fully-Modified OLS) للتغلب على هذه المشكلة.

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم اعتماد الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يركز على توصيف دقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة ومن ثم تحليلها وتضمينها للدلالات المستخلصة من ذلك التحليل. إضافة إلى الأسلوب القياسي الذي يركز على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية من خلال نماذج قياسية مختلفة استناداً إلى المنطق والنظرية الاقتصادية بهدف الخروج بمؤشرات رقمية عن أثر وتأثر المتغيرات الاقتصادية بعضها ببعض مستخدماً بذلك بيانات سلاسل زمنية للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩).

كما تعتمد هذه الدراسة على المصادر والمراجع العربية والأجنبية المتمثلة بالكتب والأبحاث والدراسات المنشورة وغير المنشورة بالإضافة لمصادر المعلومات الرسمية المتمثلة بنشرات البنك المركزي الأردني، ووزارة التخطيط، ودائرة الإحصاءات العامة في الأردن.

الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة

٢- الإطار النظري للدراسة

١-٢ الفجوات الاقتصادية: أنواعها، وأسبابها، وآثارها الاقتصادية

اقتترنت الخطط التنموية لمعظم الدول النامية بالحاجة لتوفير التمويل اللازم لتحقيق معدلات النمو التي من شأنها دعم القطاعات الانتاجية المختلفة في الاقتصاد. ونتيجة لتدني معدلات الادخار المحلية وانخفاض حصيلة الصادرات من جهة وارتفاع معدلات الاستهلاك والاستيراد من جهة أخرى مما انعكس على قلة الاستثمارات المحلية، الأمر الذي جعل الدول النامية تجد نفسها أمام مشكلة توفير التمويل اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

لذا كان التمويل الخارجي أحد السبل المتاحة أمام تلك الدول لتغطية القصور في مدخراتها المحلية وتلبية حاجاتها من العملة الأجنبية، ونتيجة لذلك فقد وصلت الديون الخارجية لهذه الدول إلى مستويات مرتفعة وتراكت أعباؤها على نحو واضح لدرجة أنه لم تعد مواردها المحلية قادرة على خدمة ديونها، مما انعكس سلباً على ميزان المدفوعات في تلك الدول بالإضافة لانخفاض واضح في معدلات النمو الاقتصادي.

ومع تزايد الاهتمام بالتمويل الخارجي وما رافقه من زيادة واضحة في الديون الخارجية المستحقة على الدول النامية، دفع ذلك العديد من الاقتصاديين إلى إجراء دراسات نظرية وتطبيقية بهدف معرفة أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الدول المختلفة، وهذه الدراسات أصبحت تعرف بنماذج الفجوات (Gaps Models) التي تهدف إلى تشخيص محددات النمو حيث تؤكد أن النمو الاقتصادي في البلدان النامية يتحدد بأحد القيود التالية:

١. قيد الادخار المحلي (الفجوة الادخارية).
٢. قيد التبادل التجاري (الفجوة الخارجية).
٣. قيد المهارة والخبرة التنظيمية (الفجوة الرقمية).

وقد تباينت هذه الدراسات، فبعضها تحدث عن طبيعة الفجوة الادخارية وأسباب وجودها وأثارها الاقتصادية، حيث يعرف الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع والخدمات الاستهلاكية، كما يعرف بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي سيذهب لتلبية الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية والنمو الاقتصادي. ويجب النظر إلى الادخار بمنظار وظيفي لا هيكلي، حيث أن النظرة الهيكلية للادخار تركز على الوظائف الهيكلية التي يؤديها الادخار كالاستهلاك المستقبلي، وسداد الديون الآجلة، وفي هذه الحالة لا يعتبر الادخار منشئاً للدخل وإنما عنصر من عناصر التسرب للاقتصاد. أما النظرة الوظيفية فهي التي ترى أن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي يوجه للاستثمار، بمعنى أنه منشئ للدخل وعامل أساسي في تحقيق التراكم الرأسمالي (الناقلي، 1997).

ويمكن تصنيف المدخرات تبعاً لمصادر تكوينها إلى ما يلي :

- أ. مدخرات القطاع الحكومي: وهي تمثل بفائض الإيرادات الجارية على النفقات الجارية .
- ب. مدخرات قطاع الأعمال: وهي تشمل فوائض المنشآت الخاصة والعامة التي تعمل في القطاع الانتاجي وتتمثل في الأرباح غير الموزعة، والاحتياطيات ومخصصات الاهتلاك.
- ج. مدخرات القطاع المنزلي (العائلي): وهي تتمثل بالفرق بين الدخل المتاح للإنفاق العائلي والانفاق على الاستهلاك الجاري .

ومن جهة أخرى يمكن تصنيف المدخرات إلى مدخرات اختيارية وأخرى إجبارية، فالمدخرات الاختيارية تلك التي تنشأ نتيجة عدم رغبة الأفراد بالاستهلاك في الفترة الحالية وتأجيله للفترة اللاحقة بمعنى أن تكون المنفعة الحدية للادخار أكبر من المنفعة الحدية للاستهلاك بالوقت الحاضر، أما المدخرات الإجبارية فتلك التي تنشأ عن الاقتطاعات الالزامية من دخول الأفراد كالضرائب، والضمان الاجتماعي، والتأمينات.

ويرى الاقتصاديون أن هناك علاقة متبادلة بين الادخار والتنمية حيث تتأثر التنمية بحجم المدخرات المتاحة للاستثمار، كما أن حجم المدخرات يتأثر بمنجزات التنمية، وتظل تنمية المدخرات محورياً أساسياً محددًا للادخار خاصة في الدول ذات الدخل المنخفضة وهي أيضاً محور السياسة الاقتصادية لضمان التمويل الكافي للاستثمارات المطلوبة والملائمة للوصول إلى التوظيف الكامل، وكذلك لتجنب ما يسمى بفجوة الموارد المحلية. وعادة فإن اقتصاد أي دولة يطمح لتحقيق معدل النمو المستهدف والذي يتم تحديده بناء على خطط التنمية المستقبلية لذلك الاقتصاد، ووفقاً للمعطيات والمؤشرات الاقتصادية الحالية، وكما يقول Rosenstein أن متطلبات الدولة من التمويل الخارجي لتحقيق معدلات النمو المستهدفة يمكن أن تقاس عن طريق الفجوة بين الادخار ومعدلات الاستثمار اللازمة لتحقيق معدلات النمو المرغوب بها (Rosenstein,1961).

كما أن نموذج Fei & Paauw اهتم بدراسة العلاقة بين التمويل الخارجي والادخار (أي الفجوة المحلية) حيث تم التوصل إلى ثلاث حالات:

الحالة الأولى: وهي ما أطلق عليها اسم الحالة المفضلة Preferable Case، وهي الحالة التي لا تكون فيها الدولة بحاجة لأي نوع من أنواع التمويل الخارجي وذلك لأحد السببين: إما أن معدلات الادخار فيها مرتفعة، أو أن معدلات النمو السكاني منخفضة، أو بسبب كليهما معاً.

الحالة الثانية: وهي ما أطلق عليها اسم الحالة المتوسطة Intermediate Case، حيث تكون فيها الدولة بداية بحاجة لاستيراد السلع الرأسمالية، ثم مع مرور الوقت تتحول هذه الدولة إلى دولة مصدرة إلى السلع الرأسمالية. بمعنى أنها تكون بحاجة للتمويل الخارجي لفترة محدودة من الزمن.

الحالة الثالثة: وهي ما أطلق عليها اسم الحالة غير المفضلة Un Preferable Case، وذلك بسبب أن الدولة تحتاج إلى استقبال التمويل الخارجي بكافة أشكاله وبشكل دائم، وذلك بغية تحقيق النمو المستهدف والمرغوب فيه، بسبب أن معدل الادخار منخفض جداً فضلاً عن أن معدلات النمو السكاني مرتفعة جداً أيضاً (Fei & Paauw,1965).

كما أكدت دراسة قام بها كل من Chen, Chang & Zhang حول طبيعة العلاقة بين التمويل الخارجي والادخار المحلي، أن التمويل الخارجي وبالتحديد الاستثمار الأجنبي المباشر سيعمل على زيادة الادخار المحلي في الدولة المستقبلية له، وبالتالي سيعمل على تقليل حجم الفجوة المحلية

وتواجه اقتصادات الدول النامية صعوبة في تحقيق النمو المستهدف نظراً لقلّة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق ذلك، وعليه فإن الدول النامية تلجأ عادة للاستعانة بالتمويل الخارجي لتغطية تلك الفجوة بين الادخارات المحلية والاستثمارات المحلية، علماً بأن الفجوة المحلية تتفاوت بحجمها بين هذه الدول تبعاً لتفاوت الظروف الاقتصادية السائدة كدرجة النمو الاقتصادي وحجم الناتج القومي، وذلك ما أشار اليه الاقتصاديان Enos & Griffin أن التمويل الخارجي وبالتحديد المساعدات الخارجية لا يتم تقديمها بناء على الحاجات الاقتصادية للدول المستقبلية لها، وإنما بناء على دوافع سياسية تتعلق بالدول المانحة، وتبين أن المساعدات الخارجية قد أدت إلى تخفيض المدخرات المحلية في القطاعين العام والخاص، كما أن القطاع العام غير من تركيبة الانفاق بحيث يكون أكثر ميلاً للانفاق الاستهلاكي بدلاً من الانفاق الاستثماري مما أدى بدوره إلى زيادة حجم الفجوة المحلية (Enos & Griffin,1970).

أما Jansen فقد قام بدراسة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية في تايلند، وتبين له أن هناك علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الخاص، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر جزءاً من الاستثمار الخاص وكلاهما يتأثر بالمناخ الاستثماري للدولة المضيفة، كما أن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر هي مكملة لمشاريع الاستثمار المحلي وأن هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد أتت لتعويض النقص الحاصل في الادخارات المحلية وبالتالي التقليل من حجم الفجوة المحلية (Jansen,1995).

ويعتبر نموذج هارود - دومار (Harrod - Domar) في النمو من أول النماذج التي وضعت لتوضيح استخدام التمويل الخارجي لسد الفجوة المحلية لتحقيق معدل النمو المستهدف، ويفترض النموذج أن معدل نمو الناتج القومي الإجمالي يزداد بزيادة نسبة الاستثمار للدخل، وأن معدل الاستثمار يزداد بزيادة رأس المال الأجنبي المستورد (آل علي، 1991)، والمعادلة الأساسية لنموذج هارود - دومار للنمو هي:

$$g=s/k$$

حيث أن (g) تمثل معدل النمو بالدخل، (s) تمثل نسبة الادخار إلى الدخل، أما (k) فتتمثل نسبة رأس المال إلى الناتج القومي الإجمالي، فإذا كان (g) تمثل معدل النمو المستهدف للناتج القومي الإجمالي معلومة وكانت (k) ثابتة، فإن معدل تراكم رأس المال (c) المطلوب للوصول إلى معدل النمو المستهدف هو:

$$c = g \cdot k$$

وعندها يمكن معرفة حجم الفجوة المحلية التي تمثل الفرق بين (s) و (c) والتي يجب أن تغطي من التمويل الخارجي إذا أردنا تحقيق معدل النمو المستهدف g بمعنى:

$$a = c - s$$

حيث أن (a) تمثل نسبة التمويل الخارجي إلى الدخل اللازم لسد الفجوة المحلية، وبذلك تصبح معادلة النمو على النحو التالي:

$$g = s + a / k$$

هذا على افتراض أن التمويل الخارجي يستخدم إلى جانب الادخار المحلي لتغطية مستوى الاستثمار اللازم لتحقيق معدل النمو المستهدف (g).

بيد أن الدراسات الأخرى قد تحدثت عن مفهوم الفجوة الخارجية وكيفية التخفيف من حدتها أو السيطرة عليها، إذ تنتج هذه الفجوة عندما تكون حصيلة صادرات البلدان النامية من العملات الأجنبية غير كافية لتمويل المستوردات من السلع الرأسمالية اللازمة لإستثمار جميع المدخرات المحلية المتاحة، وبذلك يصبح الاستيراد قديماً يحول دون وصول الاقتصاد إلى النمو المستهدف.

ويجمع الاقتصاديون على أن السبب وراء ظهور هذه الفجوة يعود من جهة، إلى العوامل المحلية والخارجية التي تحكم صادرات الدول النامية؛ كانهخفاض الطلب الخارجي، وانخفاض مرونة العرض المحلي، ومن جهة أخرى إلى غياب الدور الحاسم الذي تلعبه المستوردات في عملية التنمية، حيث أن الانتاج المحلي لا يستطيع في كثير من الأحيان أن يكون بديلاً عن المستوردات، ويعود السبب في ذلك إلى الاختلالات القائمة في هيكل الانتاج القومي إضافة إلى تخلف الكثير من الصناعات المحلية.

فنموذج Mckinnon قد اهتم بدراسة الفجوة الخارجية وكيف أن التمويل الخارجي يلعب دوراً ديناميكياً وحيوياً في المراحل المبكرة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، وتوصل من خلال هذا النموذج إلى نتيجة أن التمويل الخارجي سيكون له أثر فعال في تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف عندما يمتلك ذلك الاقتصاد القدرة على التصدير، مما يؤدي بدوره إلى تقليل حجم الفجوة الخارجية (Mckinnon,1964).

أما Quibira فقد بين أن التمويل الخارجي يجب أن يعمل على سد الفجوة بين عائدات الصادرات والنفقات اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الاستثمار التي تؤدي بدورها لتحقيق النمو المستهدف (Quibira,1985).

كما وجد Jansen أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة توجه بالعادة نحو قطاع التصدير وبالتالي تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات، ولكن بالمقابل فإنها تعمل على زيادة حجم المستوردات بشكل أكبر، الأمر الذي بدوره يؤدي إلى زيادة حجم الفجوة الخارجية (Jansen,1995).

وبالتالي يعتبر التمويل الخارجي المقدم للدول النامية على أنه مكمل لحصيلة النقد الأجنبي المتأتي من الصادرات لتمويل المستوردات اللازمة لقيام الاستثمارات المحلية بغية تحقيق النمو المستهدف، ويمكن توضيح العلاقة بين الاستيراد (M) والدخل (Y) كما يلي:

$$M = m Y$$

حيث أن m: الميل الحدي للاستيراد. وعلى اعتبار أن الصادرات عنصر خارجي له قيمة محددة أي $E = E_0$ ، فإن الفجوة الخارجية تنتج عندما لا تتمكن إيرادات الصادرات من تغطية متطلبات الاستيراد، وعندها يتم اللجوء إلى التمويل الخارجي لتغطية تلك الفجوة:

$$A = M - E_0$$

$$A = mY - E_0$$

$$A/Y = mY / Y - E_0/Y$$

$$a = m - E_0/Y$$

وعليه يمكن كتابة نموذج الفجوتين على النحو التالي:

$$a = c - s = m - E_0/Y$$

ومعنى ذلك أن الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة بشكل ما يفوق ما هو متاح له من مدخرات محلية فإن هذه الاستثمارات لا بد لها أن تتم عن طريق إحداث فائض في المستوردات يحول عن طريق انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الاقتصاد القومي خلال الفترة نفسها. ويقوم هذا التحليل على أساس المساواة بين هاتين الفجوتين خلال الفترات الزمنية السابقة، في حين أنه ليس شرطاً أن تتساوى هاتان الفجوتان في أي فترة زمنية لاحقة، ويعزى ذلك إلى أن العوامل التي تتحكم في تحديد هذه المتغيرات، هي عوامل متفاوتة ومتباينة وليست متشابهة لا سيما أن القرارات المتعلقة بها قد لا تتشابه وخاصة في المجتمع الذي لا يأخذ بأسلوب التخطيط المركزي. فإذا ما أراد مجتمع ما تحقيق معدل نمو اقتصادي مستهدف فإنه لا بد له من تحقيق المساواة بين هاتين الفجوتين ولكن السؤال يكمن في طبيعة الآلية التي يتم من خلالها تحقيق التعادل بين الفجوتين، وهذا يعتمد على فرضيتين أساسيتين هما:

١. وجود احلال بين الموارد المحلية والأجنبية .

٢. ثبات الميل الحدي للاستيراد.

وبشكل عام هناك حالتان:

الحالة الأولى: أن الفجوة المحلية أكبر من الفجوة الخارجية وفي هذه الحالة يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، بمعنى آخر وجود فائض طلب، ولمعالجة ذلك فإن على الدولة أن تستورد السلع الاستهلاكية من الخارج أو أن تحد من تصدير السلع والخدمات التي يمكن استهلاكها في الداخل وهذا الأمر سيعمل على اتساع الفجوة الخارجية إلى الحد الذي تتعادل فيه مع الفجوة المحلية وهذا الأمر يتطلب سياسات مرنة لأسعار الصرف بالإضافة إلى تطبيق سياسات جمركية ملائمة .

الحالة الثانية: إن الفجوة الخارجية أكبر من الفجوة المحلية وفي هذه الحالة يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي مما يؤدي إلى وجود فائض بالعرض، وهنا يلعب جهاز الأسعار دوراً مهماً في إحداث التوازن، فإذا كانت الأسعار غير مرنة فإن ذلك يؤدي إلى تراكم السلع مما يعمل على تخفيض الطاقة الانتاجية وبالتالي تخفيض الموارد الموجهة إلى الاستثمار مما يعمل على تخفيض الدخل وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض حجم المدخرات، وبالتالي سيعمل على اتساع الفجوة المحلية إلى أن تتطابق مع الفجوة الخارجية.

أما إذا كانت الأسعار مرنة فإن هذا سيؤدي إلى تخفيض الأرباح للمنتجين وبالتالي انخفاض حجم الاستثمار في ذلك القطاع وزيادة الاستهلاك لدى الأفراد مما يعني انخفاض حجم الادخار وبالتالي اتساع الفجوة المحلية إلى أن تتساوى مع الفجوة الخارجية .

وبعض الدراسات الحديثة تحدثت عن فجوة أخرى جديدة وهي الفجوة الرقمية. فبعد أن ألقى النظام العالمي الاقتصادي الحديث – أو ما يعرف بالعولمة الاقتصادية الحديثة – بظلاله على العالم، وكيف أن العالم أصبح قرية صغيرة، وما رافق ذلك من تطورات سريعة ومتقدمة على جميع الأصعدة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، أدى ذلك كله إلى اتساع الفجوات بين الدول الغنية والمتقدمة من جهة والدول الفقيرة والنامية من جهة أخرى، وإحدى هذه الفجوات وأهمها في نظر الباحث هي الفجوة الرقمية أو ما يطلق عليها أحياناً الفجوة المعرفية أو الفجوة التقنية .

وعرّف المنتدى الاقتصادي العالمي الفجوة الرقمية بأنها نسبة الأفراد الذين لديهم القدرة على استخدام تطبيقات التكنولوجيا لعدد السكان الإجمالي (التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات لعام ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣)، وفي موضع آخر تم تعريفها بأنها الاختلاف بين الأمم والمجتمعات في القدرة للوصول، ونشر واستخدام المعارف العلمية والتقنية (تقرير لجنة العلوم والتكنولوجيا للتنمية – الأمم المتحدة، 2006)، أنها واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى التوسع السريع في الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين الدول الغنية والفقيرة وتشكل تحدياً كبيراً بالنسبة للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية.

وقد تعددت وجهات النظر في شأن الفجوة الرقمية، فالسياسيون يرون الفجوة الرقمية بمثابة أشكالية تدرج ضمن قضايا الاقتصاد السياسي ولا حل لهذه الفجوة في نظرهم دون وضع بعض التشريعات والقوانين تشكل نظاماً سياسياً يحمي المجتمع من سرعة التطورات التكنولوجية. أما الاقتصاديون فيرون أن الفجوة الرقمية ناتجة عن عدم القدرة على اللحاق بركب اقتصاد المعرفة، واستغلال موارد المعلومات لتوليد القيمة المضافة في الاقتصاد، والتخلص من هذه الفجوة لا يتم إلا بتحرير الأسواق وإزالة الحواجز أمام تدفق السلع والخدمات والتكنولوجيا الحديثة وحركة رؤوس الأموال، فضلاً عن سرعة الاندماج في الاقتصاد العالمي بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحفيز الاستثمارات المحلية كونها شرطاً أساسياً لتضييق تلك الفجوة.

أما علماء الاجتماع فيرون أن الفجوة الرقمية ناتجة عن عدم المساواة الاجتماعية والاختلاف بين طبقات المجتمع من حيث مستوى الدخل، ومستوى التعليم، ومحل الإقامة، وهم يرون أن توفير متطلبات الحياة الاجتماعية والإرتقاء للمستوى المعيشي لأفراد المجتمع من العوامل المهمة التي ستساعد من التقليل من حدة هذه الفجوة.

ونتيجة لتعدد وجهات النظر المتعلقة في تفسير الفجوة الرقمية ظهرت هناك بعض الصعوبات المتعلقة بقياس الفجوة الرقمية، والتي يمكن تصنيفها بشكل عام إلى صعوبات منهجية وهي تلك المتعلقة بصعوبة إجماع الدول على مؤشر واحد لقياس تلك الفجوة، بالإضافة إلى دخول التكنولوجيا في العديد من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأمر الذي يجعل من الصعوبة بالمكان تحديد هذه الفجوة. وهناك صعوبات نظرية والمتعلقة بغياب نظرية اقتصادية ذات إطار فكري واضح يكون قادراً على إعطاء فكرة عن أسباب تلك الفجوة والعوامل التي تؤثر فيها وطرق معالجتها والآثار الاقتصادية التي قد تنجم عنها. ومن جهة أخرى فهناك بعض الصعوبات العملية المتعلقة بتجميع المعلومات المتعلقة بالفجوة الرقمية بسبب تباين البيانات وافتقارها إلى التوثيق الدقيق، وكذلك اختلاف الدول في تفسير طبيعة هذه البيانات.

وتختلف أسباب الفجوة الرقمية باختلاف مستوى تناولها: عالمياً أو إقليمياً أو محلياً، وكذلك اختلاف الوحدة الاجتماعية المستهدفة: أفراد وجماعات ومؤسسات، فضلاً عن اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل دولة. وبشكل عام يمكن القول أن هناك مجموعة من الأسباب وراء ظهور الفجوة الرقمية يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

١. أسباب اقتصادية:

أ. ارتفاع تكلفة توظيف تكنولوجيا المعلومات بسبب ارتفاع كلفة البنية التحتية المتعلقة بإنشاء شبكة اتصالات حديثة ومتطورة.

ب. دخول الشركات المتعددة الجنسية للأسواق المحلية والتي تهدف إلى استنزاف واستغلال الموارد الاقتصادية لذلك البلد مما يؤدي بالنهاية إلى زيادة قوة هذه الشركات في الأسواق العالمية وضعف الشركات المحلية وتآكل أسواقها.

ج. انحياز التكنولوجيا اقتصادياً لمصلحة الدول المتقدمة وعلى حساب الدول النامية، حيث أن تكلفتها تتناسب عكسياً مع مستوى الدخل، بالإضافة إلى أن منتجاتها وخدماتها تصمم تلبية لمطالب مستخدميها في الدول المتقدمة.

٢. أسباب اجتماعية:

- أ. انخفاض المستوى التعليمي وارتفاع نسبة الأمية بين أفراد المجتمع.
- ب. ضعف قابلية مجتمعات الدول النامية للتغيير لأسباب عديدة يرجع أغلبها إلى منظومة العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة.

٣. أسباب تكنولوجية:

- أ. تطور التكنولوجيا بمعدلات سريعة مما يزيد من صعوبة لحاق الدول النامية بهذه التطورات.
 - ب. زيادة الاحتكار التكنولوجي من قبل الدول المتقدمة، حيث أنها تستخدم أساليب انتاجية ذات تقنية عالية يصعب على الدول النامية تطبيقها نظراً لارتفاع تكلفتها من جهة، ومن جهة أخرى إنها تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة ومدربة وذات كفاءة عالية.
- وتشير بعض الدراسات إلى أن ستين في المائة تقريباً من الاختلافات في مستويات الدخل بين دول جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا والبلدان الصناعية يمكن أن تعزى إلى الاختلافات في رصيد المعرفة (تقرير لجنة العلوم والتكنولوجيا للتنمية – الأمم المتحدة، 2006). كما أن الدول النامية عادة ما تعتمد على الاستيعاب الناجح للتكنولوجيا المستوردة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعتبر العديد من الدول المستقبلية أن التمويل الخارجي وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من تلك الدول التي تمتلك التكنولوجيا المتقدمة هي بمثابة وسيلة النقل التي سيتم بها نقل تلك التكنولوجيا إلى اقتصاداتها، ولكن الخوف الذي يراود الدول النامية هو أن لا تقوم تلك الدول المتقدمة بجلب أحدث ما تمتلكه من التكنولوجيا.

وقد بين Kojima أن الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من الدول المتقدمة إلى الدول النامية وما يرافقه من نقل للتكنولوجيا يكون أكثر فعالية عندما يكون حجم الفجوة الرقمية بين تلك الدول قليلاً، وكذلك يكون أكثر انتاجية عندما يوجه إلى الصناعات كثيفة عنصر العمل في تلك الدول (Kojima, 1985).

بينما يقول Singer أن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للدول النامية ليس مفيداً لها، وذلك لأنه يوجه نحو القطاعات الرئيسية في ذلك الاقتصاد ولا يوجه نحو تطوير الصناعات، وذلك بسبب أن مرونة الطلب الداخلية على السلع الرئيسية منخفضة جداً، وعليه فإن فوائد نقل التكنولوجيا التي يستفيد منها المستهلك يكون عن طريق تخفيض السعر ولا يستفيد منها المنتج عن طريق زيادة الدخل

ومن جهة أخرى، يقول Bhaduri أنه في عام ١٩١٣ كان نصف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى الدول النامية تذهب إلى القطاعات الرئيسية كقطاع المناجم، وقطاع الزراعة، في حين أن ١٠% منها فقط يذهب إلى قطاع الصناعة، أما في عام ١٩٩٠ فقد وجد أن ٥٠% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذهب إلى قطاع الصناعة، و٤٠% ذهب إلى قطاع الخدمات، بينما ١٠% قد ذهب إلى القطاعات الرئيسية وهذه الزيادة نتجت بسبب زيادة عدد الدول النامية في الاقتصاد العالمي (Bhaduri,1996).

بينما لا يتفق Singer مع مقولة أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية يعتمد على توجيه هذه الاستثمارات بين القطاعات الرئيسية أو الثانوية، حيث أن الفائدة تكمن في أن تقوم تلك الدول المستقبلية لهذه التدفقات الأجنبية بانتاج سلع تشبه تلك السلع المنتجة في الدول المتقدمة وما تحتوي عليها من تكنولوجيا متقدمة ومتطورة (Singer,1975).

كما بينت دراسة Chen , Chang & Zhange أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة إلى جميع القطاعات الاقتصادية، بحيث تتمتع تلك القطاعات بميزة تنافسية مقارنة مع الدول الأخرى، كما وأنها تؤدي إلى رفع مهارة العمال وزيادة الانتاجية وتحسين نوعية المنتج (Chen , Chang & Zhang,1995).

ويمكن الكشف عن محددات نقل التكنولوجيا عبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بالنقاط التالية:

١. إن الشركات متعددة الجنسية (Transnational Corporations) غالباً ما تنقل التكنولوجيا القديمة نوعاً ما إلى الدول النامية وذلك لحماية نفسها ضد المنافسة في المستقبل.

٢. إن بعض الاعتبارات الاستراتيجية قد تلعب دوراً مهماً في نوعية التكنولوجيا المنقولة من قبل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٣. الطاقة الاستيعابية المحدودة لبعض الدول النامية قد تشكل عائقاً في عملية نقل التكنولوجيا.

٤. بعض الاستثمارات الأجنبية تعمل على استنزاف موارد الدول النامية المحلية وخاصة المواد الأولية عن طريق نقلها إلى البلد الأم وتحويلها إلى سلع نهائية ومن ثم إعادة بيعها في تلك الدول النامية بأسعار مرتفعة يمكنها من تحقيق أرباحاً هائلة من جهة، وحرمان الدول النامية من الاستفادة من تلك التكنولوجيا المستخدمة في صناعة تلك السلع.

وعليه فإن على الدول النامية القيام ببعض الخطوات التي من شأنها أن تشجع على استقطاب التمويل الخارجي - وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر - المصحوب بالتكنولوجيا المتقدمة والذي سيعمل بدوره على تقليص حجم الفجوة الرقمية لديها، كما يجب أن تقوم تلك الدول النامية بزيادة الانفاق على البحث والتطوير (Research and Development (R&D)) والذي بدوره سيعمل على رفع مستوى التكنولوجيا في تلك الدول مما يدفع الدول المتقدمة للقيام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تتميز بالتكنولوجيا المتقدمة والمتطورة، وهذا سيعمل على انخفاض مستوى الأسعار وكذلك زيادة معدل الابتكار (Innovation)، وكذلك ارتفاع أجور العمال في تلك المشاريع التي تمول عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالية التكنولوجيا والتي بدورها ستؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية.

وبشكل عام، تعتبر الدول النامية متخلفة من حيث الاستثمارات في أنشطة البحث والتطوير، وتشير بعض الدراسات أنه من عام ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٢ أن هناك عشر دول تمثل ٨٦% من دول العالم في الانفاق على البحث والتطوير منها ثماني دول من الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة لدولتين من الدول النامية هما الصين وكوريا الجنوبية. ووجد أيضاً أن الدول المتقدمة تستعمل على تخصيص ما نسبته ٢,٦% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي لأنشطة البحث والتطوير وفي المقابل فإن هذه الحصة لم تتجاوز ٠,٧% في الدول النامية وقد تصل في بعض الدول إلى ٠,٠١% من الناتج المحلي الإجمالي .

ومن القنوات التي يتم بها تدفق التكنولوجيا إلى الدول النامية فيكون عن طريق مستوردات الدولة من السلع الرأسمالية والآلات، وبعض التراخيص لبعض الشركات الدولية الكبرى، بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن إذا ما أريد تحقيق نقل للتكنولوجيا والذي بدوره سيؤدي إلى تقليص الفجوة الرقمية فإنه لا يجب أن تركز تلك التدفقات النقدية على الجانب المادي المتمثل في عملية استيراد للسلع الرأسمالية والآلات، وإنما يجب أن يرافق ذلك اكتساب للمهارات والمعلومات وزيادة في المعرفة والخبرات، وتعتبر البيانات عن تلك التدفقات واحدة من الشروط الأساسية لإنشاء وتعزيز القدرات التكنولوجية.

ويبدو أن تلك التدفقات النقدية الواردة للدول النامية لم يتم استغلالها الاستغلال الأمثل، بدليل أن العجز في الموازنة العامة والميزان التجاري مازال موجوداً، وأن معظم هذه التدفقات سواء كانت قروضاً أو استثمارات أجنبية مباشرة قد تم استخدامها في المشاريع كثيفة العمل أو تلك المشاريع التي لا تحتاج إلى تكنولوجيا عالية، مما أدى إلى جعل عملية نقل ونشر التكنولوجيا غير فعالة وبالتالي شعور الدول النامية باتساع تلك الفجوة الرقمية بينها وبين الدول المتقدمة.

٢-٢ التمويل الخارجي:

يعتبر التمويل الخارجي أحد المتغيرات الاقتصادية المهمة في اقتصاديات الدول النامية حيث يتم الاعتماد عليها من قبل صانعي القرار في تلك الدول لتعويض النقص الحاصل في الموارد الاقتصادية المحلية، وسيتم الحديث بداية عن مفهوم التمويل الخارجي وأبعاده ثم البحث في أثر التمويل الخارجي ومكانته في التنمية الاقتصادية .

١-٢-٢ مفهوم التمويل الخارجي وأبعاده:

يعد البحث عن رؤوس أموال كافية لتمويل الاستثمارات المطلوبة في ظل نقص بعض عناصر الانتاج الأساسية المحلية كماً ونوعاً، أحد التحديات المهمة التي تواجه الدول النامية في جهودها الرامية لرفع معدلات النمو الاقتصادي إلى المستوى المرغوب به. وعليه قد تضطر تلك الدول إلى الاستعانة برأس المال الأجنبي لسد هذا النقص وهذا ما يطلق عليه "التمويل الخارجي"، حيث يعرف الاقتصادي ستريك Strake التمويل الخارجي بأنه " أي تدفق للموارد الاقتصادية خارج حدود الدولة صاحبة تلك الموارد الاقتصادية ويشمل ذلك: المساعدات والقروض والاستثمار الأجنبي المباشر"(Strake, 1996).

وبشكل عام فإن التمويل الخارجي يأخذ أشكالاً وصوراً مختلفة أهمها :

أ- المساعدات الخارجية (Foreign Aid):

ويمكن تعريف المساعدات الخارجية على أنها مجمل انسياب رؤوس الأموال من الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية والدول النفطية وفقاً لشروط وقواعد ميسرة بعيداً عن القواعد والأسس التجارية والمالية السائدة في الأسواق المالية الدولية، مما يقلل من أعباء خدمة هذه التدفقات المالية على الدولة المستقبلية لها، وفي ضوء ذلك يمكن أن نميز بين ثلاثة أشكال من المساعدات هي: القروض الميسرة، الهبات أو المنح، المساعدات الغذائية والفنية (Saleh, 1991).

فالقروض الميسرة تمتاز عن القروض التجارية بما يسمى بعنصر الهبة، والمتمثل بالشروط المالية التي تمنحها الدول المانحة للدول المستقبلية فيما يتعلق بانخفاض سعر الفائدة أو عدم وجودها نهائياً، وطول مدة السداد، ووجود فترة سماح، بالإضافة لإمكانية تسديد القروض كلياً أو جزئياً بعملة الدول المستقبلية للقروض. وقد تكون هذه القروض مقيدة أو غير مقيدة، فالقروض المقيدة هي التي يفرض فيها على الدول المستلمة للقروض أن تنفق على استيراد السلع والخدمات من الدول المانحة للقروض، أما القروض غير المقيدة فهي التي تسمح للدولة المستلمة باستيراد السلع والخدمات من مصادر أخرى (بكري، 1988).

أما الهبات فهي التي تقدم لتمويل مشاريع صغيرة ومحدودة مثل: مشاريع القطاع الخاص، والمشاريع الاجتماعية، أو من أجل تشجيع الصناعة، والهدف من تقديم هذه المساعدات هو تحسين الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للدولة المستلمة لها.

أما المساعدات الغذائية والفنية فتشمل الاستشارات والدراسات ووضع برامج التدريب وكذلك تقديم المعدات والآلات والمنح الدراسية بالإضافة إلى تقديم الغذاء والدواء وغير ذلك من متطلبات الحياة والعيش الكريم.

وعلى الرغم من ذلك فإن مصطلح المساعدات يكتنفه بعض الغموض في الأدبيات الاقتصادية، كما أن القصد من ورائها يكون أكثر غموضاً حيث يعتقد البعض أن الدافع الأساسي وراء تقديم هذه المساعدات هي أهداف نبيلة محضة لا تخدم إلا مصلحة الدولة النامية المستفيدة، دون أن ادراك للأهداف الأخرى وراء هذه المساعدات والتي تسعى الدول المتقدمة إلى تحقيقها لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية (آل علي، 1991).

وقد تكون المساعدات الخارجية ثنائية (Bilateral Aid) أو متعددة الأطراف (Multi-Lateral Aid)، فالمساعدات الثنائية هي التي تقدمها دولة متقدمة بما في ذلك المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية مباشرة إلى الدول النامية، أما المساعدات متعددة الأطراف فتلعب المؤسسات الدولية فيها دور الوسيط بين الدول التي تقدم المساعدات والدول المتلقية لها، وأهم هذه المؤسسات: البنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الاغذية والزراعة وغيرها (Colman, 1986).

ب- القروض الخارجية (External Foreign Loans):

وهي الأموال التي تقرضها مصادر الإقراض الأجنبية المتعددة إلى الدول النامية بناء على مجموعة من القواعد والأسس المالية التجارية السائدة وفقاً لظروف السوق مع التعهد بردها ودفع فائدة عليها حسب ما هو متفق عليه (عجمية، 1983).

ويمكن تلخيص الأسباب الرئيسية الداعية للحصول على القروض الخارجية هي قصور التمويل المحلي عن الوفاء بالإحتياجات التمويلية للمشاريع التنموية، بالإضافة إلى ما قد تحققه القروض الخارجية من مصالح وفوائد لكل من الدول المقرضة والمقرضة على حد سواء. والجدير بالذكر أن العقود القليلة الماضية شهدت آثاراً وعواقب وخيمة تعرضت لها بعض الدول النامية نتيجة زيادة حجم ديونها الخارجية، حيث أصبحت هذه الدول أكثر تعرضاً لمصاعب خدمة الدين وذلك نتيجة لارتفاع نسبة الديون ذات الفوائد المعومة، بالإضافة إلى انخفاض فترة السداد مما اضطر كثيراً من الدول إلى الإقتراض بالشروط التجارية لتعويض النقص الحاصل في تدفقات المساعدات الخارجية والاستثمارات المباشرة الكلية، لذلك ينبغي أن تكون إدارة الدين الخارجي جزءاً لا يتجزأ من إدارة الاقتصاد الكلي حيث أن إدارة الدين الخارجي تقوم على مرتكزات أساسية تتمثل بشروط الإقتراض الخارجي والتي تشمل: سعر الفائدة، أجل الإستحقاق، فترة السداد، طبيعة العملات التي سيتم بها السداد، وطرق تقييم المخاطر بين المقرضين والمقرضين.

وبشكل عام، فإن الإدارة السليمة واتباع السياسات الحكيمة سيكون لها دور حاسم في أداء هذه الدول لا سيما في استخدام القروض الخارجية وتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار ونقل التكنولوجيا (النابلسي، ١٩٩٧).

ج- الاستثمار الأجنبي (Foreign Investment):

وهو الاستثمار الناشئ نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الأجنبية بالإضافة لمختلف الموارد الاقتصادية بين دول العالم المختلفة بهدف جني الأرباح وتعظيم المنافع المتحققة. وهناك عدة تعريفات للاستثمار الأجنبي، فالبعض عرفها على أنها "تلك المشروعات المملوكة للأجانب سواء كانت الملكية كاملة أو بالاشتراك بنسبة كبيرة مع رأس المال الوطني، بما يكفل لها السيطرة على إدارة المشروع، ويمكن أن تكون الأموال مستثمرة بشكل مباشر من قبل الأفراد او الشركات الأجنبية أو بشكل غير مباشر عن طريق الاكتتاب في أسهم وسندات تلك المشاريع" (الفار، ١٩٧٢). والبعض الآخر عرف الاستثمار الأجنبي بأنه "أي تدفق للموارد الاقتصادية بهدف استخدامها خارج الدولة صاحبة تلك الموارد، ويشمل ذلك المساعدات والقروض والمشاركة مع رأس المال الوطني في تأسيس المشاريع المختلفة في البلد المتلقي لتلك الاستثمارات أو الاكتتاب في أسهم شركات البلد المضيف" (Strake, 1996). أما اللجنة الملكية البريطانية المكلفة بدراسة المسائل الدولية عام ١٩٣٧ قد عرفت الاستثمار الأجنبي على أنه " شراء الأوراق المالية الصادرة في الخارج - دولة أجنبية - لمصلحة الحكومة أو القطاع الخاص بدولة أخرى"، وحسب نفس اللجنة فإن شراء الأوراق المالية الصادرة في أسواق المال الدولية أو شراء مشروع رأس مالي أو قطعة أرض في البلد المتلقي يعتبر من باب الاستثمار الأجنبي (الباشا، ٢٠٠١).

وبشكل عام وعند الحديث عن الاستثمارات الأجنبية فإنه يتم التمييز بين نوعين، هما:

١- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) (Foreign Direct Investment):

وهو أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي إثارة للجدل نظراً لتعدد مصادره وأشكاله وآثاره بالنسبة للدولة المستقبلية له، فالاقتصادي برتان (Bertan) عرفه على أنه "الاستثمار الذي يتطلب الإشراف والسيطرة على المشروع الاستثماري" (برتان، ١٩٨٢)، أما ككونة فقد عرفه على أنه "ممارسة رأس المال الأجنبي لنشاط معين في بلد آخر سواء كان في مجال الصناعة الاستخراجية أو التحويلية حيث يرافق ذلك انتقال للتكنولوجيا والخبرات التقنية إلى الدولة المستقبلية له" (ككونة، ١٩٨٠).

كما ذهب بعض الاقتصاديين ومنهم كوجيما (Kojima) لتعريفه بأنه "تلك التحركات في رأس المال الهادفة بشكل أساسي للسيطرة على إدارة أرباح مؤسسات الأعمال الأجنبية" (Kojima, 1982). أما المجموعة الملكية البريطانية قد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر "تملك دولة أو رعاياها لأوراق مالية مصدرية في بلد آخر مما يؤدي إلى انتزاع السيطرة والإشراف على تلك المشاريع والشركات والمؤسسات التي أصدرت تلك الأوراق بالإضافة إلى وصول ملكية الطرف الأجنبي إلى درجة تمكنه من ممارسة تلك الحقوق والواجبات" (الباشا، ٢٠٠١).

٢- الاستثمار الأجنبي غير المباشر (IFI) (Indirect Foreign Investment):

ويتمثل ذلك في شراء الأوراق المالية والسندات والمشاركة في مختلف المشاريع القائمة في أي دولة أجنبية، ولا يمتاز هذا النوع بالسيطرة والإشراف الكامل على المشاريع القائمة في الدول الأجنبية، حيث يرى بعض الاقتصاديين ومنهم كوجيما (Kojima) أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر ما هو إلا شراء الأوراق المالية بهدف الحصول على الأرباح الموزعة وعوائد رأس المال (Kojima, 1982). أما برتان (Bertan) فقد عرف الاستثمار غير المباشر على أنه شراء الأسهم والسندات الخاصة أو الحكومية من الأسواق المالية دون قصد لممارسة السيطرة أو الإشراف الكامل على تلك المشاريع (برتان، ١٩٨٢). أما ككونة فقد عرفه على أنه شراء للأوراق المالية المصدرية عن المشاريع الخاصة والعامة بحيث يقتصر هذا الاستثمار على انتقال الأموال النقدية من دولة لأخرى (ككونة، ١٩٨٠).

٢-٢-٢ مكانة التمويل الخارجي بالتنمية الاقتصادية:

يعتمد مدى تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية إلى حد كبير على مدى قدرة هذه الدول في التغلب على مشكلة تمويل التنمية، أي مدى قدرة الاقتصاد القومي على توفير الموارد اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاستثمارية المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف. والباحث في قضايا تمويل التنمية يجد نفسه أمام حقيقة عجز الادخارات المحلية عن تلبية الاحتياجات الرأسمالية للمشاريع التنموية في دول العالم الثالث. كما أن التفكير في المصادر المحلية لغايات التمويل فحسب يعني أن يتحول الاقتصاد إلى اقتصاد مغلق وهذا الأمر بعيد عن الواقع الذي نعيشه، ولهذا تبرز أهمية التمويل الخارجي كأداة لدفع عجلة التنمية

ويرى اتباع المدرسة التقليدية ضرورة اللجوء إلى هذه المصادر باعتبارها أهم مقومات التنمية في هذه الدول والأداة الرئيسة لكسر حلقة الفقر المفرغة (Poverty Vicious Circle)، حيث يرى الاقتصادي نركسه أن الفقر الذي تعيشه كثير من الدول النامية سببه النقص في التسهيلات الرأسمالية والناجم عن انخفاض الميل الحدي للاستثمار وقلة القدرة على الادخار (Nurkse, 1962). كما أن لهذه التدفقات الخارجية (القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر) آثاراً إيجابية على اقتصاديات الدول النامية والتي تعاني من عدم القدرة على توفير المتطلبات اللازمة لإعادة هيكلة اقتصاداتها، وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وبذلك فإن عدم مقدرة هذه الدول على توفير تلك المتطلبات يعني وجود بعض المحددات التي تقيد عملية النمو الاقتصادي في تلك الدول.

وهناك بعض المؤسسات والهيئات التي تلعب دور الوسيط بين الدول المانحة والدول المتلقية لأي شكل من أشكال التمويل الخارجي، وأبرز هذه المؤسسات هو البنك الدولي. حيث يقدم البنك الدولي خمسة أنواع من القروض وهي (النايلسي، ١٩٩٧):

١- قروض الاستثمارات المحدودة. ٢- قروض التكيف الهيكلي.

٣- قروض المساعدة النقدية. ٤- قروض التنمية الطارئة.

٥- قروض العمليات القطاعية التي تشمل على الاستثمار القطاعي.

ويؤكد البنك الدولي أن الهدف من هذه القروض هو تعبئة الموارد المحلية عن طريق وضع السياسات المالية والنقدية والائتمانية الملائمة وتخفيض حجم التشوّهات الاقتصادية وتحسين كفاءة القطاع العام وكل هذا سيؤدي بدوره إلى تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية في الدول النامية^١.

وبشكل عام تنحصر استعمالات التمويل الخارجي في خمسة مجالات رئيسية (Saleh, 1991) :

١. مواجهة الأزمات المالية كدعم الموازنة العامة للدولة ودعم ميزان المدفوعات.

٢. تخفيض حدة الديون الخارجية وأعباؤها.

٣. النهوض بالقطاعات الاقتصادية عن طريق الاستثمار بتلك القطاعات.

٤. دعم برامج التصحيح الاقتصادي.

٥. العمل على نقل وتوطين التكنولوجيا بالدول النامية.

^١ هناك من يشكك بأهداف البنك الدولي وغاياته، خصوصاً عند النظر إلى طبيعة العلاقة بينه وبين حكومات الدول المتقدمة المانحة وربط ذلك بالأهداف السياسية لعملية التمويل. وآخرون يرون أن للبنك الدولي دوراً كبيراً في دفع عجلة التنمية الدولية ورفع مستويات التقدم في اقتصاديات الدول النامية وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة في استثمارات القطاع العام ووضع إطار من الترتيبات السياسية والمؤسسية والتي يمكن أن تؤدي مع هذه الموارد المالية إلى إعطاء دفعة قوية للتنمية. كما يساهم في حل أزمة الديون الخارجية لكثير من الدول والعمل أيضاً على معالجة المشاكل الاقتصادية مثل البطالة والفقر وغيرها. ويبقى الحكم بالنهاية على دور البنك الدولي في تنمية دول العالم الثالث مرتبطاً بدراسة كل حالة على حده والقيام بتحليل شامل وكامل للآثار الناجمة عن تلك المساعدات والقروض التي يقدمها البنك الدولي باعتباره أحد أهم مؤسسات التمويل الدولي. كما أن ذلك التحليل يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الدول النامية تختلف فيما بينها بحجم الموارد الاقتصادية، الوضع السياسي والاقتصادي وكذلك المرحلة التنموية التي يعيشها كل منها على حده.

وبذلك نجد أن دعم البرامج التصحيحية الاقتصادية يعتبر أهم استعمالات التمويل الخارجي مما أدى إلى قيام علاقة قوية بين التمويل الخارجي والتصحيح الاقتصادي تتمثل في دور التمويل الخارجي في الحد من عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي المتمثل في زيادة البطالة، وارتفاع التضخم، وتقلبات أسعار الفائدة، وكذلك يمكن الاعتماد على التمويل الخارجي في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتخفيف من أعباء خدمة الدين العام الخارجي. وبشكل عام يمكن القول أن برامج التصحيح الاقتصادي لأي دولة يجب أن يصاحبها تمويل خارجي كافٍ وإلا تعرضت هذه البرامج للفشل في تحقيق الأهداف المرجوه منها.

٣-٢ الفجوات الاقتصادية وعلاقتها بالتمويل الخارجي:

تنقسم مصادر التمويل بشكل عام إلى مصدرين رئيسيين: المصدر الأول يتمثل بالادخارات المحلية (Domestic Savings) والتي تتحقق في الاقتصاد القومي، والمصدر الثاني يتمثل بتدفقات رأس المال الخارجية (External Capital Flow) على اختلاف أنواعها، حيث نقل الحاجة إلى المصدر الثاني كلما تزايدت قدرة الاقتصاد الوطني على توفير المدخرات المحلية (Chenery and Carter, 1973). وسيتم عرض أفكار المدرسة التقليدية و المدرسة الحديثة وآراؤها حول التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية .

١-٣-٢ التيار التقليدي:

إن موضوع التمويل الخارجي قد احتل مكانة مهمة في الأفكار والآراء التي تبناها الاقتصاديون التقليديون أمثال: Chenery, Chon, and Ram وخاصة فيما يتعلق بالقروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يرى التقليديون أن المحددات الأساسية للنمو في الدول النامية تتمثل في:

١. فجوة الادخار (Saving Gap) والتي تنشأ نتيجة لانخفاض مستوى الادخارات (S) دون مستوى الاستثمارات المحلية (I) ويرمز لها بالرمز (S-I).

٢. فجوة العملات الأجنبية (Foreign Exchange Gap) والتي تنتج عن عدم قدرة الصادرات (X) على خلق الكمية اللازمة من العملات الأجنبية لتغطية متطلبات الاستيراد (M) لتحقيق المعدل المرغوب به والمستهدف للنمو ويرمز لها بالرمز (X-M).

وفيما يلي توضيح لآراء المدرسة التقليدية حول أثر التمويل الخارجي وخاصة القروض والمساعدات الخارجية من جهة والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى:

١- القروض والمساعدات الخارجية :

ان الأثر الإيجابي للقروض والمساعدات الخارجية على فجوة الادخار يكون من خلال مساهمتها في زيادة حجم الاستثمارات بشكل مباشر، وكذلك زيادة في التراكم الرأسمالي المحلي بشكل غير مباشر، الأمر الذي من خلاله تستطيع الدولة المتلقية للقروض والمساعدات الخارجية أن تقلل من حجم تلك الفجوة عن طريق زيادة مستوى الدخل والذي سيعمل بدوره على زيادة معدل الادخار المحلي (Chenery and Carterm, 1973).

أما بالنسبة لفجوة العملات الأجنبية، فان القروض والمساعدات الخارجية تعتبر مصدراً جديداً للعملات الأجنبية والتي ستساعد الدول المستقبلية لها في الحصول على متطلبات الاستيراد من السلع الرأسمالية والوسيلة والتي يمكن أن تستخدم في زيادة انتاج القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي ستساهم في النهاية في زيادة حجم الصادرات وبالتالي تخفيض حجم تلك الفجوة بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي (المومني، ١٩٨٧).

٢- الاستثمار الأجنبي المباشر:

يرى أصحاب المدرسة التقليدية أن المستفيد الوحيد من الاستثمار الأجنبي المباشر هو المستثمر الأجنبي فقط وليس الدولة المستقبلية، وهناك عدة أسباب – من وجهة نظرهم – تقف وراء ذلك التصور ومنها:

أ. إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على ربط اقتصاد الدولة النامية باقتصاد الدول الصناعية الكبرى مما يخلق نوعاً من أنواع التبعية، حيث أن الدول النامية قد تتعرض لبعض الأزمات والصدمات الاقتصادية التي قد تمر بها اقتصاديات الدول الكبرى من وقت لآخر (المالكي، ١٩٨٥)، وخير مثال على ذلك الأزمة المالية العالمية التي تعرض لها اقوى اقتصاد رأسمالي في العالم وهو الاقتصاد الأمريكي حيث امتدت آثاره لتشمل العديد من الدول التي تربطها علاقات اقتصادية وطيدة وقوية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ب. ان الاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤدي إلى انخفاض قيمة كل من الادخار والاستثمار المحلي والسبب في ذلك يعود إلى المنافسة الشديدة بين الشركات المحلية والأجنبية حيث قد تمارس الأخيرة بعض الضغوط على الشركات المحلية تتمثل في منعها من التوسع في انتاجها، وخاصة تلك الشركات التي تنتج السلع الوسيطة حيث ترغب معظم الشركات الأجنبية في أن تستورد مثل هذه السلع من الشركة الأم أو من شركات أخرى موجودة في دولها (Todara, 1977).

ج. قيام الشركات الأجنبية بعملية استنزاف للموارد والطاقات في الدول النامية حيث تعتبر هذه الدول مصدراً أساسياً للمواد الخام، حيث تقوم الشركات الأجنبية بالحصول عليها وإرسالها للشركة الأم بهدف تصنيعها وإعادة تصديرها وبيعها للدول النامية وبأسعار مرتفعة جداً.

د. انخفاض معدل نمو الناتج القومي بسبب قيام الشركات الأجنبية بشراء الشركات المحلية أو خروج تلك الشركات من الأسواق المحلية وذلك بسبب المنافسة الشديدة من قبل الشركات الأجنبية (أبوقحف، ١٩٩١).

هـ. قيام الشركات الأجنبية بالإقراض الداخلي من الدول المستقبلية، والأمر الذي يعمل على امتصاص الادخارات المحلية من جهة، وانخفاض حجم القروض المتاحة للشركات المحلية من جهة أخرى مما يؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد الوطني ككل.

و. إن الاستثمارات الأجنبية غالباً ما تعتمد على انتاج السلع كثيفة رأس المال والتي تحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة وغير متوفرة في الدول المستقبلية، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة، وتعميق مبدأ عدم المساواة في توزيع الدخل، وتوسع في الفجوة الرقمية (التكنولوجية) وغيرها من الآثار السلبية.

ز. ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها آثار إيجابية على ميزان المدفوعات للدول المستقبلية لها في المدى القصير ولكن في المدى الطويل يكون الأثر سلبياً وذلك عندما تبدأ تلك الاستثمارات بتحويل أرباحها وجزء من أصولها الاستثمارية إلى الخارج، مما يؤثر بشكل عكسي على حساب رأس المال وعلى الحساب الجاري وبالتالي على ميزان المدفوعات للدول المستقبلية (أبوقحف، ١٩٩١).

٢-٣-٢ التيار الحديث:

قام بعض الاقتصاديين من أتباع التيار الحديث أمثال Papanek, Enos, and Griffin بمعارضة الآراء والأفكار التي تبناها التقليديون، وذلك من خلال دراسات عديدة ومستفيضة حول أثر التمويل الخارجي على معدل النمو في الدخل القومي ودوره في تجسير الفجوات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية، حيث توصلوا إلى نتائج مهمة منها أن التراكم المحلي لرأس المال هو الأساس الوحيد لسياسة تمويل التنمية الحقيقية، وأن تأثير رأس المال الأجنبي وبالأخص القروض والمساعدات الخارجية على معدل النمو يكون ضعيفاً جداً إن لم يكن سالباً، حيث أن المصادر الخارجية للتمويل ما هي إلا خدعة كونها تمثل شكلاً من أشكال التبعية الاقتصادية (Rahman, 1967; Griffin, 1971). وفيما يلي عرض لرأي أصحاب التيار الحديث حول أثر التمويل الخارجي على اقتصاد الدول المتلقية له:

١- القروض والمساعدات الخارجية:

أ. إن جزءاً كبيراً من القروض والمساعدات الخارجية يستخدم لزيادة مستوى الاستهلاك وليس لزيادة حجم المدخرات المحلية، وذلك بسبب تغيير تركيبة النفقات الحكومية لصالح الاستهلاك وما يرافق ذلك من انخفاض للميل الحدي للدخار (MPS) وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك (MPC).

ب. تخصيص جزء كبير من القروض والمساعدات الخارجية للمشاريع غير الانتاجية، حيث يمكن أن تتمركز تلك الاستثمارات في مشاريع البنى التحتية Infrastructure Projects والتي يكون انتاجها غير مباشر مثل الطرق والجسور وشبكات الصرف الصحي وغيرها (Rahman, 1967).

ج. إرتباط معظم القروض والمساعدات الخارجية بمشاريع و سلع تحددها الدول المقرضة، وبذلك تحدّ من قدرة الدول المقرضة على اختيار السلع والأساليب الانتاجية والتكنولوجيا التي تتلاءم مع اقتصاداتها.

٢- الاستثمار الأجنبي المباشر:

تؤكد وجهة نظر أتباع التيار الحديث الدور الإيجابي الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو والتنمية للدول النامية المستقبلية له. وأن الاستثمار الأجنبي لا يصب دائماً في مصلحة المستثمر الأجنبي – كما يرى التقليديون – وإنما هو عبارة عن مزيج من المصالح التي قد تتعارض مع مصالح الدول المستقبلية، ولكنها في النهاية لا بد لها أن تؤدي دوراً إيجابياً. ويمكن الإشارة هنا إلى بعض آراء المدرسة الحديثة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (Lall, 1986):

أ. زيادة إمكانية النمو السريع للدول النامية وذلك بسبب قدرة الشركات الأجنبية على التمويل من مصادر داخلية وخارجية بشكل يفوق قدرة الشركات المحلية وبالتالي تستطيع تمويل المشاريع الجديدة التي من شأنها أن تساهم في نمو معدلات النمو الاقتصادي.

ب. يستخدم الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لسد الفجوات التمويلية المتمثلة بفجوة الادخار وفجوة العملات الأجنبية حيث تساهم في زيادة حجم العملات ودفع التنمية الاقتصادية في الدول النامية .

ج. إن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تعمل على سحب الأيدي العاملة ذات الأجر القليل من القطاعات غير المتقدمة وغير المتطورة إلى القطاعات المتغيرة والمتطورة مما يعمل على رفع مستوى الأجر ومن جهة أخرى قد تقوم بعض الدول النامية بالاتفاق مع الشركات الأجنبية على توظيف عدد معين من العمالة المحلية. مما يؤدي إلى زيادة حجم التوظيف والعمل على حد مشكلة البطالة في تلك الدول.

د. يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تزويد الاقتصادات المستقبلية بالخبرات الفنية الكفؤة والمدربة على أحدث الوسائل الفنية والكفاءات الإدارية التي من شأنها العمل على رفع مستوى المهارة والكفاءة لدى العمال المحليين نتيجة للاحتكاك والاستفادة منها.

هـ. تحسين جودة أداء المنتجات المحلية في اقتصادات الدول النامية مما يعمل على زيادة المنتجات المحلية في اقتصادات الدول النامية وبالتالي زيادة قدرة تلك الاقتصادات على الانفتاح على الأسواق العالمية الأمر الذي يعمل على تحسين حجم الصادرات الوطنية والحد من الاعتماد على الواردات، وسيؤدي ذلك إلى تحسن في الحساب الجاري بشكل خاص وميزان المدفوعات بشكل عام في المدى القصير والطويل على حد سواء.

وأن المنافع المتحققة من الاستثمار الأجنبي المباشر تنعكس على ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية للدول المستقبلية والمانحة على حد سواء، والمتمثل بارتفاع معدل دخل الفرد، تحقيق معدلات نمو جيدة، تخفيض حجم المديونية الخارجية، تخفيض عجز الموازنة، وغير ذلك من مظاهر التصحيح للاختلالات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية.

وبشكل عام وفي ظل تدني الموارد المحلية وزيادة حجم الفجوات الاقتصادية في الدول النامية فإن هناك ثلاثة خيارات أمام هذه الدول وهي:

١. الاكتفاء بمعدل نمو منخفض وهذا الأمر يتعارض مع هدف المجتمع التنموي حيث أن هذا سيؤدي إلى عرقلة عملية النمو الاقتصادي.

٢. استغلال الفائض الناتج في كافة القطاعات الاقتصادية بشكل جيد وذلك لرفع حجم الادخار المحلي لتلك الدول وهذا يتطلب اتباع أسلوب الاستهلاك الرشيد والإستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.

٣. لجوء تلك الدول إلى التمويل الخارجي والذي يشتمل على القروض والمساعدات والمنح والهبات والاستثمار الأجنبي المباشر.

ويرى الباحث أن وجهة نظر التيار الحديث هي أقرب ما تكون للواقع الحالي، فالمتبع لاقتصاديات الدول النامية خلال العقود الماضية يجد أن الكثير منها قد استفادت من التمويل الخارجي القادم على شكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال المشاريع المشتركة (Joint Venture)، وما حققته من فوائد اقتصادية من انخفاض في معدلات البطالة، وزيادة في حجم النمو الاقتصادي، وكذلك دفع عجلة التنمية الاقتصادية. ومن جهة أخرى، نجد أن تلك الدول التي اعتمدت على ذلك التمويل المعتمد على القروض الخارجية قد أثقل كاهل تلك الدول من خلال زيادة أعباء خدمة تلك القروض المتمثلة بالأقساط والفوائد المترتبة على هذه القروض، الأمر الذي دفع تلك الدول إلى إعادة جدولة القروض أو الحصول على قروض جديدة لتغطية القروض المستحقة، مما جعل المديونية الخارجية المرتفعة إحدى خصائص اقتصاديات تلك الدول، وهذا ما سيتم توضيحه في الفصل القادم.

الفصل الثالث التمويل الخارجي في الأردن

٣- التمويل الخارجي في الأردن:

لقد أكد الكثير من الاقتصاديين أن الدول النامية تجد صعوبة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة والمرغوب فيها، وذلك بسبب قلة الموارد الاقتصادية المتاحة، لذلك تعتمد معظم الدول النامية على التمويل الخارجي بمختلف أشكاله بغية تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف، والذي يكفل لها المضي قدماً في برامج التنمية الاقتصادية، والاقتصاد الأردني كغيره من الدول النامية يواجه العديد من العقبات والأحداث الاقتصادية المتمثلة في شح الموارد الاقتصادية، والإفطار إلى رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار، وكذلك الأزمة المالية العالمية التي حدثت مؤخراً وما لها من تداعيات على الاقتصاد الأردني، وبذلك وجد الأردن التمويل الخارجي مصدراً مهماً لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية منها والاستثمارية على حد سواء، فضلاً عن الجهود الرامية لتجسير الفجوات الاقتصادية.

في ضوء ما سبق وانسجاماً مع أهداف وفرضيات الدراسة، تحاول هذه الدراسة التعرف على: أولاً، أداء الاقتصاد الأردني وذلك من خلال تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال فترة الدراسة. ثانياً، التحدث عن مصدرين من مصادر التمويل الخارجي وهما: القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل آثارهما على الفجوات في الاقتصاد الأردني، فضلاً عن التعرف على الأسباب التي دفعت الأردن للاقتراض من الخارج، ومدى تطور تلك القروض الخارجية والأعباء الناجمة عنها، وكذلك تحليل هيكل وطبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن. ثالثاً، التحدث عن طبيعة الفجوات الاقتصادية الثلاثة: المحلية، والخارجية، والرقمية ومدى تطورهما خلال فترة الدراسة. رابعاً، التعرف على مصادر التمويل المحلية والأجنبية في الاقتصاد الأردني وأوجه إنفاقها.

٣-١ لمحة عن أداء الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة:

شهد الاقتصاد الأردني في العقود الماضية أحداثاً اقتصادية هامة سواءاً على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وتمخض عن هذه الأحداث بعض الآثار الاقتصادية السلبية منها : ضعف معدلات الادخار المحلي، وضآلة التكوين الرأسمالي، والاعتماد على الموارد المالية الخارجية، وانخفاض التحويلات الخارجية، ضعف أسواق التصدير، وغيرها. وفيما يلي عرض لبعض المؤشرات والمتغيرات والتي بدورها تعطي فكرة عامة عن أداء الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة.

فعند النظر إلى الجدول رقم (١) نجد أن الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة قد تزايد من ٣٤١٩,٣ مليون دينار أردني عام ١٩٩٠ إلى ٩٣٤٩,٨ مليون دينار عام ٢٠٠٨ ويكون بذلك قد حقق معدل نمو سنوياً بلغ حوالي ٥,٨% خلال نفس الفترة، مع ملاحظة أن الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو يتباين خلال الفترات التي مر بها الاقتصاد الأردني، ففي عام ١٩٩٥ حقق الاقتصاد الأردني نمواً بأسعار السوق الثابتة بلغ ٦,٢% وبذلك تجاوز ما استهدفه برنامج التصحيح الاقتصادي والبالغ ٥%، أما في عام ١٩٩٩ فقد اتسم أداء الاقتصاد الأردني بالتواضع على غرار السنوات الثلاثة الماضية، حيث كانت الظروف الإقليمية سبباً في إعاقة النمو الاقتصادي، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بلغ ٣,٤%، وتجدر الإشارة إلى أن موجة الجفاف التي تعرضت لها المملكة في ذلك العام كان لها أثراً واضحاً في تواضع معدل النمو الاقتصادي (نشرة البنك المركزي السنوية، 1999)، ثم واصل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعه للسنوات التالية حيث بلغ عام ٢٠٠٤ حوالي ٨,٦% ثم انخفض قليلاً عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ٨,١% أما في نهاية فترة الدراسة فقد بلغ ٧,٨% وهو نفس معدل النمو لعام ٢٠٠٧.

أما فيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد، نلاحظ من الجدول رقم (١) أنه قد حقق معدل نمو سنوي بلغ حوالي ٦,٤% خلال فترة الدراسة حيث ارتفع من ٧٩٦,١ ديناراً عام ١٩٩٠ ليصل إلى ٢٤٢٥,٦ ديناراً عام ٢٠٠٨، وقد حقق هذا المتغير ارتفاعاً تدريجياً طوال فترة الدراسة، حيث سجل عام ١٩٩٥ ارتفاعاً بنسبة ٥% ليصل إلى ١١٠٥,٧ ديناراً أردنياً أي ما يعادل ١٥٦١,٧ دولاراً أمريكياً، ثم ارتفع عام ١٩٩٩ ليصبح ١٢١٩,٥ ديناراً أردنياً، ثم حقق نمواً بلغ ٩,٤% عام ٢٠٠٤ مقارنة مع ٣,٧% عام ٢٠٠٣ حيث بلغ متوسط دخل الفرد ١٥١٢,٣ ديناراً وفي نهاية عام ٢٠٠٨ حقق متوسط دخل الفرد ٢٤٢٥,٦ ديناراً أي ما يعادل ٣٤٢٦ دولاراً أمريكياً سنوياً وذلك بارتفاع مقداره ١٨,٤% مقارنة مع عام ٢٠٠٧.

وبالنظر أيضاً إلى الجدول رقم (١)، نجد أن رصيد الدين العام الخارجي قد شهد بعض التقلبات خلال فترة الدراسة، حيث بلغ ٤٤٦٥,٩ مليون دينار عام ١٩٩٥ مقارنة مع ٤٣٣٨,٨ مليون دينار عام ١٩٩٤ مسجلاً ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٢,٩%، إذ جاء هذا الارتفاع نظراً للمتطلبات الضرورية للتمويل الخارجي في هذه المرحلة وتمكيناً للحكومة من متابعة عملية التصحيح الاقتصادي وإعادة الهيكلة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وفي نهاية عام ١٩٩٩ ارتفع رصيد الدين العام الخارجي بما يعادل ١٧٦,٤ مليون دينار أي ما نسبته ٣,٥% عن مستواه عام ١٩٩٨ ليصل إلى ٥١٨٦,٢ مليون دينار عام ١٩٩٩ مقارنة مع ٥٠٠٩,٨ مليون دينار أردني عام ١٩٩٨، والسبب في هذا الارتفاع يعود إلى ارتفاع سعر صرف الين الياباني في الأسواق الدولية مما أدى إلى ارتفاع قيمة الدين الياباني مقوماً بالدينار الأردني، فضلاً عن زيادة حجم المسحوبات من القروض الخارجية المقدمة من بعض المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي.

أما في عام ٢٠٠٠ فقد انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي ليصبح ٤٧٩٤,٧ مليون ديناراً والسبب في ذلك هو انخفاض أسعار الصرف لعملات الدول الدائنة، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة التسديدات للقروض الخارجية، وكذلك عمليات شراء (مبادلات) الديون الخارجية أو شطب الديون الخارجية لبعض الدول، في حين عاد رصيد الدين العام الخارجي للارتفاع لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ليسجل ٥٣٩١,٨ و ٥٣٤٨,٨ مليون دينار على التوالي، أما في عام ٢٠٠٥ فقد انخفض هذا الرصيد بشكل واضح ليبلغ ٥٠٥٦,٧ مليون دينار أردني، أي أن هناك انخفاضاً في الرصيد بما نسبته ٥,٥% عن السنة التي سبقتها، إلا أنه سجل ارتفاعاً عام ٢٠٠٦ بمقدار ١٢٩,٨ ليصبح ٥١٨٦,٥ مليون دينار أردني، وجاء هذا الارتفاع بسبب ارتفاع أسعار صرف العملات الرئيسية للدول الدائنة مقابل الدولار الأمريكي وبالتالي مقابل الدينار الأردني، ثم ارتفع عام ٢٠٠٧ بمقدار ٦٦,٨ مليون دينار أردني ليصبح ٥٢٥٣,٣ مليون دينار أردني، ثم انخفض وبشكل ملموس عام ٢٠٠٨ بمقدار ١٦١٣,١ مليون دينار أردني عن مستواه في نهاية ٢٠٠٧ ليبلغ ٣٦٤٠,٢ مليون دينار أردني وجاء هذا التراجع محصلة لانخفاض صافي الإقراض الخارجي نتيجة لتنفيذ اتفاقيات إعادة الشراء مع الدول الأعضاء في نادي باريس للقروض التصديرية غير الميسرة.

ويعتبر القطاع الخارجي (قطاع التجارة الخارجية) من القطاعات الحيوية في الاقتصاد، فعند النظر للجدول رقم (٢) وخلال فترة الدراسة، نجد أن الصادرات قد سجلت نمواً سنوياً بلغ في المتوسط ٨,٤% والمستوردات سجلت نمواً سنوياً بمقدار ٩,٣% بالمتوسط، أما العجز التجاري فقد سجل نمواً سنوياً بمقدار ١٠,٧% وكان للاختلاف في معدلات نمو الصادرات والمستوردات أثر واضح على العجز في الميزان التجاري، فقد بلغ عام ١٩٩٥ ما يقارب ٩٩٦,٧ مليون دينار مسجلاً بذلك انخفاضاً نسبياً بلغ ١,٧% عن عام ١٩٩٤ عاكساً بذلك نمو الصادرات بنسبة ١٦,٥% والمستوردات بنسبة ١٠,٥%، كذلك في عام ١٩٩٩ تقلص العجز المسجل في الميزان التجاري بنسبة ٧,٥% وذلك لانخفاض قيمة المستوردات نحو ٧٠,٨ مليون دينار أردني أي ما نسبته ٢,٠% وكذلك انخفاض طفيف في قيمة الصادرات بمقدار ١٠,٣ مليون دينار أردني وهو ما نسبته ٠,٤% عن العام الذي سبقه. أما في عام ٢٠٠٠، فقد سجل الميزان التجاري ارتفاعاً في العجز بنسبة ٥٥,٠%، وهذا الارتفاع جاء نتيجة لارتفاع المستوردات بنسبة ١٦,١% مقابل ارتفاع بسيط في الصادرات بنسبة ٠,١% حيث بلغ حجم المستوردات ٤١٠٩,٢ مليون دينار أردني والصادرات ٢٥٠٩,١ مليون دينار أردني. أما في عام ٢٠٠٣ فقد تأثر القطاع الخارجي بظروف عدم الاستقرار التي أُلقت بظلالها على المنطقة بأسرها، فقد كانت للحرب على العراق آثار سلبية واضحة على نمو الصادرات الوطنية ولا سيما إلى السوق العراقية، كما أن ارتفاع أسعار النفط، والذي يعتبر من أهم المستوردات الأردنية، أدى إلى توقف المنحة النفطية التي كانت تقدمها السعودية للأردن وتم استبدالها بمنحة نقدية ثابتة (كردوش، كنعان ٢٠٠٢) وكذلك ارتفاع أسعار صرف الدينار الأردني مقابل العملات الرئيسية أدى هذا كله إلى ارتفاع فاتورة المستوردات الأردنية بشكل واضح، مما ترتب عليه العجز الحاصل في الميزان التجاري نسبته ١٦,٢%. أما في عام ٢٠٠٤ فقد ارتفع العجز في الميزان التجاري ليصل إلى ٢٤٤٦,٩ مليون دينار أي ارتفاع بنسبة ٦١,٥% عن السنة الماضية والناجم عن زيادة المستوردات بنسبة أكبر من الزيادة في الصادرات، حيث بلغت نسبتها ٣٥,٠% عن السنة التي تسبقها.

وعلى الرغم من استمرار تعرض المنطقة لظروف غير مستقرة، جاء التحسن في أداء القطاع الخارجي استجابة لمتطلبات النمو الاقتصادي وتعزيزاً لجهود الحكومة الهادفة إلى تفعيل القدرة التنافسية للصادرات وترسيخ المناخ الاستثماري الجيد في المملكة، وعليه فقد حققت الصادرات خلال عام ٢٠٠٦ نمواً بنسبة ٢٢,٣% مقارنة مع ما نسبته ١١,٤% عام ٢٠٠٥، وبالمقابل نمت المستوردات بنسبة ١١,٦% خلال عام ٢٠٠٦ بالمقارنة مع نمو نسبته ٢٦,١% عام ٢٠٠٥، وبالمحصلة نجد أن عجز الميزان التجاري قد انخفض بنسبة ٢,٠% في عام ٢٠٠٦ مقابل ٥١,٣% عام ٢٠٠٥، في حين سجل العجز في الميزان التجاري عام ٢٠٠٧ نمواً بمقدار ٢٧,٤% ثم تابع ارتفاعه عام ٢٠٠٨ ليصبح ١٠,٤%، وجاء هذا الارتفاع نتيجة لنمو الصادرات بنسبة ٨,٤% مقارنة مع ١٢,٩% لعام ٢٠٠٧ من جهة، ومن جهة أخرى نمت المستوردات بنسبة بلغت ٩,٢% عام ٢٠٠٨ مقارنة مع ١٨,٥% عام ٢٠٠٧.

وبالانتقال إلى تتبع المتغير الاقتصادي الكلي الأخير وهو عجز الموازنة العامة، نلاحظ من الجدول رقم (٢) أن عجز الموازنة العامة قد نما وبشكل سنوي بمعدل ١٥,٩%، وبشكل عام يمكن القول أن هناك تبايناً لحجم العجز في الموازنة العامة للدولة خلال فترة الدراسة، فالموازنة العامة قد سجلت عجزاً مع نهاية عام ١٩٩٥ ما يعادل ٧٣,٩ مليون دينار أردني، وفي عام ١٩٩٩ نجد أنه على الرغم من أن الموازنة العامة قد سجلت عجزاً بمقدار ٢٢٣,٦ مليون دينار، إلا أن هذا العجز قد انخفض بنسبة ٣٧,١% عما قد سجل لعام ١٩٩٨ والذي بلغ عندها حوالي ٣٥٥,٦ مليون دينار أردني، أما في عام ٢٠٠٠ فقد سجل العجز في الموازنة العامة للدولة انخفاضاً طفيفاً بلغ ٨,٩%، ثم سجل ارتفاعاً للأعوام ٢٠٠١ و٢٠٠٢ وبنسبة ٩,٩% و ٢٣,٠% على التوالي، ومع نهاية عام ٢٠٠٣ انخفض العجز في الموازنة العامة بنسبة ٤١,٥% وهي نسبة تعتبر جيدة اقتصادياً وتسجل لصالح الحكومة في ذلك الوقت، إلا أن هذا الانخفاض لم يتم المحافظة عليه حيث بلغ العجز ٢٢٢,٠ مليون دينار أردني عام ٢٠٠٤ وذلك بارتفاع نسبته ٣٧,٥% عن عام ٢٠٠٣. أما في نهاية عام ٢٠٠٥، فقد ارتفع العجز في الموازنة العامة للدولة بنسبة ١١٤,٨% حيث بلغ ٤٧٦,٨ مليون دينار أردني، ثم انخفض عام ٢٠٠٦ وبنسبة بسيطة مقدارها ٧,٠% ليصبح عندها ٤٤٣,٢ مليون دينار أردني، ولكن مع نهاية عام ٢٠٠٧ سجل عجز الموازنة ارتفاعاً نسبته ٣٨,٨% حيث بلغ ٦١٥,٠ مليون دينار أردني، وواصل هذا العجز ارتفاعه في عام ٢٠٠٨ ليصبح ٦٩٢,٧ مليون دينار أردني.

جدول رقم (١). المتغيرات الاقتصادية في الأردن للفترة من (١٩٩٠-٢٠٠٨)

بالمليون دينار أردني

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	متوسط دخل الفرد*	رصيد الدين العام الخارجي
١٩٩٠	٣٤١٩,٣	٧٩٦,١	٥٠٦٤,٣
١٩٩١	٣٤٧٤,٣	٧٩٩,٢	٤٩٥٨,٧
١٩٩٢	٣٩٦٧,٣	٩٣٩,٥	٤٥٧٧,٦
١٩٩٣	٤١٥١,١	٩٧٣,٠	٤٢٢٩,٦
١٩٩٤	٤٣٥٨,٧	١٠٥٢,٩	٤٣٣٨,٨
١٩٩٥	٤٦٢٧,٧	١١٠٥,٧	٤٤٦٥,٩
١٩٩٦	٤٧٢٤,٢	١١٢٠,٥	٤٧٢٢,٩
١٩٩٧	٤٨٨٠,٥	١١٤٠,٢	٤٥٨٠,٦
١٩٩٨	٥٠٢٦,٥	١٢١٣,٥	٥٠٠٩,٨
١٩٩٩	٥١٩٨,٠	١٢١٩,٥	٥١٨٦,٢
٢٠٠٠	٥٤١٨,٧	١٢٣٥,٠	٤٧٩٤,٧
٢٠٠١	٥٧٠٤,٢	١٢٧٨,٤	٤٧٤٢,٨
٢٠٠٢	٦٠٣٤,٢	١٣٣٢,٧	٥١٢٣,٥
٢٠٠٣	٦٢٨٥,٢	١٣٨٢,٢	٥٣٩١,٨
٢٠٠٤	٦٨٢٣,٧	١٥٥٢,٣	٥٣٤٨,٨
٢٠٠٥	٧٣٧٩,٦	١٦٣٦,٠	٥٠٥٦,٧
٢٠٠٦	٧٩٧٣,٨	١٨٧٨,٧	٥١٨٦,٥
٢٠٠٧	٨٦٧٦,٩	٢٠٤٨,١	٥٢٥٣,٣
٢٠٠٨	٩٣٤٩,٨	٢٤٢٥,٦	٣٦٤٠,٢
معدل النمو %	%٥,٨	%٦,٤	%١,٨-

المصدر:

- دائرة الاحصاءات العامة، الكتاب السنوي لعام ٢٠٠٨.
- نشرات البنك المركزي الأردني، أعداد مختلفة.
- * جميع الأرقام الواردة في الجدول أعلاه بالمليون دينار أردني باستثناء متوسط دخل الفرد فهو بالدينار الأردني.

جدول رقم (٢). المتغيرات الاقتصادية في الأردن للفترة من (١٩٩٠-٢٠٠٨)

بالمليون دينار أردني

السنة	الصادرات	المستوردات	الميزان التجاري	الوفر أو العجز بالموازنة العامة*
١٩٩٠	١٦٥٢,١	٢٤٧٤,٣	-٨٢٢,٢	٤٩,٦
١٩٩١	١٦٩٧,٦	٢٣٦٢,٦	-٦٦٥,٠	٢١٦,٧
١٩٩٢	١٨١٩,٩	٢٩٧٤,٧	-١١٥٤,٨	-١٣,٩
١٩٩٣	١٩٦٢,١	٣١٥١,٧	-١١٨٩,٦	-٥,٣
١٩٩٤	٢٠٩٣,٤	٣١٠٧,٦	-١٠١٤,٢	-٥٠,٥
١٩٩٥	٢٤٣٨,٥	٣٤٣٥,٢	-٩٩٦,٧	-٧٣,٩
١٩٩٦	٢٥٩٧,٢	٣٨٣٩,٩	-١٢٤٢,٧	-٤٠,٨
١٩٩٧	٢٥٣٢,٥	٣٦٧٦,٧	-١١٤٤,٢	-٣٣١,٢
١٩٩٨	٢٥١٥,٧	٣٦٠٨,٧	-١٠٩٣,٠	-٣٥٥,٦
١٩٩٩	٢٥٠٥,٤	٣٥٣٧,٩	-١٠٣٢,٥	-٢٢٣,٦
٢٠٠٠	٢٥٠٩,١	٤١٠٩,٢	-١٦٠٠,١	-٢٠٣,٨
٢٠٠١	٢٦٨١,٣	٤٢٧٣,٣	-١٥٩٢,٠	-٢٢٤,٣
٢٠٠٢	٣٢٢١,٨	٤٥٢٦,٠	-١٣٠٤,٢	-٢٧٥,٩
٢٠٠٣	٣٤٢٤,٤	٤٩٣٩,٧	-١٥١٥,٣	-١٦١,٤
٢٠٠٤	٤٢٢٢,٦	٦٦٦٩,٥	-٢٤٤٦,٩	-٢٢٢,٠
٢٠٠٥	٤٧٠٤,٢	٨٤٠٧,٣	-٣٧٠٣,١	-٤٧٦,٨
٢٠٠٦	٥٧٥١,٣	٩٣٨٠,٨	-٣٦٢٩,٥	-٤٤٣,٢
٢٠٠٧	٦٤٩٦,٠	١١١١٨,٥	-٤٦٢٢,٥	-٦١٥,٠
٢٠٠٨	٧٠٤٠,٦	١٢١٤٥,٦	-٥١٠٥,٠	-٦٩٢,٧
معدل النمو %	٨,٤%	٩,٣%	١٠,٧%	١٥,٩%

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب السنوي لعام ٢٠٠٨.

نشرات البنك المركزي الأردني، أعداد مختلفة.
* على أساس الاستحقاق.

٢-٣ القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن:

١-٢-٣ القروض الخارجية وتطورها في الأردن:

تعتبر مشكلة القروض الخارجية والأعباء الناتجة عنها إحدى أهم التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول النامية، فمن جهة تواجه الجهات المانحة لهذه القروض بعض العوائق المتعلقة في عملية استرداد أصل تلك القروض بالإضافة إلى الفوائد المترتبة عليها، ومن جهة أخرى أعلنت العديد من الدول المتلقية لهذه القروض عن عجزها على تحمل أعباء خدمة تلك القروض بالإضافة للمبالغ الواجب سدادها وذلك بسبب الأزمات الاقتصادية التي تواجهها معظم تلك الدول. والأردن شأنه شأن الدول النامية الأخرى قد اعتمد وبشكل كبير على هذا النوع من التمويل الخارجي، ولعل الأسباب التي دفعت الأردن للاقتراض من الخارج عديدة ومن أهمها:

١. عجز الموازنة العامة والتوسع الكبير في النفقات العامة للدولة بشقيها الجاري والرأسمالي وذلك نتيجة لتبني العديد من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (طريف، ١٩٨٤)، حيث بلغ إجمالي حجم تلك النفقات في عام ١٩٩٠ حوالي ١١٢٠,١ مليون دينار أردني ثم واصل الارتفاع خلال السنوات اللاحقة إلى أن وصل إلى ٢٠٣٩,٥ مليون دينار أردني عام ١٩٩٩ ثم بلغ عام ٢٠٠٨ حوالي ٥٤٣١ مليون دينار أردني (نشرات وزارة المالية، أعداد مختلفة).
٢. العجز المزمّن في الميزان التجاري للأردن (المومني، ١٩٩٥)، فبعد أن كان ٨٢٢,٢ مليون دينار أردني عام ١٩٩٠، فقد ارتفع ليصبح ١٠٣٢,٥ مليون دينار أردني عام ١٩٩٩، ثم استمر بالارتفاع ليصل إلى ٥١٠٥ مليون دينار أردني عام ٢٠٠٨. (انظر الجدول رقم (٢)).
٣. انخفاض حجم الادخار المحلي مقارنة مع حجم الاستثمارات الحقيقية، بمعنى زيادة حجم الفجوة الادخارية في الاقتصاد الأردني (المومني، ١٩٩٥)، حيث بلغت ٧٦٥,٤ عام ١٩٩٠ مليون دينار أردني، ثم انخفض حجم الفجوة الادخارية في عام ١٩٩٥ بنسبة ١٢,٢% حيث بلغت ٦١٣,٢ مليون دينار أردني مقارنة مع ٦٩٨,١ مليون دينار أردني عام ١٩٩٤، وفي عام ٢٠٠٣ استطاع الاقتصاد الأردني أن يجسر تلك الفجوة حيث أن نسبة نمو الادخار المحلي في ذلك العام بلغت ٥٨,٦% وهي نسبة تفوق وبشكل كبير نسبة نمو الاستثمار الكلي في نفس العام والبالغة ١٠,٣%، ولكن سرعان ما عادت هذه الفجوة للانتعاش في السنوات اللاحقة، ففي عام ٢٠٠٧ بلغ حجم تلك الفجوة ٣٢٠٦,٤ مليون دينار أردني (نشرات البنك المركزي، ٢٠٠٩).

٤. الظروف والأحداث السياسية التي حدثت في المنطقة في السنوات الأخيرة بداية بحرب الخليج الثانية ثم الحرب على العراق مما أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في عدد السكان في المملكة مما شكل ضغطاً على الموارد الطبيعية والاقتصادية من جهة وإلغاء بعض المساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها الكثير من الدول للأردن مما اضطره للبحث عن مصادر أخرى للتمويل (النسور، ٢٠٠٠).

٥. قلة الموارد الطبيعية والاقتصادية في الأردن حيث أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة لا تتجاوز ٦,٢% من المساحة الكلية منها ١٥% يعتمد على الري والباقي من الأراضي الصالحة تعتمد على مياه الأمطار التي تنصف بانخفاض معدل سقوطها في السنوات السابقة (الباشا، ٢٠٠١).

وبشكل عام، كان من المفروض أن تكون القروض الخارجية اختيارية، بحيث تقوم تلك الدول المقترضة بطلب حجم معين لتلك القروض حسب حاجتها من جهة، وحسب قدرة اقتصادها على سداد هذه القروض وما يترتب عليها من فوائد من جهة أخرى، غير أن استمرار استعانة الدول النامية بالقروض الخارجية أدى إلى تحوّل هذه القروض من شكلها الاختياري إلى الإجمالي، بمعنى أصبحت تلك المبالغ لا تنفق حسب رغبة الدولة المقترضة، إنما حسب رغبة الدول المقرضة أو المانحة، وهذا جعلها تخرج عن إطارها كمصدر من مصادر الإيرادات العامة. ولعل ما واجهته الدول النامية من صعوبات في تحقيق أهدافها التنموية اعتماداً على مواردها المحلية الشحيحة، فضلاً عن حاجة بعض البنوك والمؤسسات المالية الدولية للإقراض وبأسعار فائدة متدنية نظراً لما تملكه من موارد مالية ضخمة، أحد أهم العوامل الهامة التي ساهمت في اعتماد الدول النامية على القروض الخارجية في تغطية ما تواجهه من فجوات اقتصادية (اللوزي، ١٩٨٩).

ونظراً لما واجهه الأردن من فجوات تمويلية مزمنة، وشح في الموارد المالية المحلية المتاحة، لجأ الأردن - وبشكل كبير ومتزايد - إلى الاعتماد على القروض الخارجية في تغطية مختلف احتياجاته التمويلية إلى جانب المساعدات الخارجية التي شكلت دعامة أخرى من دعائم الاستقرار والتمويل في الاقتصاد الأردني.

ويبين الجدول رقم (٣) تطور القروض الخارجية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٨، ففي عام ١٩٩١ وبعد انتهاء أزمة الخليج الثانية وما تمخض عنها من انعدام في تحويلات الأردنيين العاملين في الخليج تقريباً، وكذلك تراجع في حجم المساعدات الاقتصادية المقدمة للأردن، مما أدى إلى ارتفاع حجم القروض الخارجية بنسبة ١٣٩% ليصل إلى ٣٣٦,٧ مليون دينار أردني، ثم استمر الاعتماد على هذه القروض الخارجية للأعوام التالية وحتى العام ١٩٩٩ ولكن بمعدلات متفاوتة تتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية في الأردن. أما عام ٢٠٠٠ فقد شهد انخفاضاً في حجم القروض الخارجية بمعدل ٥٢,٤% حيث بلغ في ذلك العام ١٣٥,٤ مليون دينار أردني. ولكن في عام ٢٠٠١، ارتفعت تلك النسبة إلى ١٠٩,٤% معبراً في ذلك عن ارتفاع في حجم القروض الخارجية والبالغ ٢٨٣,٥ مليون دينار أردني، وفي الأعوام التالية كان هناك تذبذب في حجم القروض الخارجية حتى عام ٢٠٠٨ ليصل إلى ١٥٨,٧ مليون دينار أردني مسجلاً في ذلك ارتفاعاً بمعدل ٢١,١% مقارنة مع عام ٢٠٠٧.

نلاحظ مما سبق أن القروض الخارجية قد أدت دوراً مهماً في تغطية ما يعاينيه الاقتصاد الأردني من فجوات تمويلية مختلفة بالإضافة لما اكتسبته من أهمية في دعم ميزان المدفوعات، إلا أن ارتفاع حجم تلك القروض وتراكمها أصبح يشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الأردني بل أصبحت مصدراً من مصادر عدم الاستقرار الاقتصادية بسبب ما تشكله أعباء خدمتها من ارتفاع ملحوظ.

وعليه يرى الباحث أن السبيل للقضاء على ما يواجهه الأردن من فجوات تمويلية يكون بالاعتماد على القروض الخارجية، وخاصة تلك القروض التي استفاد منها الأردن في تحقيق النمو الاقتصادي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى التقليل من حجم الفجوات الاقتصادية، والتوجه نحو سياسة وطنية تستند بالأساس على تنمية الصناعات المحلية وتطويرها كماً ونوعاً، والتوجه نحو جذب الاستثمارات الأجنبية لما تتمتع به من دور هام في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، والكفاءات الفنية والإدارية والتكنولوجيا الحديثة المتقدمة، والتي بدورها ستعمل في النهاية على تنمية الاقتصاد الأردني من جهة، ومن جهة أخرى تجسير للفجوات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني، ومن جهة ثالثة إجراء بعض التغييرات في الهيكل العام للتمويل الخارجي والذي سيضمن تخفيف الأعباء الناتجة عنها. بمعنى آخر، يجب أن يكون هناك دراسة دقيقة لطبيعة هذه القروض الخارجية، والهدف من منحها للأردن، وهل الاقتصاد الأردني مهياً لاستقبال مثل هذه القروض وقادر على تحمل الأقساط و الفوائد المترتبة عليها لحين سدادها بالكامل.

جدول رقم (٣). تطور القروض الخارجية في الاقتصاد الأردني للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨)

بالمليون دينار أردني

السنة	القروض الخارجية	معدل نمو القروض الخارجية (%)
١٩٩٠	١٤٠,٩	-
١٩٩١	٣٣٦,٧	139.0
١٩٩٢	٣٢٨,٤	-2.5
١٩٩٣	١٣٠,٣	-60.3
١٩٩٤	٢٢٦,٣	73.7
١٩٩٥	٢٢٨,٣	0.9
١٩٩٦	٢٨٩,١	26.6
١٩٩٧	٢٩٣,٨	1.6
١٩٩٨	٢٩٧,٤	1.2
١٩٩٩	٢٨٤,٦	-4.3
٢٠٠٠	١٣٥,٤	-٥٢,٤
٢٠٠١	٢٨٣,٥	١٠٩,٤
٢٠٠٢	٣٠١,٥	٦,٣
٢٠٠٣	١٢٥,٩	-٥٨,٢
٢٠٠٤	١٢٢,٦	-٢,٦
٢٠٠٥	١٨٠,٤	٤٧,١
٢٠٠٦	١٩٣,٨	٧,٤
٢٠٠٧	١٣١,٠	-٣٢,٤
٢٠٠٨	١٥٨,٧	٢١,١

المصدر : وزارة المالية، نشرات سنوية مختلفة.

٣-٢-٢ أعباء خدمة القروض الخارجية في الأردن:

إن القروض الخارجية التي حصل عليها الأردن قد شكلت عبئاً على الاقتصاد الأردني والمتمثل بسداد تلك القروض، بالإضافة إلى الفوائد المترتبة على هذه القروض، وسيتم الحديث في هذا الجزء عن بيان قدرة الأردن على مواجهة هذا العبء من خلال بعض المؤشرات المستخدمة في هذا المجال ومن أهمها:

أولاً نسبة التسديدات (الأقساط والفوائد) إلى الناتج القومي الإجمالي:

وهي تمثل الجزء الذي يذهب من الناتج القومي لخدمة أعباء القروض الخارجية، ومن الجدول رقم (٤) نلاحظ أنه لدى تتبعنا لهذه النسبة نجد أنها كانت مرتفعة في سنوات الدراسة الأولى حيث سجلت أعلى مستوى لها في عام ١٩٩٢ حيث بلغت ١٧,٥%، في حين أنها كانت تتراوح بين ٤,٣% و ٧,٤% للأعوام ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٢، أما في عام ٢٠٠٣ فقد قفزت هذه النسبة لتصل إلى ١٠,٢%، والسبب الرئيسي لهذا الارتفاع هو ارتفاع المبالغ المسددة لأقساط القروض والفوائد المترتبة عليها في ذلك العام وبنسبة ٨١,٦% عنها في عام ٢٠٠٢، في حين أن الناتج القومي الإجمالي لذلك العام قد نما بمعدل ٦,٣%، ثم عادت هذه النسبة للانخفاض في السنوات اللاحقة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧، أما في عام ٢٠٠٨ فقد ارتفع حجم التسديدات بنسبة ٣٠٨,٧% لتصل إلى ١٩٥٤,٥ مليون دينار أردني وذلك بسبب توقيع المملكة لاتفاقية مع نادي باريس لشراء جانب كبير من الدين التصديري للدول الاعضاء حيث تم شراء ٢,٤ مليار دولار أمريكي، الأمر الذي دفع هذه النسبة للارتفاع لتصل إلى ١٢,٤%. والجدير بالذكر أنه كلما زادت نسب هذا المؤشر، شكل ذلك عبئاً على الاقتصاد الوطني من خلال ذلك الجزء الذي يمتصه الناتج القومي الإجمالي لتغطية هذه التسديدات.

وعلى الرغم من أهمية هذا المؤشر إلا أنه لا يعكس الصورة الحقيقية لعبء المديونية الخارجية للأردن، حيث أن معظم الناتج القومي الإجمالي يتأتى من قطاع الخدمات، وحيث أن مخرجات هذا القطاع ليست عبارة عن سلع يمكن تصديرها وبالتالي الحصول على العملات الأجنبية واستخدامها في سداد تلك القروض الخارجية، حيث أنه من المعروف أن معظم القروض الخارجية يتم سدادها بالعملات الأجنبية وليست المحلية للدولة المقترضة، وبذلك يمكن القول أن قدرة الاقتصاد الأردني على خدمة ديونه لا تعتمد على حجم الناتج القومي له وإنما على السلع المنتجة محلياً والتي يمكن تصديرها للخارج (الساكت، ٢٠٠٠).

جدول رقم (٤). نسبة التسديدات إلى الناتج القومي الإجمالي للفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٨)

بالمليون دينار أردني

السنة	التسديدات (الأقساط+الفوائد) على الأساس النقدي	الناتج القومي الإجمالي	التسديدات إلى الناتج القومي الإجمالي (%)
١٩٩٠	314.7	٢٥٢١,٤	12.5
١٩٩١	469.9	٢٧٣٦,٩	17.2
١٩٩٢	599.9	٣٤٢٤,٣	17.5
١٩٩٣	495.4	٣٧٣٥,٢	13.3
١٩٩٤	٢٣٢	٤٢٠٦,٩	٥,٥
١٩٩٥	٢٥١	٥٧٩٧,٩	٤,٣
١٩٩٦	٣٠٥	٥٧٩٩,٩	٥,٣
١٩٩٧	٣٤٦	٥٠٩٠,١	٦,٨
١٩٩٨	٣٦١,٤	٥٦٠٤	٦,٤
١٩٩٩	٣٥٣,٩	٥٧٥٨,٦	٦,١
٢٠٠٠	٤٥٣,٣	٦٠٨٤,٦	٧,٤
٢٠٠١	٤٢٦,٧	٦٤٧١,٧	٦,٦
٢٠٠٢	٤١٢,٤	٦٨٧٩	٦,٠
٢٠٠٣	٧٤٩,١	٧٣١٢,٦	١٠,٢
٢٠٠٤	٤٩٢,٤	٨٣٠٨,٥	٥,٩
٢٠٠٥	٤٢١,٩	٩٢١٥,١	٤,٦
٢٠٠٦	٤٤٥,٥	١٠٧٨٩,٥	٤,١
٢٠٠٧	٤٧٨,٢	١٢٦٢٩,٢	٣,٨
٢٠٠٨	١٩٥٤,٥	١٥٧٣٢,٦	١٢,٤

المصدر:

وزارة المالية، نشرة مالية الحكومة، أعداد متفرقة.

النسب من اعداد الباحث.

ثانياً معدل خدمة القروض الخارجية:

المقصود بمعدل خدمة القروض الخارجية هو: مجموع التسديدات من الأقساط والفوائد مقسوماً على إجمالي صادرات الدولة من السلع والخدمات، وكلما ارتفع هذا المعدل فإن هذا يدل على زيادة عبء القروض الخارجية على الاقتصاد، وذلك لأن المبالغ التي تستخدم لتسديد القروض الخارجية وفوائدها هي جزء كبير من العملات الأجنبية الناتجة عن صادرات الدولة من السلع والخدمات، وبذلك ما يتبقى من عوائد الصادرات لا يكفي لتمويل المستوردات، وهذا ما نلمسه من الجدول رقم (٥)، حيث نلاحظ أن نسبة التسديدات إلى الصادرات من السلع والخدمات قد قفزت من ١١,١% عام ١٩٩٤ لتصل إلى ١٨,١% عام ٢٠٠٠، ثم انخفضت إلى ١٥,٩% و ١٢,٨% للأعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، ثم عادت إلى الارتفاع مجدداً عام ٢٠٠٣ لتصل إلى ٢١,٩% وذلك بسبب ارتفاع حجم التسديدات التي وصلت في ذلك العام إلى ٧٤٩,١ مليون دينار أردني، ثم انخفض ذلك المؤشر للأعوام من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧ وذلك بسبب ارتفاع حجم الصادرات من السلع والخدمات بشكل تدريجي، مقابل ارتفاع بسيط في حجم التسديدات، أما في عام ٢٠٠٨ فقد قفز هذا المؤشر إلى ٢٧,٨% معبراً في ذلك عن ارتفاع حجم التسديدات الذي بلغ في ذلك العام ١٩٥٤,٥ مليون دينار أردني.

جدول رقم (٥). معدل خدمة القروض الخارجية للفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٨)

بالمليون دينار أردني

التسديدات إلى الصادرات (%)	الصادرات من السلع والخدمات	التسديدات (الأقساط+الفوائد) على الأساس النقدي	السنة
19.0	١٦٥٢,١	314.7	١٩٩٠
27.7	١٦٩٧,٦	469.9	١٩٩١
33.0	١٨١٩,٩	599.9	١٩٩٢
25.3	١٩٦٢,١	495.4	١٩٩٣
١١,١	٢٠٩٣,٤	٢٣٢	١٩٩٤
١٠,٣	٢٤٣٨,٥	٢٥١	١٩٩٥
١١,٧	٢٥٩٧,٢	٣٠٥	١٩٩٦
١٣,٧	٢٥٣٢,٥	٣٤٦	١٩٩٧
١٤,٤	٢٥١٥,٧	٣٦١,٤	١٩٩٨
١٤,١	٢٥٠٥,٤	٣٥٣,٩	١٩٩٩
١٨,١	٢٥٠٩,١	٤٥٣,٣	٢٠٠٠
١٥,٩	٢٦٨١,٣	٤٢٦,٧	٢٠٠١
١٢,٨	٣٢٢١,٨	٤١٢,٤	٢٠٠٢
٢١,٩	٣٤٢٤,٤	٧٤٩,١	٢٠٠٣
١١,٧	٤٢٢٢,٦	٤٩٢,٤	٢٠٠٤
٩,٠	٤٧٠٤,٢	٤٢١,٩	٢٠٠٥
٧,٧	٥٧٥١,٣	٤٤٥,٥	٢٠٠٦
٧,٤	٦٤٩٦,٠	٤٧٨,٢	٢٠٠٧
٢٧,٨	٧٠٤٠,٦	١٩٥٤,٥	٢٠٠٨

المصدر: - وزارة المالية، نشرة مالية الحكومة، أعداد متفرقة.

- نشرة البنك المركزي، أعداد متفرقة.

- النسب من اعداد الباحث.

ثالثاً نسبة احتياطي العملات الأجنبية والذهب:

يستخدم هذا المؤشر عادة لمعرفة عدد السنوات التي يكون فيها احتياطي العملات الأجنبية والذهب قادراً على تسديد خدمة القروض الخارجية، أو لتحديد النسبة التي يغطيها الاحتياطي من العملات الأجنبية والذهب من الرصيد غير المسدد للقروض الخارجية.

ومن الجدول رقم (٦)، نلاحظ أنه في عام ١٩٩٠ كانت نسبة الاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية إلى الرصيد غير المسدد من القروض الخارجية (رصيد الدين العام الخارجي) قد بلغت ٢٨,٧%، ثم بعد نهاية حرب الخليج الثانية، كان هناك تدفقات كبيرة للعملات الأجنبية رافقت العائدين من دول الخليج، مما أدى إلى ارتفاع هذه النسبة في السنوات ١٩٩١ و ١٩٩٢ لتصبح ٥٩,٣% و ٧٢,٠% على التوالي. ثم عادت هذه النسبة للانخفاض مجدداً، وكان هناك نوع من التذبذب في السنوات اللاحقة ولغاية عام ٢٠٠٢، حيث أن سقوط النظام العراقي ودخول القوات الأمريكية للعراق، أدى ذلك بملايين العراقيين للخروج من العراق، وكان الأردن من الدول التي استقبلت أعداداً كبيرة من الأخوة العراقيين، مما أدى إلى زيادة حجم التدفقات من العملات الأجنبية للأردن، وعندها ارتفعت نسبة الاحتياطي إلى الرصيد غير المسدد عام ٢٠٠٢ لتصبح ٧٢,٩%، ثم توالى هذه النسبة بالارتفاع شيئاً فشيئاً، لتسجل عام ٢٠٠٨ نسبة مرتفعة نوعاً ما وصلت إلى ١٩٨,٩%.

أما بالنسبة لعدد السنوات التي يكون فيها الاحتياطي قادراً على تغطية التسديدات، فالجدول السابق يشير إلى أنه في عام ١٩٩٤ كان عدد السنوات ٨,٣، ثم انخفض عام ١٩٩٨ ليصبح ٦,٤ سنة، وفي عام ٢٠٠٢ ارتفع عدد السنوات ليصل إلى ٩,١، ولكن سرعان ما انخفض عام ٢٠٠٣ ليصل إلى ٦,٢ سنة وذلك كما ذكرنا سابقاً أن حجم التسديدات قد ارتفع في تلك السنة، وبعد ذلك استمر بالارتفاع ليسجل عام ٢٠٠٧ أعلى معدل خلال فترة الدراسة والبالغ ١٣,٥ سنة، ولكن بسبب ارتفاع قيمة الأقساط والفوائد عام ٢٠٠٨ انخفض هذا المؤشر ليصل إلى أدنى مستوى له حيث بلغ ٣,٧ سنة وهي نسبة متدنية جداً إذا ما قورنت مع السنوات السابقة.

جدول رقم(٦). احتياطي الذهب والعملات الأجنبية للفترة من (١٩٩٠ - ٢٠٠٨)

بالمليون دينار أردني

السنة	احتياطي الذهب والعملات الأجنبية	تسديدات القروض	الرصيد غير المسدد من القروض	الاحتياطي إلى التسديدات	الاحتياطي إلى الرصيد غير المسدد(%)
١٩٩٠	١٤٥١,٨	314.7	٥٠٦٤,٣	4.6	٢٨,٧
١٩٩١	٢٩٤١,٤	469.9	٤٩٥٨,٧	6.3	٥٩,٣
١٩٩٢	٣٢٩٧,٢	599.9	٤٥٧٧,٦	5.5	٧٢,٠
١٩٩٣	١٧٢٠,٢	495.4	٤٢٢٩,٦	3.5	٤٠,٧
١٩٩٤	١٩٣٥,١	٢٣٢	٤٣٣٨,٨	8.3	٤٤,٦
١٩٩٥	٢٢١٦,٦	٢٥١	٤٤٦٥,٩	8.8	٤٩,٦
١٩٩٦	٢٢٨٥,٥	٣٠٥	٤٧٢٢,٩	7.5	٤٨,٤
١٩٩٧	٢٥٨٨,٩	٣٤٦	٤٥٨٠,٦	7.5	٥٦,٥
١٩٩٨	٢٣٢٩,٥	٣٦١,٤	٥٠٠٩,٨	6.4	٤٦,٥
١٩٩٩	٢٩٢١,٥	٣٥٣,٩	٥١٨٦,٢	8.3	٥٦,٣
٢٠٠٠	٣٢٩٩,٦	٤٥٣,٣	٤٧٩٤,٧	7.3	٦٨,٨
٢٠٠١	٣٠٩٦,٩	٤٢٦,٧	٤٧٤٢,٨	7.3	٦٥,٣
٢٠٠٢	٣٧٣٤,٣	٤١٢,٤	٥١٢٣,٥	9.1	٧٢,٩
٢٠٠٣	٤٦١١,٤	٧٤٩,١	٥٣٩١,٨	6.2	٨٥,٥
٢٠٠٤	٤٦٦٨,٦	٤٩٢,٤	٥٣٤٨,٨	9.5	٨٧,٣
٢٠٠٥	٤٦٧١,٤	٤٢١,٩	٥٠٥٦,٧	11.1	٩٢,٤
٢٠٠٦	٥٧٧١,٤	٤٤٥,٥	٥١٨٦,٥	13.0	١١١,٣
٢٠٠٧	٦٤٤٧,٥	٤٧٨,٢	٥٢٥٣,٣	13.5	١٢٢,٧
٢٠٠٨	٧٢٤٠,٧	*١٩٥٤,٥	٣٦٤٠,٢	3.7	١٩٨,٩

المصدر: - دائرة الإحصاءات العامة.

- البنك المركزي، النشرة الشهرية، أعداد متفرقة.

- النسب من اعداد الباحث.

*يلاحظ ارتفاع في حجم تسديدات القروض الخارجية بشكل كبير نتيجة لقيام الحكومة بعمليات إعادة شراء الدين

مما سبق نستنتج أن المؤشرات المختلفة المستخدمة لقياس خدمة الدين العام الخارجي قد دلت على أن أعباء خدمة الدين كبيرة وذلك للأسباب التالية:

١. إنها تضغط على احتياطي الأردن من الذهب والعملات الأجنبية مما يهدد سعر صرف الدينار الأردني واستقراره مقابل العملات الأجنبية الأخرى .
٢. تعمل على امتصاص جزء كبير من الناتج القومي الإجمالي لخدمة الدين العام الخارجي.
٣. انخفاض قدرة الأردن على استيراد السلع الرأسمالية وبالتالي انخفاض حجم التكوين الرأسمالي وزيادة العجز في الميزان التجاري.

٣-٢-٣ الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن:

إن تحقيق الأهداف التنموية الواردة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب حجماً من الاستثمارات ليس بالقليل، وإن الوضع الاقتصادي الذي يعيشه الأردن، والمتمثل في قصور مدخراته والعجز المزمّن في الميزان التجاري، جعل الاعتماد على القروض الخارجية ليس أمراً ضرورياً فحسب، وإنما لا يمكن الاستغناء عنه، ونتيجة لذلك ازداد الرصيد غير المسدد لتلك القروض وزادت معها أعباء خدماتها، وعليه تم البحث عن مصدراً آخر تمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب الاستثمار المحلي.

وبشكل عام، فإن توفير المناخ الاستثماري الملائم بأطره الاقتصادية والقانونية والسياسية، كان ولا يزال موضع اهتمام المسؤولين ومحوراً للسياسات الاقتصادية المتبعة، حيث قدمت الحكومات الأردنية المتعاقبة حوافز مجزية للاستثمارات الاقتصادية بشقيها المحلي والخارجي، وذلك من خلال تحديث قوانين وأنظمة تشجيع الاستثمار، وإنشاء البنى التحتية المناسبة للاستثمار، وعقد اتفاقيات التعاون الاقتصادي الثنائية والدولية في سبيل تسهيل إجراءات تنفيذ الاستثمارات وكذلك توفير المناخ الاستثماري الملائم لقيام تلك الاستثمارات.

ويعرف المناخ الاستثماري بأنه "مجموعة القوانين والسياسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتفعله بتوجيه استثماراته إلى بلد دون الآخر" (النجار، ١٩٩٢)، بينما عرفت المؤسسة العامة لضمان الاستثمار على أنه "مجموع الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار" (المؤسسة العامة لضمان الاستثمار، ١٩٩٣)، بينما عرفه البعض الآخر بأنه "مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والقوانين والأنظمة السائدة في المجتمع والتي من شأنها أن تعمل على خلق فرص استثمارية جديدة، وتشجع رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على الاستثمار في المشاريع المقترحة" (Qasim, 1980).

مما سبق نجد أن المناخ الاستثماري يتكون من عدة عوامل وظروف متداخلة سواء كانت اقتصادية، أو قانونية، أو سياسية، والتي تلعب دوراً هاماً في التأثير على مجمل الهيكل الاستثماري في الاقتصاد، وهذه العوامل هي ما يطلق عليها أطر المناخ الاستثماري. وخلال العقود الأخيرة، بذل الأردن جهوداً كبيرة ومتواصلة للعمل على تحسين المناخ الاستثماري بأطره الثلاث وهي الإطار الاقتصادي، والإطار القانوني، والإطار السياسي، وفيما يلي بيان لكل منها.

أولاً الإطار الاقتصادي:

يشمل هذا الإطار الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدول المعنية، وأفاق تطورها في المستقبل، وهذه الأوضاع ما هي إلا مرآة تعكس السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة لتنظيم العلاقات فيما بينها وبين أصحاب رؤوس الأموال على وجه التحديد، فيما يتعلق بالتضخم وأسعار صرف العملة بالإضافة إلى العديد من العوامل الاقتصادية الأخرى وفي مقدمتها حجم السوق المحلية، مدى توفر المواد الأولية، شروط التبادل التجاري، طبيعة الجهاز المصرفي وغيرها.

وبلا شك فإن وجود سياسة اقتصادية مستقرة وواضحة ومنظمة تحكمها منظومة واضحة من الأسس والمعايير والاستراتيجيات، سوف تعمل على المساهمة في خلق مناخ استثماري جيد، قادر على جذب المستثمرين الأجانب من الخارج، ذلك لأن الاستثمار ما هو إلا عملية اقتصادية تتأثر بالدرجة الأولى بالظروف والأوضاع الاقتصادية للبلد المستقبل لهذا الاستثمار. وسيتم الحديث الآن عن أهم السياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الأردنية في سبيل تشجيع الاستثمار وتهيئة المناخ الملائم له، وهي على النحو التالي:

١. الحد من معدلات التضخم:

بعد الهزة القوية التي أصابت الاقتصاد الأردني عام ١٩٨٨، شهدت معدلات التضخم نمواً حاداً عام ١٩٨٩ حيث بلغ ٨٥,٨% ثم انخفض في عام ١٩٩٠ ليصبح ١٦,١% وكان ذلك نتيجة لانخفاض سعر صرف الدينار الأردني في تلك الفترة. وكان لجهود الحكومات الأردنية المتعاقبة الأثر الواضح في احتواء الضغوط التضخمية والوصول إلى معدلات معتدلة جداً وصلت إلى ٣% عام ١٩٩٧ و ١,٨% أعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، أما في عام ٢٠٠٧ فقد بلغ ٥,٤%. وهذا يدل على قدرة الحكومات على اتخاذ القرارات المناسبة وتطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي، الرامية إلى ضبط معدل نمو الطلب الكلي، لكبح الضغوط التضخمية في الاقتصاد، وبذلك نجد أن الأردن قد نجح في الوصول إلى معدلات تضخم معتدلة ومقبولة مما ترك أثراً واضحاً وملموساً في إزالة الشكوك حول أداء الاقتصاد الأردني في المستقبل، ودليلاً على قدرته في المحافظة على مناخ استثماري ملائم.

٢. البنية التحتية:

حرص الأردن على تأسيس بنية تحتية مناسبة وذلك عن طريق تخصيص مبالغ لهذا الغرض، فعلى سبيل المثال خصصت الحكومة الأردنية ما نسبته ٢٥,٦% من استثمارات خطة التنمية للأعوام (١٩٩٣ - ١٩٩٧) (خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٣-١٩٩٧)). وقام الأردن بعمل وتوسيع شبكة الطرق الداخلية والخارجية في سبيل تنشيط حركة النقل الداخلي من جهة، ومن جهة أخرى ربط الأردن بدول المنطقة، هذا فضلاً عن توفر خدمات المياه والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية، وغيرها من خدمات البنية التحتية التي من شأنها العمل على تسهيل الاتصال والتواصل مع المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء.

٣. الجهاز المصرفي:

إن توفر جهاز مصرفي محلي يمتلك القدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية المحلية والخارجية، يعتبر من أهم العوامل الهامة والمقومات الأساسية في خلق مناخ استثماري جاذب وحاضن للاستثمارات المحلية والخارجية. فهذا الجهاز يلعب دوراً هاماً في مساعدة السلطة النقدية على التحكم في السيولة المحلية تجنباً لبعض المشاكل الاقتصادية كالتضخم والركود، وذلك عن طريق استخدام سعر الفائدة، كما يؤدي دوراً هاماً في تعبئة المدخرات المحلية وتوفير التمويل اللازم للنشاط الاستثماري في الاقتصاد. فوجود جهاز مصرفي متقدم ومتطور وآمن سيعمل بلا شك على تعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في هذا الاقتصاد.

٤. استقرار سعر صرف الدينار الأردني:

سعى البنك المركزي منذ منتصف السبعينات إلى تبني سياسة ربط سعر صرف الدينار الأردني بسلة من العملات الأجنبية الرئيسية وضمن هامش تذبذب بلغ $\pm 2,25\%$ ، وقد ساعد هذا الإجراء على تقليل درجة التذبذب في سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأجنبية الأخرى، واستمر هذا الاستقرار حتى عام ١٩٨٨، حيث انخفض سعر صرف الدينار الأردني انخفاضاً حاداً نتيجة للأزمة الاقتصادية التي مر بها الأردن. وكان للبنك المركزي والحكومة الأردنية دوراً هاماً في تخطي هذه الأزمة وإعادة سعر الصرف إلى وضع مستقر، ثم في منتصف التسعينات، قرر البنك المركزي فك ارتباط الدينار بسلة من العملات، وربطه بالدولار الأمريكي بسعر وسطي بلغ ٧٠٩ فلساً لكل دولار (البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات).

إن عدم استقرار سعر الصرف يؤثر على هيكل الطلب والعرض المحلي والخارجي وذلك من خلال التأثير على الانفاق الكلي، وكذلك العلاقة بين سعر الصرف والرقم القياسي للأسعار، حيث أن انخفاض سعر الصرف يرافقه ارتفاع في تكاليف الإنتاج، بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج من المواد الأولية والسلع الرأسمالية مما يؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي للأسعار، وانخفاض الطلب المحلي. لذلك عملت الحكومات الأردنية على استقرار سعر صرف الدينار الأردني، إدراكاً منها لأهميته في مختلف القرارات الاستثمارية وإزالة المخاوف، وعدم التأكد من الأوضاع المستقبلية للمستثمرين.

ثانياً الإطار القانوني:

أدرك الأردن أهمية وجود إطار قانوني ينظم النشاط الاقتصادي بشكل عام والنشاط الاستثماري بشكل خاص، بما يتفق مع تحقيق أهدافه التنموية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، أخذاً بعين الاعتبار ضرورة الابتعاد عن التناقض والتعقيد فيما يخص أي من الإجراءات، أو التنفيذ لتلك القوانين على أرض الواقع، وذلك من خلال الربط بين تلك القوانين ربطاً تكاملياً في سبيل الوصول إلى الأهداف المرجوة من جهة، ومن جهة أخرى تميزه بالتطور والمرونة في التعامل مع الظروف السائدة والإحتياجات المتنامية للأفراد والمؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطني، فضلاً عن تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية (غرفة صناعة عمان، دائرة الأبحاث والمعلومات، ٢٠٠٠).

وللتعرف على مدى تطور الإطار القانوني في الأردن واتفاهه مع استراتيجيه تشجيع الاستثمارات الأجنبيه والمحليه، يمكن الرجوع إلى ملحق الإطار النظري للمناخ الاستثماري في الأردن، والذي يعرض وبشكل موجز أهم القوانين التي تحكم الاستثمارات والمؤسسات ذات العلاقة بتنشيط الاستثمار وتشجيع تدفقه للأردن.

ثالثاً الإطار السياسي:

تعتبر العوامل السياسية واحدة من أكثر العوامل أهمية في اتخاذ القرارات الاستثمارية الخاصة منها والعامه، نظراً لما تتمتع به من دور هام في قائمة العوامل المشكله للبيئة الاستثمارية في أي دولة. والاستقرار السياسي في أي دولة يتم استقراؤه من قبل المستثمرين من خلال رصد سلوكيات الحكومه، وذلك عن طريق الأفعال الحكوميه والتصريحات السياسية للدولة المعنيه، والتي تكون إما ذات أثر سلبي أو إيجابي. ومثال على الأثر السلبي عندما تقوم الدولة بالسيطرة على النشاط التجاري، أو تتحفظ على أي نشاط استثماري خاص سواء محلي أو أجنبي، أما إصدار القوانين والأنظمة المشجعه للنشاط الاستثماري، وبيع بعض مشاريع القطاع العام إلى القطاع الخاص وإنشاء مناطق حرة ومدن صناعية لابد أن يكون له أثر إيجابي على الاقتصاد.

وحتى تتمكن أية دولة من الفوز بثقة المستثمرين الأجانب، لابد لنظامها السياسي والاجتماعي أن يتسم بالاستقرار في الحاضر والسعي للمحافظة عليه في المستقبل، وبشكل عام يمكن القول: إن الأردن يملك مناخاً استثمارياً جاذباً لرؤوس الأموال المحليه والخارجية، وذلك من خلال ما يقدمه من حوافز و ضمانات وتسهيلات للمستثمر الأجنبي والمحلي على حد سواء.

وبشكل عام يمكن القول: إن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن حديث العهد نسبياً، حيث كان التمويل الأجنبي في معظمه يأتي على شكل قروض حكومية ومساعدات رسمية وقروض تجارية، فبعد الأزمة الاقتصادية التي مرت بالاقتصاد الأردني عام ١٩٨٨ واندلاع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ برزت الحاجة وبشكل ملح إلى استقطاب أموال أجنبية لا تترتب عليها أعباء وضغوط جديدة. ولقد أدرك الأردن أن الاستثمار الأجنبي المباشر سيعمل على استمرارية تدفق العملات الأجنبية مما سيساعد على تجسير الفجوة المحليه والفجوة الخارجية، وسيضمن أيضاً تدفق الخبرات المعرفية والإدارية وانسياب التكنولوجيا المتطورة إلى الاقتصاد المحلي مما سيعمل على التخفيف من حدة الفجوة الرقمية من جهة، ودفع عجلة النمو الاقتصادي من جهة أخرى .

ولجذب المزيد من تلك الاستثمارات، عمل الأردن على سن التشريعات المناسبة والمتمثلة في الحوافز الضريبية، والإعفاءات من الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات، وإعفاءات على ضريبة الدخل لـ ٧٥% من القيمة الكلية المستحقة وتستمر حتى عشر سنوات أو أكثر وغيرها من التشريعات. وقد ساند هذا التوجه الاستثمار في عملية الخصخصة التي بدأتها الحكومة منذ بداية التسعينات، بالإضافة إلى ترسيخ دور مؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن والتي عملت على ترويج الأردن كدولة ذات بيئة أعمال متطورة ومتميزة للإستثمار، مستندة على قاعدة متنوعة من الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتقديم مستوى عالٍ من الخدمات الاستثمارية في مجال تسهيل إجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع خلال إطار زمني محدد، وتوفير كافة التسهيلات والخدمات للمستثمرين بعد البدء بالاستثمار

ولو نظرنا إلى قيم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن كما هو موضح في الجدول رقم (٧)، والتي أوردتها التقرير السنوي الإحصائي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD)، فإننا نستطيع القول: أن الاستثمار الأجنبي المباشر عام ١٩٩٠ بلغ ٣٨ مليون دولار أمريكي، في حين سجل عام ١٩٩٧ ارتفاعاً ملحوظاً ليبلغ ٣٦١ مليون دولار أمريكي بعد أن كان ١٦ مليون دولار أمريكي عام ١٩٩٦. كما شهد قفزة أخرى عام ٢٠٠٦ حيث سجل ارتفاعاً بنسبة ٨٤,٢% عن عام ٢٠٠٥ ليبلغ في ذلك العام ٣٢٦٨ مليون دولار أمريكي، ثم انخفض بعد ذلك ليصبح ١٩٥٤ مليون دولار أمريكي لعام ٢٠٠٨.

٣-٣ الفجوات الاقتصادية في الأردن:

إن الأردن شأنه شأن أية دولة نامية، يعاني من نقص في الموارد المالية والاقتصادية المحلية المتاحة، مما عمل على تدني القدرة الانتاجية للصناعات الوطنية، الأمر الذي جعل الاقتصاد الأردني يعتمد وبشكل كبير على التمويل الخارجي لتغطية هذا النقص، والنهوض بالاقتصاد الوطني في محاولة لتحقيق أهداف برامج التنمية الاقتصادية وصولاً إلى النمو المستدام. ولبيان مدى اعتماد الاقتصاد الأردني على العالم الخارجي في تأمين مختلف المتطلبات التمويلية والسلعية، وسنقوم من خلال هذا المبحث باستعراض حجم الفجوات الاقتصادية في الأردن ومدى تطورها، علماً بأنه سيتم التركيز فقط على الفجوات الاقتصادية التالية وهي: الفجوة المحلية (الفجوة الادخارية)، والفجوة الخارجية (فجوة العملات الأجنبية)، والفجوة الرقمية (الفجوة التكنولوجية).

جدول رقم (٧). الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للاردن للفترة من (١٩٩٠ - ٢٠٠٨)

السنة	الاستثمار الأجنبية المباشرة (بالمليون دولار الأمريكي)
١٩٩٠	٣٧,٦٥
١٩٩١	-١١,٨٩
١٩٩٢	٤٠,٧٢
١٩٩٣	-٣٣,٥٥
١٩٩٤	٢,٨٥
١٩٩٥	١٣,٣١
١٩٩٦	١٥,٥١
١٩٩٧	٣٦٠,٩٣
١٩٩٨	٣١٠,٠١
١٩٩٩	١٥٦,٤٠
٢٠٠٠	٨١٤,٨١
٢٠٠١	١٧٩,٨٤
٢٠٠٢	١٢١,٥٨
٢٠٠٣	٤٤٣,١٦
٢٠٠٤	٨١٦,٣٦
٢٠٠٥	١٧٧٤,٠٥
٢٠٠٦	٣٢٦٧,٥٦
٢٠٠٧	١٩٥٠,٤٩
٢٠٠٨	١٩٥٣,٨٨

المصدر: التقرير السنوي الإحصائي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) عام ٢٠٠٩.

٣-٣ الفجوات الاقتصادية في الأردن:

إن الأردن شأنه شأن أية دولة نامية، يعاني من نقص في الموارد المالية والاقتصادية المحلية المتاحة، مما عمل على تدني القدرة الانتاجية للصناعات الوطنية، الأمر الذي جعل الاقتصاد الأردني يعتمد وبشكل كبير على التمويل الخارجي لتغطية هذا النقص، والنهوض بالاقتصاد الوطني في محاولة لتحقيق أهداف برامج التنمية الاقتصادية وصولاً إلى النمو المستدام. ولبيان مدى اعتماد الاقتصاد الأردني على العالم الخارجي في تأمين مختلف المتطلبات التمويلية والسلعية، وسنقوم من خلال هذا المبحث باستعراض حجم الفجوات الاقتصادية في الأردن ومدى تطورها، علماً بأنه سيتم التركيز فقط على الفجوات الاقتصادية التالية وهي: الفجوة المحلية (الفجوة الادخارية)، والفجوة الخارجية (فجوة العملات الأجنبية)، والفجوة الرقمية (الفجوة التكنولوجية).

١-٣-٣ الفجوة المحلية (الفجوة الادخارية) Saving Gap:

من المعروف أن التغيرات في الحجم الاستثمارية تلعب دوراً هاماً وفعالاً في التأثير على المسيرة التنموية لاقتصاد أية دولة. حيث تلجأ معظم الدول في العالم في أوقات الانكماش والركود الاقتصادي إلى الاستثمار كوسيلة فعالة ومؤثرة تحدث نوعاً من التغيير في المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية في تلك الدول، وبالتالي التخلص من حالات الكساد والتباطؤ التي يعيشها الاقتصاد في ظل هذه الظروف، ولكن تجدر الإشارة بنا إلى إن استخدام هذه الأداة قد يصاحبه الكثير من المعوقات والمشاكل وخاصة في الدول النامية، حيث أن معظم هذه الدول يعاني من نقص حاد في رؤوس الأموال الوطنية المتاحة للاستثمار، إذا ما قورنت بالمتطلبات المتزايدة لدفع عجلة التنمية فيها، الأمر الذي دفع بحكومات تلك الدول للبحث عن مصادر تمويلية من الخارج لتغطية العجز الحاصل في الموارد المحلية.

والأردن بصفته واحداً من هذه الدول النامية، فإنه يتشارك معها في خاصية النقص الحاد في المدخرات المحلية والتي نتجت عن الزيادة الكبيرة والمتزايدة في حجم الاستهلاك الكلي، ويبين الجدول (٨) أن معدل نمو الاستهلاك الكلي قد بلغ ٩,٠% للفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٨ في حين حقق الدخل القومي المتاح ولنفس الفترة نمواً بمعدل بلغ حوالي ٨,٤%، وهذا يعطي مؤشراً أننا في الأردن ننفق أكثر مما نملك، أو بمعنى آخر نستهلك أكثر مما ننتج، وإذا ما استمر الوضع هكذا فهذا يعني أننا نسير دائماً نحو الاعتماد المتزايد على مصادر التمويل من الخارج لتأمين احتياجاتنا المختلفة.

وبالنظر إلى الجدول اللاحق أيضاً رقم (٨)، نجد أن الادخار يتم حسابه بالفرق بين الدخل القومي المتاح والاستهلاك الكلي، وقد شهد الادخار تذبذباً واضحاً خلال فترة الدراسة، فقد شهد تقدماً خلال الفترات الأولى للدراسة وبالتحديد من سنة ١٩٩٠ إلى نهاية ١٩٩٥ وذلك عن طريق تسجيل فائض لصالح الدخل القومي المتاح، والنتيجة عن نمو الدخل القومي المتاح بمعدلات تفوق النمو في الاستهلاك الكلي، أما بعد عام ١٩٩٥ ولغاية ١٩٩٨ فقد حقق الادخار تراجعاً حيث نما حجم الاستهلاك الكلي بمعدلات أكبر من معدلات النمو في الدخل القومي المتاح، ثم عاد للارتفاع عام ١٩٩٩ ليبلغ ٨٥٧,٤ مليون دينار، ثم عاد في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ للانخفاض مجدداً نتيجة لانخفاض معدلات النمو في الدخل القومي المتاح مقابل ارتفاع في معدلات النمو للاستهلاك الكلي.

كما تم تسجيل ارتفاع واضح في الادخار المحلي للسنوات من ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ حيث بلغ ذروته عام ٢٠٠٣ حين بلغ ١٦١٧,٥ مليون دينار أردني، أما في عام ٢٠٠٧ فقد انخفض الادخار وبشكل ملحوظ وبنسبة ٦٩,٧%، وهذا دليل على اتباع الأنماط الاستهلاكية المستوردة من الخارج، وانتشار ظاهرة المحاكاة، سواء على المستوى المحلي بين شرائح المجتمع المختلفة، أو على المستوى الخارجي مع الدول العربية والأجنبية وخاصة تلك التي يتمتع أفرادها بمستويات مرتفعة نوعاً ما من الدخل. وقد رافق ذلك تذبذب الفجوة الادخارية الكلية المتمثلة بالفرق بين الادخار والاستثمار الإجمالي في الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٣، في حين استمرت تلك الفجوة بالارتفاع المستمر للفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨ مسجلة أعلى قيمة لها عام ٢٠٠٨ والبالغة ٣٧٣١,١ مليون دينار أردني، فضلاً عن ذلك فإن معدلات النمو السنوي لتلك الفجوة رافقها نوع من الاختلاف والتباين الواضح، وكان سبب ذلك هي المراحل الاقتصادية التي مر بها الأردن، ففي فترات الانتعاش الاقتصادي شهدت ارتفاعاً حاداً في معدلات نمو تلك الفجوة بينما توجهت تلك المعدلات نحو التواضع والاستقرار في سنوات الانكماش والكساد الاقتصادي.

وفي النهاية نخلص للقول بشكل عام، أن الادخارات لم تتمكن من تغطية الاستثمار الإجمالي في سنوات الدراسة، الأمر الذي دفع الأردن للاعتماد أكثر فأكثر على التمويل الخارجي وزيادة حجم المديونية، ليضيف بذلك عبئاً جديداً ناجماً عن سعيه لتغطية مجمل نفقاته المحلية، ويضع أمام الاقتصاد الأردني تحدياً جديداً.

جدول رقم (٨). الفجوة الادخارية في الاقتصاد الأردني للفترة من (١٩٩٠ - ٢٠٠٨)

بالمليون دينار أردني

السنة	الدخل القومي المتاح	الاستهلاك الكلي	الادخار	التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار الكلي)	الفجوة الادخارية
١٩٩٠	2817.7	٢٧٣٢,٨	84.9	٨٥٠,٣	-765.4
١٩٩١	3006.9	٢٨٨٤,٥	122.4	٧٣٨,٥	-616.1
١٩٩٢	3843.7	٣٥٥٦,٥	287.2	١٢٠٨,٨	-921.6
١٩٩٣	4255.0	٣٦٥١,١	603.9	١٤٢٢,٨	-818.9
١٩٩٤	4674.4	٣٩٢١,٣	753.1	١٤٥١,٢	-698.1
١٩٩٥	5098.1	٤١٥٧,٣	940.8	١٥٥٤,١	-613.3
١٩٩٦	5503.1	٤٦٥٥,٦	847.5	١٤٩٩,٣	-651.8
١٩٩٧	5737.6	٤٩٥٩,٨	777.8	١٣٢١,٨	-544.0
١٩٩٨	6102.2	٥٤٧٨,٩	623.3	١٢٢٤,٠	-600.7
١٩٩٩	6421.9	٥٥٦٤,٥	857.4	١٢٤٦,٣	-388.9
٢٠٠٠	6969.1	٦٢٣٢,٩	736.2	١٣٤١,٤	-605.2
٢٠٠١	7256.0	6589.2	666.8	١٣٤٠,٠	-673.2
٢٠٠٢	7750.4	6696.0	1054.4	١٣٦٥,٣	-310.9
٢٠٠٣	8818.5	7201.0	1617.5	١٥٠٦,٥	111.0
٢٠٠٤	9700.4	8278.6	1421.8	٢٢١٥,٦	-793.8
٢٠٠٥	10150.8	9561.7	589.1	٣٠٤٧,٩	-2458.8
٢٠٠٦	12002.8	10779.9	1222.9	٣٢٨٦,٠	-2063.1
٢٠٠٧	١٢٠٥٦,٩	١١٦٨٥,٨	٣٧١,١	3856.9	-3485.8
٢٠٠٨	*13148.6	*١٢٦٦٧,٢	*٤٨١,٤	*4215.5	-3734.1

المصدر: البنك المركزي، النشرة الاحصائية، أعداد متفرقة. *تم تقدير أرقام هذه السنة لعدم توفر البيانات.

٣-٣-٢ الفجوة الخارجية (فجوة العملات الأجنبية) Foreign Exchange Gap :

يعتبر قطاع التجارة الخارجية أحد القطاعات الأساسية في أي اقتصاد يقوم على الانفتاح والحرية الاقتصادية، وهو يعمل على فتح آفاق جديدة للمنتجات المحلية من خلال فتح الاسواق الخارجية أمامه، وفضلاً عن توسيع مجال الاختيار أمام الاستثمار والاستهلاك المحليين، وذلك عن طريق توفير منتجات جديدة للأسواق المحلية، وكذلك تتبع أهمية هذا القطاع الحيوي من خلال زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية ورفع سويتها كماً ونوعاً (النايلسي، ١٩٩٧).

وعلى الرغم من ذلك نجد أن هناك عجزاً مزمناً في الميزان التجاري، والذي يعتبر أحد السمات السلبية المرافقة للاقتصاد الأردني، حيث يتجه صافي المبادلات وبشكل دائم نحو فائدة المتعاملين مع الأردن، وبالنظر للجدول رقم (٩)، نجد أنه في عام ١٩٩٠ فقد سجلت الفجوة الخارجية نمواً هو الأكبر طوال فترة الدراسة مقداره ٨٤,٨% قياساً مع عام ١٩٨٩ حيث بلغت ٨٢٢,٢ مليون دينار أردني، وذلك بسبب نمو المستوردات بنسبة ٣٧,١% مقارنة مع نسبة نمو في الصادرات بلغت ٢١,٥%، ثم انخفض معدل نمو المستوردات بمقدار ٤,٥% فيما نمت الصادرات بنسبة ٢,٨% في عام ١٩٩١، مما أدى إلى تراجع في حجم الفجوة الخارجية لتصبح ٦٦٥,٠ مليون دينار أردني أي أنها انخفضت بمعدل ١٩,١%، ولكن سرعان ما عادت المستوردات للنمو في عام ١٩٩٢ وبمعدل ٢٥,٩% حيث بلغت ٢٩٧٤,٢ مليون دينار أردني، في حين أن الصادرات نمت وبمعدل بسيط بلغ ٧,٢% حيث بلغ حجمها ١٨١٩,٨ مليون دينار أردني، وعندها ارتفع حجم الفجوة الخارجية بنسبة ٧٣,٧%.

واستمرت معدلات نمو هذه الفجوة في التذبذب للأعوام اللاحقة، إلى أن حققت قفزة كبيرة في عام ٢٠٠٠ حيث بلغ معدل نموها ٥٥%، والسبب الرئيسي في ذلك هو ارتفاع حجم المستوردات والذي بلغ ٤١٠٩,٢ مليون دينار أردني وبمعدل نمو وصل إلى ١٥,٦% في حين أن حجم الصادرات بقي عند نفس المستوى تقريباً، وفي عام ٢٠٠٤ ارتفع حجم المستوردات بمعدل ٣٥,٠% وهي نسبة تفوق ارتفاع حجم الصادرات والبالغة ٢٣,٣% والتي عملت على ارتفاع معدل نمو الفجوة الخارجية ليبلغ ٦١,٥% حيث بلغ حجمها ٢٤٤٦,٩ مليون دينار أردني.

جدول رقم (٩). الفجوة الخارجية في الاقتصاد الأردني للفترة من (١٩٩٠ - ٢٠٠٨)

بالمليون دينار أردني

السنة	صادرات السلع والخدمات	مستوردات السلع والخدمات	حجم الفجوة الخارجية	معدل نمو/تقلص الفجوة الخارجية
١٩٩٠	١٦٥٢,١	٢٤٧٤,٣	-٨٢٢,٢	٨٤,٨%
١٩٩١	١٦٩٧,٦	٢٣٦٢,٦	-٦٦٥,٠	١٩,١%
١٩٩٢	١٨١٩,٩	٢٩٧٤,٧	-١١٥٤,٨	٧٣,٧%
١٩٩٣	١٩٦٢,١	٣١٥١,٧	-١١٨٩,٦	٣,٠%
١٩٩٤	٢٠٩٣,٤	٣١٠٧,٦	-١٠١٤,٢	١٤,٧%
١٩٩٥	٢٤٣٨,٥	٣٤٣٥,٢	-٩٩٦,٧	١,٧%
١٩٩٦	٢٥٩٧,٢	٣٨٣٩,٩	-١٢٤٢,٧	٢٤,٧%
١٩٩٧	٢٥٣٢,٥	٣٦٧٦,٧	-١١٤٤,٢	٧,٩%
١٩٩٨	٢٥١٥,٧	٣٦٠٨,٧	-١٠٩٣,٠	٤,٥%
١٩٩٩	٢٥٠٥,٤	٣٥٣٧,٩	-١٠٣٢,٥	٥,٥%
٢٠٠٠	٢٥٠٩,١	٤١٠٩,٢	-١٦٠٠,١	٥٥,٠%
٢٠٠١	٢٦٨١,٣	٤٢٧٣,٣	-١٥٩٢,٠	١,٠%
٢٠٠٢	٣٢٢١,٨	٤٥٢٦,٠	-١٣٠٤,٢	١٨,١%
٢٠٠٣	٣٤٢٤,٤	٤٩٣٩,٧	-١٥١٥,٣	١٦,٢%
٢٠٠٤	٤٢٢٢,٦	٦٦٦٩,٥	-٢٤٤٦,٩	٦١,٥%
٢٠٠٥	٤٧٠٤,٢	٨٤٠٧,٣	-٣٧٠٣,١	٥١,٣%
٢٠٠٦	٥٧٥١,٣	٩٣٨٠,٨	-٣٦٢٩,٥	٢,٠%
٢٠٠٧	٦٤٩٦,٠	١١١١٨,٥	-٤٦٢٢,٥	٢٧,٤%
٢٠٠٨	٧٠٤٠,٦	١٢١٤٥,٦	-٥١٠٥,٠	١٠,٤%

المصدر:

- دائرة الاحصاءات العامة، الكتاب السنوي لعام ٢٠٠٨..
- النسب من اعداد الباحث.

وقد وقع الأردن خلال السنوات الماضية سلسلة من الاتفاقيات الثنائية المتعددة الأطراف بهدف تحفيز الصادرات الأردنية، وتضييق الفجوة الخارجية مع العالم الخارجي، ومن بين هذه الاتفاقيات اتفاقية التجارة الحرة العربية عام ١٩٩٨ والتي تضم ستة عشر دولة عربية، وبموجب هذه الاتفاقية ستعامل جميع المنتجات العربية التي تنتقل بين دول الأعضاء معاملة البضائع الوطنية أي بدون جمارك، بالإضافة إلى اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، والتي قد مهدت الطريق أمام الصادرات الأردنية لارتداد أسواق هذه الدول.

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الصادرات لهذه المناطق، إلا أن الارتفاع في حجم المستوردات بمعدلات أكبر أدى إلى تفاقم الفجوة الخارجية، ونجد أن الاقتصاد الأردني بمختلف قطاعاته لم يحقق الاستفادة والهدف المرجو من توقيع تلك الاتفاقيات في سبيل تجسير الفجوة الخارجية، بالإضافة إلى عدة أسباب منها أن العولمة الاقتصادية وما ترتب عليها من تحرير للاقتصاد والسوق الأردني قد ألحق الضرر بالمنتجات الوطنية، وذلك بسبب ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الأردنية وبخاصة الصناعية منها والزراعية.

وبشكل عام يمكن القول أن الفجوة بين الصادرات والمستوردات قد شكلت دائماً ضغطاً على ميزان المدفوعات وعبئاً على الخزينة الأردنية، الأمر الذي دفع بالأردن للاعتماد على التمويل الخارجي كالقروض الخارجية على سبيل المثال وذلك لتغطية احتياجاته من العملات الأجنبية.

وعليه يجب أن ينصب الاهتمام الرسمي في تشجيع النشاط الاقتصادي على حث الثروات المحلية على الاستثمار داخل الأردن وعدم الانتقال خارجه، وكذلك ضرورة السعي لخلق صناعة وطنية قادرة على مواكبة التطورات العالمية الحديثة، والعمل ما أمكن بغية تقليص العجز المزمن في الميزان التجاري، ووقف الهدر للموارد الاقتصادية الشحيحة، والتخفيف من أثر الصدمات الخارجية التي من الممكن أن تؤثر سلباً على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

٣-٣-٣ الفجوة الرقمية (الفجوة التكنولوجية) Technological Gap :

إن التطورات الاقتصادية العالمية التي شهدتها دول العالم في السنوات الماضية أدت إلى انصهار اقتصاديات تلك الدول المتقدمة منها والنامية في بوتقة العولمة الاقتصادية الحديثة، فأصبحت تلك الدول المتقدمة من جهة تحاول المحافظة على المستوى الاقتصادي لها، والبحث والتطوير لأساليب الانتاج لتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي والإرتقاء بالمستوى المعيشي لشعوبها، ومن جهة أخرى ما زالت الدول النامية تسعى جاهدة للخروج من المرحلة الأولى من مراحل التنمية والانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة.

وتعتبر الفجوة الرقمية إحدى إفرازات العولمة الاقتصادية الحديثة، التي بدورها أدت إلى اتساع الفارق الاقتصادي والاجتماعي بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويطلق على هذه الفجوة اسم فجوة الفجوات أو الفجوة الأم، التي تحمل في رحمتها كل بذور التخلف المجتمعي، وكل ما نجم عن فشل المشاريع التنموية السابقة (علي، حجازي، ٢٠٠٥).

ووجود الفجوة الرقمية في اقتصاد أية دولة يكون ناتجاً عن العديد من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ولذلك فمن الطبيعي أن تتعدد وجهات النظر في شأنها، ونلخص فيما يلي كيف يراها أصحاب الرأي في المجتمعات:

أولاً السياسيون:

يرى السياسيون الفجوة الرقمية بوصفها أشكالية تدرج ضمن قضايا الاقتصاد السياسي، وللتخلص من هذه الفجوة فلا بد من وضع التشريعات والتنظيمات التي بدورها تشكل منظومة سياسية تعمل على حماية المجتمع من هذا التقدم السريع والرهيب في التكنولوجيا، وفي ظل وجهة النظر هذه، قد تستغل الفجوة الرقمية كوسيلة في يد الدول المتقدمة للتدخل السياسي في الدول النامية في محاولة لاستغلال تلك الدول وبالتالي استمرار زيادة التوسع في حجم هذه الفجوة.

ثانياً الاقتصاديون:

يرى الاقتصاديون أن الفجوة الرقمية ناتجة عن عدم قدرة تلك الدول التي تعاني منها على اللحاق بركب اقتصاد المعرفة، وعلى استغلال موارد المعلومات لتوليد القيمة المضافة. وللتخلص من هذه الفجوة، فلا بد من تحرير الأسواق واسقاط الحواجز أمام تدفق المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال، وكل هذه الأمور من وجهة نظرهم تتطلب سرعة الاندماج في الاقتصاد العالمي بهدف اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحفيز الاستثمارات لكونها شرطاً أساسياً لتضييق هذه الفجوة.

ثالثاً الاجتماعيون:

ووجهة نظرهم أن الفجوة الرقمية ناتجة عن عدم المساواة الاجتماعية والفواصل الاجتماعية المتمثلة بالدخل، السن، النوع (ذكر/انثى)، مستوى التعليم وغيرها، وهم يرون ضرورة توفير الشروط الاجتماعية والثقافية التي تساعد بدورها على توطين التكنولوجيا، وبخلاف ذلك فإن مصير هذه الفجوة هو الاتساع والزيادة عبر الزمن.

وعلى الرغم من طول القائمة التي قد تشمل التربويين، والفلاسفة، وغيرهم ممن لهم وجهة نظر في الفجوة الرقمية، إلا أن الكثير يغفل عن أخذ رأي الفرد العادي في المجتمع فيما يتعلق بالفجوة الرقمية، والتي تعتبر بالنسبة له أمراً يهدد عمله ومصادر رزقه وأمنه ومستقبله، وبذلك فعند التفكير في الطرق والسياسات والآليات التي سيتم تطبيقها، واتخاذها للتخفيف من حدة الفجوة الرقمية في الاقتصاد، لا يجب أن يكون ذلك على حساب أفراد المجتمع العاديين الذين لا يملكون أية سلطة أو قرار، بل أن أغلبهم يفكر في قوت يومه، وذلك لأن نهضة الدول ونموها وازدهارها لا تتحقق إلا بشعوبها.

والأردن كغيره من الدول النامية يعاني من وجود هذه الفجوة الرقمية، على الرغم من المحاولات المستمرة والرامية لتجسير تلك الفجوة. وسيركز الباحث على مؤشر نمو التنافسية (Growth Competitiveness Index (GCI)) كمقياس لتلك الفجوة الرقمية في الاقتصاد، وذلك لأنه يحتوي في مكوناته على المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، حيث يعكس هذا المؤشر مدى قدرة البلد على تحقيق معدل نمو اقتصادي مستمر في الأجل المتوسط، فضلاً عن ذلك فإنه يستخدم كأداة في يد متخذي القرار لتوجيه السياسات الاقتصادية لدولهم على المستويين الكلي والجزئي بغية رفع تنافسية اقتصاداتهم، وكذلك يتيح هذا المؤشر لرجال الأعمال والمستثمرين توجيه استثماراتهم بالشكل الأمثل.

ويعتمد هذا المؤشر في احتسابه على ثلاثة عوامل رئيسية هي:

١. **مؤشر التكنولوجيا:** وهو يعكس مدى تطور التكنولوجيا للدول وذلك من خلال المؤشرات الفرعية التالية: مؤشر الابتكار، مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومؤشر نقل التكنولوجيا.

٢. **مؤشر المؤسسات العامة:** حيث يعكس هذا المؤشر مدى تطور المؤسسات العامة من خلال العوامل الفرعية التالية: مؤشر العقود والقوانين، ومؤشر الفساد.

٣. **مؤشر بيئة الأعمال على مستوى الاقتصاد الكلي:** وهو يعكس مدى تطور هذه البيئة بناء على المؤشرات التالية: مؤشر الاستقرار في الاقتصاد الكلي، ومؤشر التصنيف الائتماني للدولة، ومؤشر الانفاق الحكومي للدولة.

والأرقام المتعلقة بهذا المؤشر يتم إعدادها ضمن تقرير يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس/سويسرا، وكان أول ظهور للأردن في هذا التقرير عام ١٩٩٦، ويذكر أن وحدة التنافسية في وزارة التخطيط والتي أنشئت عام ١٩٩٧، تقوم بمتابعة هذا التقرير وخاصة فيما يتعلق بالاقتصاد الأردني كوسيلة لمتابعة أداء الاقتصاد الأردني ومقارنته مع الدول الأخرى النامية منها والمتقدمة^٢.

وبالنظر إلى الجدول (١٠) والمتعلق بترتيب التنافسية للأردن وبعض الدول الأخرى وذلك بالإستناد إلى مؤشر نمو التنافسية، فقد تم اختيار عدة دول لإجراء عملية المقارنة بينها وبين الاقتصاد الأردني، وهذه الدول هي الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، مصر، وإسرائيل. ففي عام ١٩٩٦ احتل الأردن الترتيب ٢٨، وتأتي مصر خلفها مباشرة في الترتيب ٢٩، وتركيا الترتيب ٤٢، وإسرائيل في المرتبة ٢٤، في حين احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الرابعة، علماً أن عدد الدول المشاركة في ذلك العام بلغ ٤٩ دولة.

ووفقاً لترتيب الأردن حسب هذا المؤشر، فقد شكل دافعا للحكومة الأردنية في أن تبذل المزيد من الجهد للوصول إلى المراتب المتقدمة، وعليه فقد حقق الأردن تقدماً في عام ٢٠٠٣ حيث احتل المركز ٣٤ من أصل ١٠٢ دولة، في حين تراجع كل من إسرائيل للمرتبة ٢٠ والولايات المتحدة الأمريكية للمرتبة ٢، في حين تقدمت تركيا في الترتيب العام حيث احتلت الترتيب ٦٥.

^٢ تم الاعتماد على أسلوب الوسط المتحرك الثلاثي لتقدير الأرقام المتعلقة بمؤشر تنافسية النمو من عام ١٩٩٠ - ١٩٩٥.

جدول رقم (١٠). ترتيب الدول حسب مؤشر تنافسية النمو للفترة من (١٩٩٦ - ٢٠٠٨)

السنة	الأردن	أمريكا	مصر	تركيا	إسرائيل	عدد الدول
١٩٩٦	٢٨	٤	٢٩	٤٢	٢٤	٤٩
١٩٩٧	٤٣	٣	٢٨	٣٦	٢٤	٥٣
١٩٩٨	٣٤	٣	٣٨	٤٠	٢٩	٥٣
١٩٩٩	٤٠	٢	٤٩	٤٤	٢٨	٥٩
٢٠٠٠	٤٧	١	٤٢	٤٠	١٩	٥٩
٢٠٠١	٤٥	٢	٥١	٥٤	٢٣	٧٥
٢٠٠٢	٤٧	١	n.a	٦٩	١٩	٨٠
٢٠٠٣	٣٤	٢	٥٨	٦٥	٢٠	١٠٢
٢٠٠٤	٣٥	٢	٦٢	٦٦	١٩	١٠٤
٢٠٠٥	٤٥	٢	٥٣	٦٦	٢٧	١١٧
٢٠٠٦	٥٢	٦	٦٣	٥٩	١٥	١٢٥
٢٠٠٧	٤٩	١	٧٧	٥٣	١٧	١٣١
٢٠٠٨	٤٨	١	٨١	٦٣	٢٣	١٣٤

المصدر: تقرير التنافسية السنوي، المنتدى الاقتصادي العالمي، سنوات مختلفة.

واستمر الأردن في المحافظة على تحقيق مراكز متقدمة مقارنة مع كل من مصر وتركيا، بينما حققت كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية مراكز متقدمة في الترتيب العام لمؤشر تنافسية النمو. وللمقارنة بين الأردن ودولة أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية وحسب مؤشر تنافسية النمو، تم الاعتماد على الصيغة التالية (تقرير مؤشر التنافسية، المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣):

$$PRi = (1 - Ri/N) \times 100\%$$

حيث أن:

PRi : الترتيب النسبي للدولة i.

Ri : ترتيب الدولة i حسب مؤشر تنافسية النمو.

N : عدد الدول المشاركة في تقرير مؤشر التنافسية.

وبشكل عام، كلما كان مقدار هذه النسبة أكبر، فإن هذا يدل على أن الدولة المعنية قد حققت مركزاً متقدماً وفقاً لهذا المؤشر، والعكس صحيح. وبالنظر للجدول رقم (١١)، والمتعلق بحساب الترتيب النسبي للأردن والولايات المتحدة الأمريكية حسب الصيغة السابقة، نلاحظ أن الفجوة الرقمية بين الأردن وأمريكا قد ارتفعت في عام ١٩٩٧ لتصل إلى ٧٥,٦% وذلك بسبب تراجع ترتيب الأردن النسبي في ذلك العام، ثم حقق الأردن تقدماً حسب هذا المؤشر في أعوام ١٩٩٨ و ١٩٩٩، وفي عام ٢٠٠٠ تراجع ترتيب الأردن حيث احتل المركز ٤٧ مقارنة مع المركز ٤٢ للعام الذي سبقه ولنفس العدد من الدول، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع حجم تلك الفجوة الرقمية ليصل إلى ٧٨,٠%، ثم استمر حجم تلك الفجوة بالانخفاض تدريجياً لتسجل عام ٢٠٠٣ أقل مستوى لها خلال فترة الدراسة والبالغ ٣١,٣% وذلك نتيجة للتقدم الذي أحرزه الأردن في مختلف المؤشرات التي يأخذها مؤشر تنافسية النمو في عين الاعتبار، حيث أحرز المركز ٣٤ من أصل ١٠٢ دولة شاركت في التقييم. وبشكل عام يمكن القول ومن خلال هذه الإحصائيات، أن الأردن يسير بخطوات ثابتة نحو تحقيق مراكز متقدمة في جميع المؤشرات التي تدخل في تقييم الدولة وإعطائها ترتيب عام حسب مؤشر تنافسية النمو، والذي بدوره سيعمل على تجسير الفجوة الرقمية بين الأردن والدول المتقدمة.

وسيتم الاعتماد على مؤشر تنافسية النمو كمتغير تقريبي (Proxy Variable) لتحديد حجم الفجوة الرقمية في الأردن، وذلك بسبب عدم وجود متغير محدد ومعتمد ومتفق عليه من قبل جميع الدول يكون قادراً على تقدير حجم هذه الفجوة وبشكل دقيق، وذلك للصعوبات التي تم ذكرها سابقاً في مجال قياس الفجوة الرقمية.

جدول رقم (١١). تطور الفجوة الرقمية بين الأردن وأمريكا خلال الفترة من (١٩٩٦ - ٢٠٠٨)

السنة	الترتيب النسبي للأردن	الترتيب النسبي لأمريكا	الفجوة الرقمية بين الأردن وأمريكا
١٩٩٦	%٤٢,٩	%٩١,٨	%-٤٨,٩
١٩٩٧	%١٨,٧	%٩٤,٣	%-٧٥,٦
١٩٩٨	%٣٥,٨	%٩٤,٣	%-٥٨,٥
١٩٩٩	%٣٢,٢	%٩٦,٦	%-٦٤,٤
٢٠٠٠	%٢٠,٣	%٩٨,٣	%-٧٨,٠
٢٠٠١	%٤٠,٠	%٩٧,٣	%-٥٧,٣
٢٠٠٢	%٤١,٣	%٩٨,٨	%-٥٧,٥
٢٠٠٣	%٦٦,٧	%٩٨,٠	%-٣١,٣
٢٠٠٤	%٦٦,٣	%٩٨,١	%-٣١,٨
٢٠٠٥	%٦١,٥	%٩٨,٣	%-٣٦,٨
٢٠٠٦	%٥٨,٤	%٩٥,٢	%-٣٦,٨
٢٠٠٧	%٦٢,٦	%٩٩,٢	%-٣٦,٦
٢٠٠٨	%٦٤,٢	%٩٩,٣	%-٣٥,١

المصدر : الجدول رقم (١٠).

- النسب من اعداد الباحث.

٣-٤ مصادر التمويل في الأردن:

تحدثنا في الفصل الثاني عن طبيعة التمويل الخارجي ومفهومه، بالإضافة إلى علاقته بالفجوات الاقتصادية، ومكانته بالتنمية الاقتصادية، والذي شكل بالنهاية أساساً نظرياً للدراسة، وكذلك تم الإشارة في المبحث الثاني من هذا الفصل عن أنواع التمويل الخارجي حيث تم التركيز على أهمها، وهي القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى تطورها في الاقتصاد الأردني، ذلك الاقتصاد الذي واجه الكثير من العقبات منذ تأسيس الدولة وحتى الآن، والتي عملت بدورها على إعاقة تطوره وتقدمه، ومن هذه العقبات شح الموارد المحلية المتاحة، وقلة رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار وغيرها من العقبات.

وفي هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على مصادر التمويل وطبيعتها حيث سيتم الحديث بداية عن مصادر الدخل المحلية، ثم الانتقال إلى مصادر الدخل من العملة الأجنبية وبالنهاية سيتم التعرف على أوجه انفاقها.

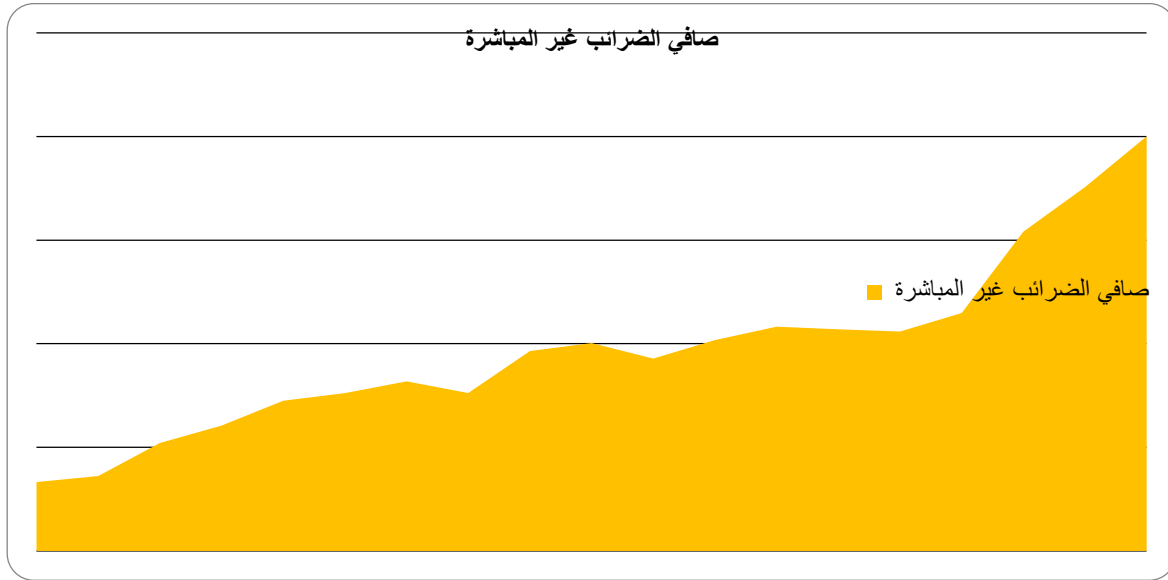
٣-٤-١ مصادر الدخل من العملة المحلية:

تشكل توزيعات القيم المضافة أساساً لمصادر تحصيلات الدخل من العملة المحلية، حيث تشمل هذه التوزيعات كلاً من تعويضات العاملين صافي الضرائب غير المباشرة، وفائض التشغيل، وكذلك اهتلاك رأس المال (النايلسي، ١٩٩٧)، وسيتم التعرض لهذه البنود تفصيلاً وعلى النحو التالي:

أولاً صافي الضرائب غير المباشرة:

هي عبارة عن الفرق بين الضرائب غير المباشرة والإعانات، حيث تعرف الإعانات بأنها كافة المنح التي تقدمها الحكومة للصناعات، والمنشآت الحكومية، وغير الحكومية، للتعويض عن الخسائر التي قد تنتج عن تطبيق سياسة حكومية، يكون الهدف منها المحافظة على الأسعار عند مستوى أقل من تكلفة الإنتاج، أما الضرائب غير المباشرة فهي تلك الضرائب التي تفرض على المنتجين، فيما يتعلق بالإنتاج والبيع، والشكل البياني رقم (١)، يمثل مدى تطور صافي الضرائب غير المباشرة خلال فترة الدراسة.

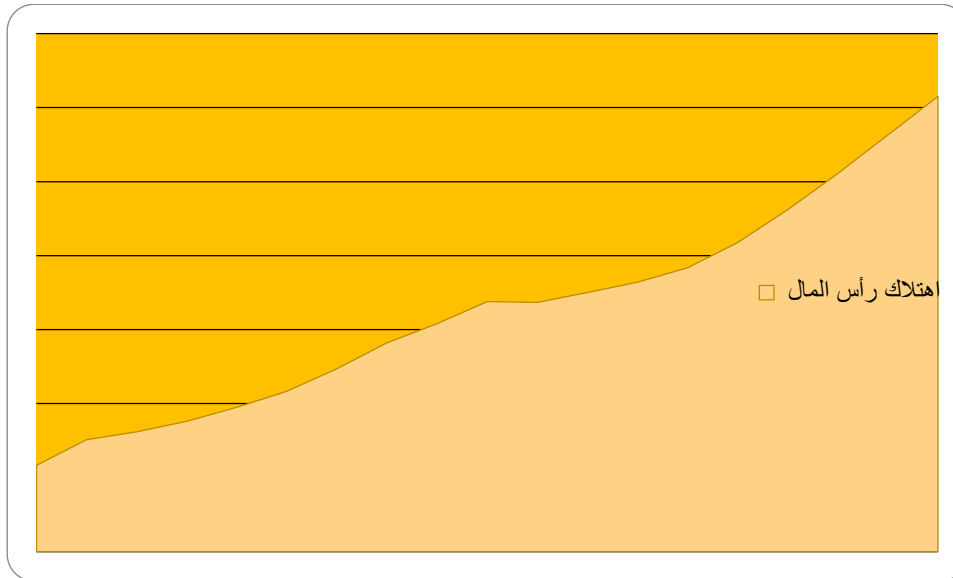
شكل رقم (١). تطور صافي الضرائب غير المباشرة (١٩٩٠-٢٠٠٨)



ثانياً اهتلاك رأس المال الثابت:

وهو يمثل كلفة استبدال الأصول الثابتة التي يمكن إعادة انتاجها خلال فترة محاسبية نتيجة للتقادم، أو المعدل الطبيعي للتلف، أو الاستهلاك العادي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا لا يشمل أي تقادم أو تلف ناتج عن أسباب طبيعية، مثل: الكوارث، والزلازل وغيرها. والشكل رقم (٢) يوضح تطور اهتلاك رأس المال الثابت خلال فترة الدراسة:

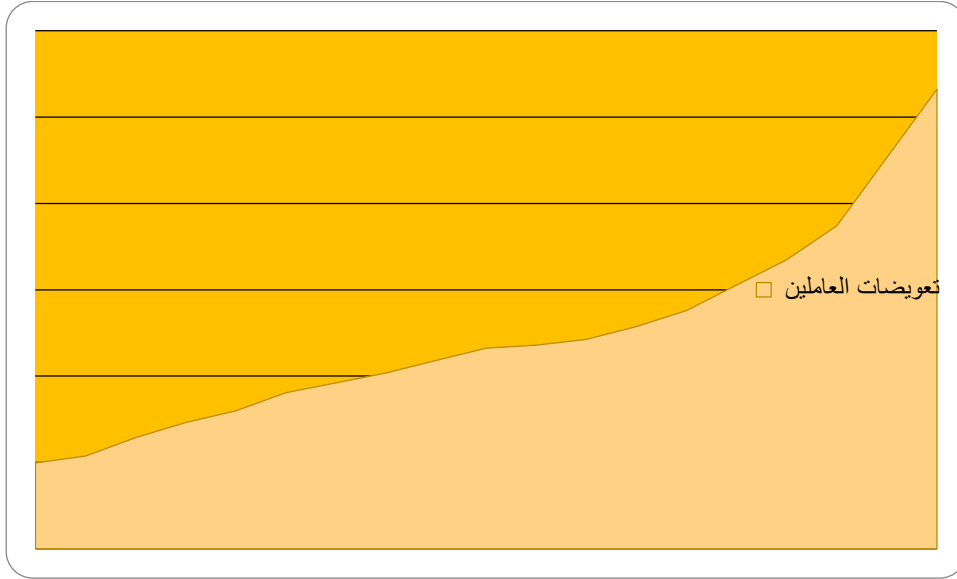
الشكل رقم (٢). تطور قيم اهتلاك رأس المال الثابت



ثالثاً تعويضات العاملين:

وتشمل جميع المدفوعات من قبل المنتجين من رواتب وأجور، فضلاً عن المكافآت وعلاوة غلاء المعيشة وكذلك المساهمات المدفوعة من قبل أصحاب العمل، كالمبالغ التي تدفع للضمان الاجتماعي، وصناديق التقاعد، التأمين الصحي، وغيرها. وفيما يلي عرض بياني والمتمثل بالشكل (٣) يوضح تطور تعويضات العاملين خلال فترة الدراسة :

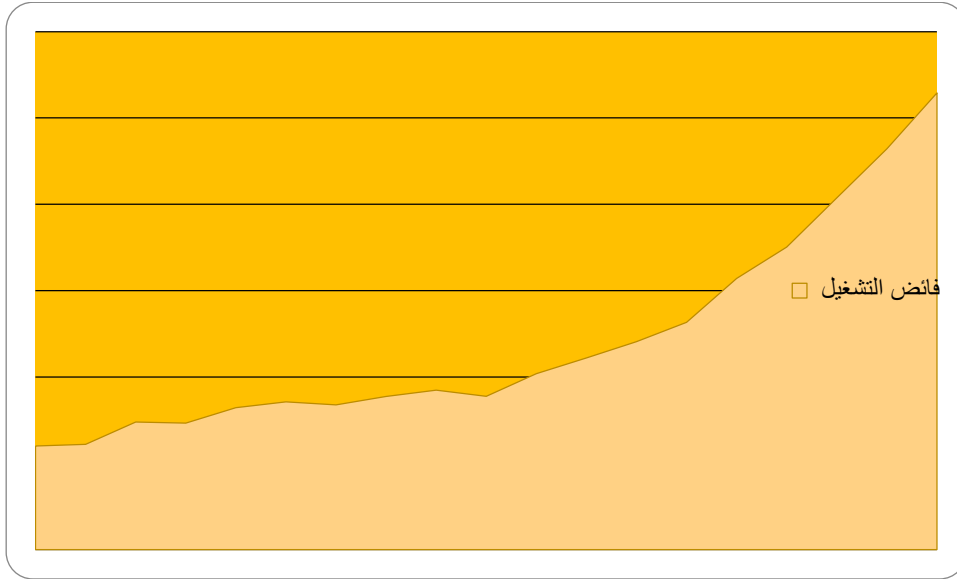
الشكل رقم (٣). تعويضات العاملين (١٩٩٠-٢٠٠٨)



رابعاً فائض التشغيل:

ويعتبر فائض التشغيل الجزء المتبقي من القيمة المضافة بعد توزيعها على المصادر الثلاث السابقة، بمعنى انه يساوي قيم الانتاج مطروحاً منه مجموع تعويضات العاملين واهتلاك رأس المال الثابت، وصافي الضرائب غير المباشرة، والاستهلاك الوسيط. وعليه يعتبر فائض التشغيل مصدراً آخر من مصادر الدخل والتمويل المحلية، وفيما يلي الشكل رقم (٤) يوضح مدى تطور هذه القيم خلال فترة الدراسة :

الشكل رقم (٤). تطور قيم فائض التشغيل (١٩٩٠-٢٠٠٨)



٣-٤-٢ مصادر الدخل من العملة الأجنبية:

تشمل مصادر الدخل من العملة الأجنبية كلاً من صافي الإقراض إلى العالم الخارجي، وصافي حساب رأس المال الخاص بالقطاع العام، وحقوق السحب الخاصة وتخصيصاتها، وصافي المنح التحويلات الجارية من العالم الخارجي، وصافي العمليات غير المنظورة والصادرات السلعية . وفيما يلي استعراض سريع لهذه المصادر:

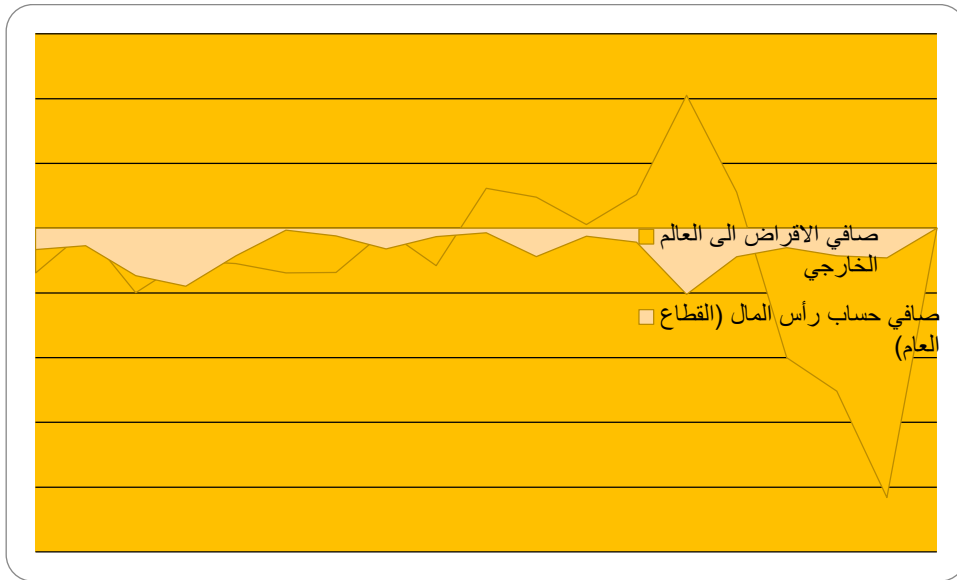
أولاً صافي الإقراض للعالم الخارجي:

تعرفه الحسابات القومية بأنه الفرق بين ممتلكات المتعاملين من الأصول المالية، وصافي التزاماتهم، وهذا البند يمثل صافي الحساب الجاري الناتج عن قيمة المستوردات الممولة من الاقتراض الخارجي، وهو يعكس بشكل أساسي قيم المستوردات التي تتم تغطيتها من الصادرات الكلية، وصافي الحوالات، بالإضافة إلى القروض التي يتم الحصول عليها لتغطية الجزء المتبقي من العملة الأجنبية اللازمة لعملية الاستيراد.

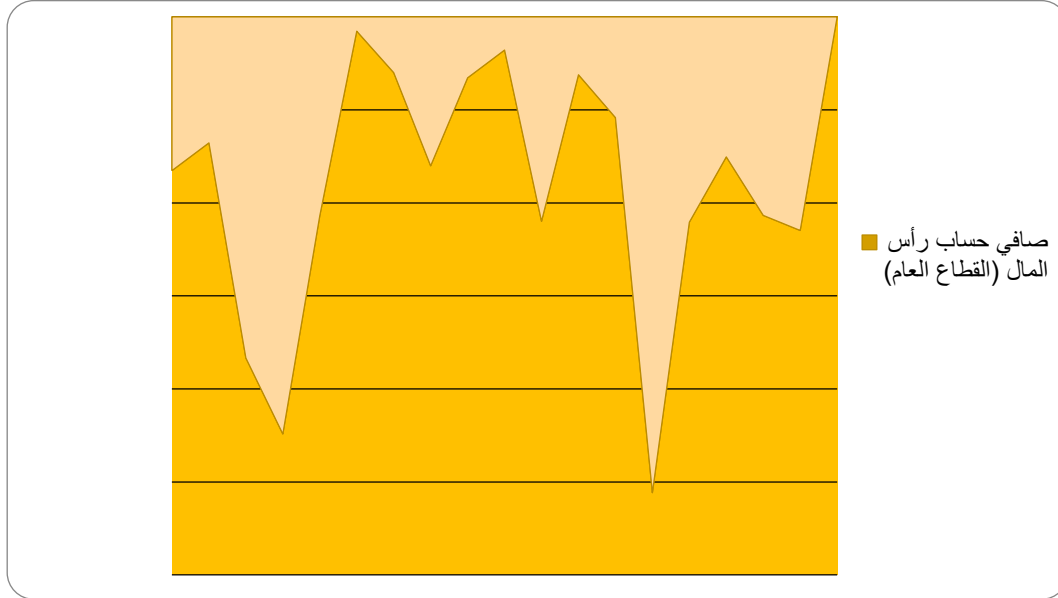
ثانياً صافي حساب رأس المال الخاص بالقطاع العام:

وهو عبارة عن القروض الخارجية المقدمة للحكومة الأردنية من قبل دول أجنبية ومؤسسات مالية دولية، لتمويل مشاريع معينة، على أن يتم سداد هذه القروض على أقساط وفوائد تدفعها الحكومة وذلك حسب شروط معينة. والشكل رقم (٥) يوضح مدى تطور كل من صافي الاقراض إلى العالم الخارجي والشكل رقم (٦) يوضح صافي حساب رأس المال الخاص بالحكومة وذلك خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (٥). صافي الاقراض إلى العالم الخارجي



الشكل رقم (٦). صافي حساب رأس المال الخاص بالحكومة



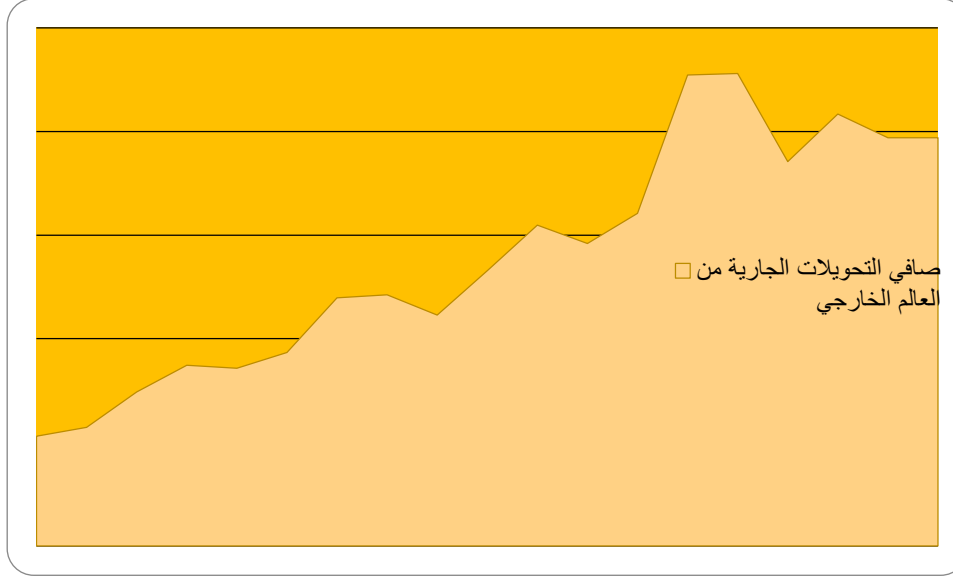
ثالثاً تخصيصات حقوق السحب الخاصة:

وهي عبارة عن وحدات يستطيع كل عضو من أعضاء صندوق النقد الدولي أن يستبدلها مقابل عملات أخرى أجنبية يمكن استخدامها في مواجهة التزاماته، وهي تعتبر وسيلة للاحتياطيات الدولية قد أوجدها صندوق النقد الدولي.

رابعاً صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي:

وهي تنقسم إلى تحويلات جارية حكومية وهي تمثل جميع التحويلات العينية والنقدية الواردة للحكومة من الخارج، وتحويلات جارية للقطاع الخاص وهي تمثل الفرق بين التحويلات المدفوعة إلى الخارج والمقبوضة من الخارج لصالح هيئات وجهات مقيمة في المملكة مثل منظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من الهيئات. وفي الشكل (٧) عرض بياني يوضح مدى تطور صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي خلال فترة الدراسة:

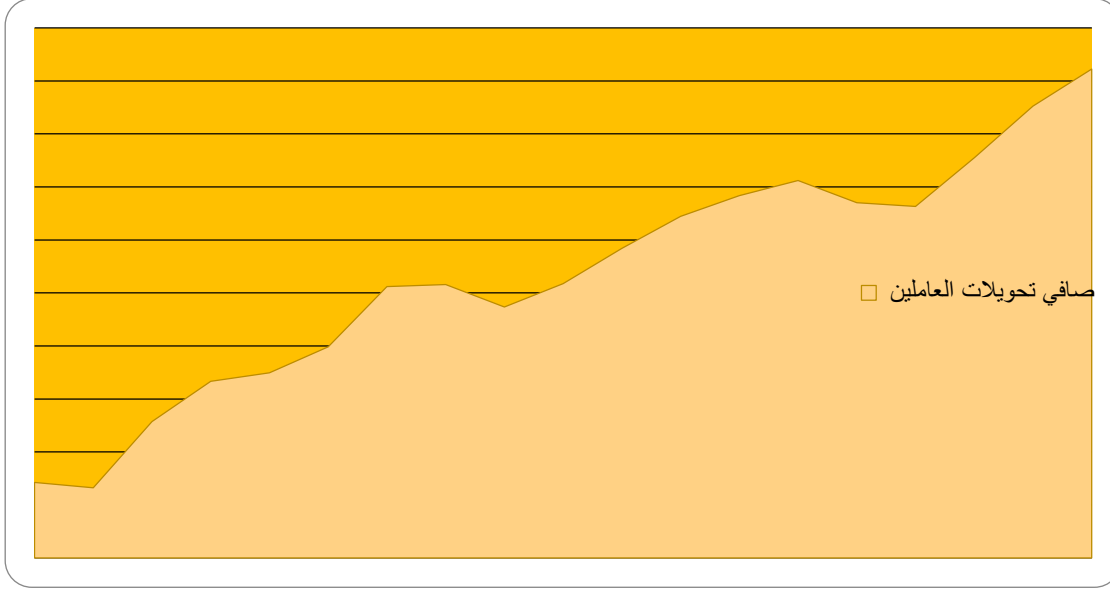
الشكل رقم (٧). تطور صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي



خامساً صافي العمليات غير المنظورة والصادرات السلعية:

بشكل عام، فإن صافي العمليات غير المنظورة هي عبارة عن التدفقات الواردة بالعملة الأجنبية، نتيجة لتقديم خدمات بشكل متبادل بين الأردن والعالم الخارجي، وهذا يشمل صافي حوالات العاملين وصافي دخل الاستثمارات من الخدمات الأخرى. حيث يشمل صافي حوالات العاملين على المبالغ النقدية التي يقوم بتحويلها العاملين بالخارج والذين يحملون صفة المقيم، وفي الشكل رقم (٨) توضيح لتطور صافي حوالات العاملين خلال فترة الدراسة:

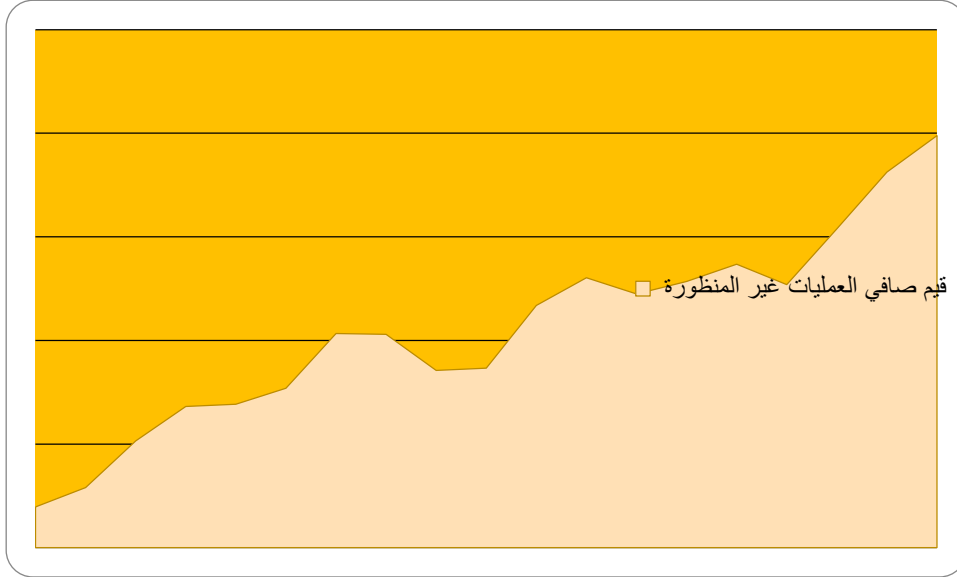
الشكل رقم (٨). صافي تحويلات العاملين



أما فيما يتعلق بصافي دخل الاستثمار فهو يشمل :

١. صافي دخل الملكية وعائد التنظيم الناتج عن ملكية الأصول المالية، وبراءات الاختراع، وحقوق الطبع، وكذلك الفوائد المقبوضة على ودائع العملة الأجنبية، وأرباح الأسهم وغيرها .
 ٢. صافي الاستثمارات الخاصة وهو يشمل الاستثمارات الخاصة قصيرة الأجل التي يقوم بها الأفراد المقيمين بالخارج، وطويلة الأجل، وهي عبارة عن التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة من قبل الأفراد بصفة الاستثمار طويل الأجل.
- أما الخدمات الأخرى فهي تشمل صافي التدفقات النقدية الواردة بالعملات الأجنبية جراء تقديم خدمات غير ملموسة مثل السفر، والتأمينات، والشحن وغيرها. وفيما يلي توضيح لتطور قيم صافي العمليات غير المنظورة خلال فترة الدراسة كما في الشكل رقم (٩):

الشكل رقم (٩). تطور قيم صافي العمليات غير المنظورة



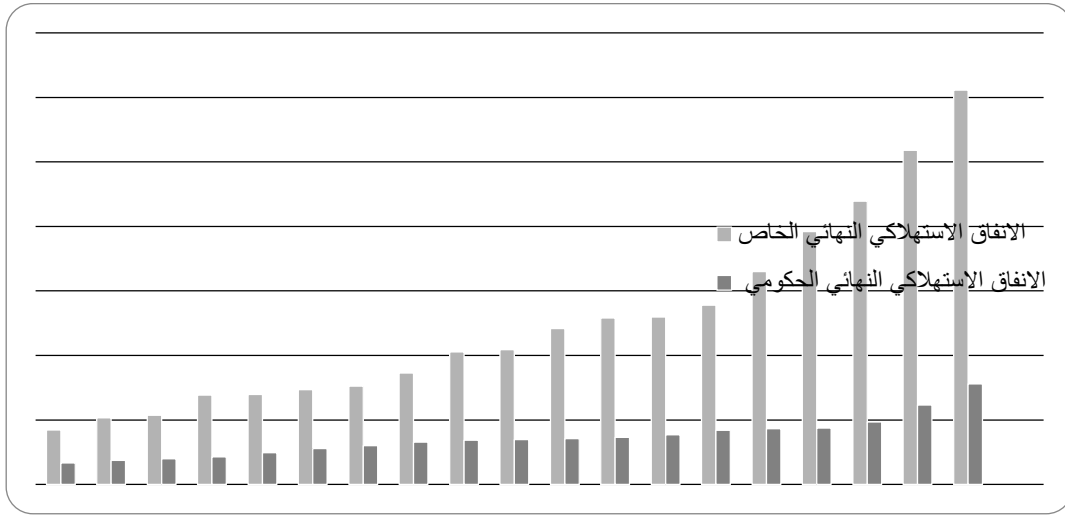
٣-٤-٣ مصادر الانفاق:

تعتبر مصادر الانفاق القنوات التي يجب أن تمر بها مصادر الدخل المحلية والأجنبية، حيث يشكل الانفاق الاستهلاكي والاستثماري الجزء الأهم من مصادر الانفاق، وفيما يلي توضيح أكثر لأهم مصدرين للانفاق سواء كان على المنتجات والخدمات المحلية أو الأجنبية :

أولاً الانفاق الاستهلاكي:

يقسم الانفاق الاستهلاكي النهائي إلى الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام (الحكومي)، ويشمل استهلاك القطاع الخاص على مجموع الانفاق الاستهلاكي للعائلات المقيمة على كل من السلع والخدمات داخل المملكة وخارجها، ويشمل كذلك الأردنيين الموظفين لدى الحكومة الأردنية في الخارج كموظفي السفارات والقنصليات والبعثات الرسمية، وعائلاتهم، بالإضافة إلى الخدمات المنزلية للعائلات المقيمة. أما الانفاق الاستهلاكي العام فيتم احتسابه من خلال طرح قيم المبيعات للسلع والخدمات، من قيم الانتاج القائم لمنتجي الخدمات الحكومية، كما يشمل أيضاً شراء السلع المعمرة للاستخدامات العسكرية، وهذا بمجمله يشكل حجم الانفاق على الاستهلاك النهائي للحكومة. والشكل رقم (١٠) يوضح تطور قيم الانفاق الاستهلاكي الخاص والعام خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨):

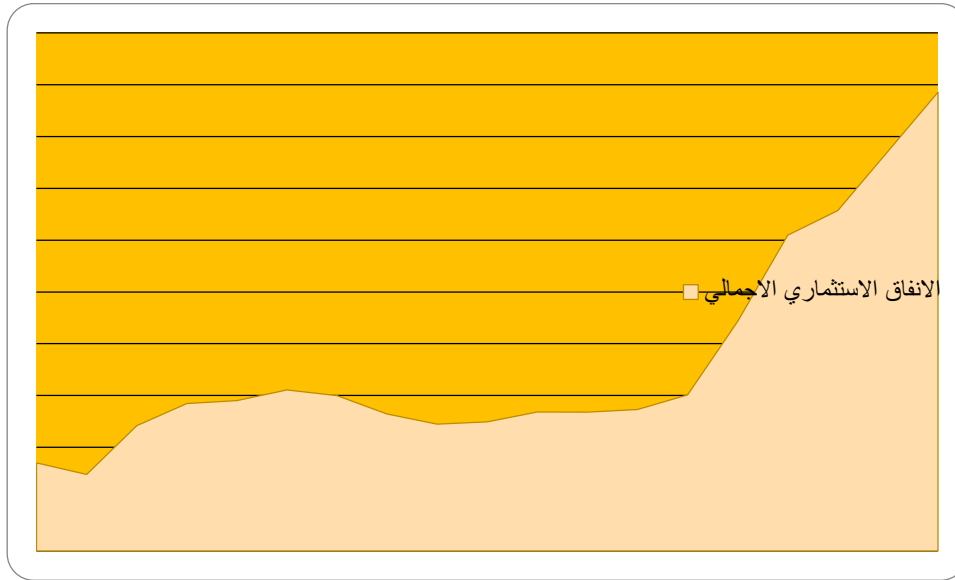
الشكل رقم (١٠). تطور قيم الانفاق الاستهلاكي الخاص والعام (١٩٩٠-٢٠٠٨)



ثانياً الانفاق الاستثماري:

يتألف الانفاق الاستثماري من شقين: أحدهما التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، والآخر، هو التغير في المخزون. ويعرف التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي بأنه الانفاق من قبل الصناعات ومنتجات الخدمات الحكومية والخاصة التي لا تهدف إلى الربح على السلع الرأسمالية الثابتة. أما التغير في المخزون فإنه يمثل القيمة السوقية للتغير المادي في مخزون الوحدة الانتاجية لكل من مواد المخزون الإستراتيجي، مخزون الطوارئ من المنتجات المملوكة من قبل الحكومة وغيرها. وفيما يلي الرسم البياني والمتمثل بالشكل رقم (١١) والذي يبين تطور حجم الانفاق الاستثماري للفترة من (١٩٩٠-٢٠٠٨).

الشكل رقم (١١). تطور حجم الانفاق الاستثماري



الفصل الرابع التحليل القياسي لأثر التمويل الخارجي على الفجوات الاقتصادية في الأردن

٤- التحليل القياسي لأثر التمويل الخارجي على الفجوات الاقتصادية في الأردن:

بعد أن اتضحت معالم العلاقة الوثيقة بين التمويل الخارجي والفجوات الاقتصادية من الناحية النظرية، فإن دراسة هذه العلاقة من الناحية العملية يمكن أن يعمل على تدعيم الجانب النظري لهذه الدراسة من جهة، وتحقيق أهداف هذه الدراسة من جهة أخرى. إذ إن الهدف الرئيس من هذا الفصل هو التحليل القياسي لأثر التمويل الخارجي بشقيه القروض الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر على الفجوات الاقتصادية الثلاث في الأردن وذلك خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٩.

٤-١ تحليل أثر التمويل الخارجي على الفجوة المحلية:

إن أحد أهداف هذه الدراسة هو تحليل أثر التمويل الخارجي على الفجوة المحلية (الادخارية)، ونظراً لتعدد الآراء حول تأثير كل من القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر على الفجوة المحلية ومدى قدرتها على المساهمة في الحد من تلك الفجوة، فإنه من الأهمية بمكان تحليل هذه العلاقة بالنسبة للاقتصاد الأردني في سبيل الوقوف على طبيعة العلاقة بين هذه التدفقات وحجم الفجوة المحلية في الاقتصاد الأردني، بمعنى آخر البحث في طبيعة وشكل التمويل الخارجي الذي يجب أن يتلقاه الاقتصاد الأردني، وهل من الأفضل الاعتماد على القروض الخارجية، أم على الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وذلك من خلال المقارنة بين المنافع والتكاليف لكل نوع من هذه الأنواع في سبيل الحد من الفجوة المحلية، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على نموذج معدل للنماذج المستخدمة في هذا المجال، إذ يفترض هذا النموذج أن حجم الفجوة المحلية دالة في كل من العوامل التالية (Papanek, 1973):

١- الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن حاجة الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تقاس بحجم الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار اللازم لتحقيق معدلات النمو المرغوب بها (Rosenstein,1961)، كذلك فإن هناك علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الخاص. إذ يعد الاستثمار الأجنبي المباشر جزءاً من الاستثمار الخاص في الدولة المضيفة، وكلاهما سيعمل على تعويض النقص الحاصل في الادخارات المحلية، وبالتالي يعمل على تخفيض حجم الفجوة المحلية، أي أن هناك علاقة عكسية بين حجم الفجوة المحلية وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر (Jansen,1995; Mapalad,1998).

كما بينت دراسة الخالدي والتي كانت حول أثر التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية في الأردن، أن الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل الخارجي، يؤدي دوراً مهماً في معالجة الفجوة المحلية وتحقيق النمو الاقتصادي وكذلك دفع عجلة التنمية الاقتصادية (الخالدي، ٢٠٠٨).

٢- القروض الخارجية:

تؤدي القروض الخارجية دوراً مهماً في تعويض النقص الحاصل في المدخرات المحلية للدول النامية، وبالتالي ستساهم في زيادة حجم الاستثمارات وكذلك زيادة معدلات الادخار المحلي والتي ستعمل على تجسير الفجوة المحلية، لذا يرى بعض الاقتصاديين أن للقروض الخارجية تؤدي دوراً إيجابياً في تخفيض الفجوة المحلية، حيث تساهم هذه القروض الخارجية الواردة للدول المستقبلية في تعويض النقص الحاصل في المدخرات المحلية، وذلك عن طريق زيادة معدلات الادخار المحلي، وبالتالي زيادة التكوين الرأسمالي، وبذلك سيتم تخفيض حجم الفجوة المحلية (Griffin,1978)، وعليه تم إضافة هذا المتغير كمتغير مستقل لمعرفة أثره على الفجوة المحلية في الاقتصاد الأردني .

وهذا ما أشارت إليه العديد من الدراسات منها دراسة Mapalad والتي بحثت في مقدرة الدول النامية على الاستفادة من التدفقات النقدية الأجنبية، حيث بينت نتائج هذه الدراسة أن زيادة التدفقات الأجنبية على شكل قروض خارجية ستعمل على زيادة حجم الادخار، وبالتالي زيادة الاستثمار، والذي سيعمل بدوره على تخفيض حجم الفجوة المحلية، وكذلك المساهمة في زيادة معدل النمو للدخل الحقيقي (Mapalad,1998).

٣- متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

تبرز أهمية إضافة متوسط دخل الفرد كونه أحد العوامل المهمة والمؤثرة في حجم الاستهلاك والادخار، كما تبينه النظريات الاقتصادية، والتي تشير إلى أن التغيير في دخل الفرد سيؤثر على كل من الاستهلاك والادخار بناءً على الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار، ولأن أفراد الاقتصاد الأردني يمتازون بارتفاع في الميل الحدي للاستهلاك إذ يقدر بنحو ٧٠,٧% عام ٢٠٠٨ (نشرة المرصد الاقتصادي، الجامعة الأردنية، ٢٠١٠)، وهذا يعني أن المجتمع الأردني هو مجتمع استهلاكي، لذا فمن المتوقع أن يكون أثر متوسط دخل الفرد على الفجوة المحلية أثراً سلبياً.

لذا يمكن صياغة نموذج الدراسة المتعلق بحجم الفجوة المحلية على النحو الآتي:

$$\text{LogG}_{st} = \beta_0 + \beta_1 \text{LogFDI}_t + \beta_2 \text{LogFL}_t + \beta_3 \text{LogPI}_t + U_{1t} \quad \dots(1)$$

حيث أن:

G_{st} : الفجوة المحلية (الادخارية) وهي عبارة عن الادخار ناقصاً الاستثمار

FDI_t : إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر

FL_t : إجمالي القروض الخارجية

PI_t : متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

U_{1t} : حد الخطأ العشوائي

وهذه المعادلة يمكن تقديرها بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، على فرض أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً بوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت مقداره σ_u^2 ، وعدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم الأخطاء العشوائية المتسلسلة، وكذلك عدم وجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية فيما بينها، وبينها وبين حد الخطأ العشوائي. ويجب أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة (Stationary)، أي أن يكون المتوسط والتباين (Variance) والتباين المشترك (Covariance) لها ثابتاً عبر الزمن، أما في حال عدم تحقق أحد هذه الشروط، فإن البيانات لا تكون مستقرة، وفي هذه الحالة فإن تقدير معاملات النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لا يكون ملائماً وحقيقياً، بل قد يدل على تقدير معالم إنحدار زائف أو مضلل (Spurious Regression)، وإذا كان أحد هذه المتغيرات التفسيرية على الأقل غير ساكن، فإن الاتجاه العام (Trend) سوف يظهر في المعادلة وستكون معاملات المتغيرات التفسيرية غير مستقرة وغير معنوية إحصائياً، وكذلك معامل التحديد R^2 تكون قيمته مرتفعة، وستكون النتيجة مضللة وغير واقعية. وعليه سيتم فيما يلي إجراء كل من اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، واختبار سببية جرينجر (Granger Causality Test)، بالإضافة إلى اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test) على السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

١- اختبار جذر الوحدة:

تتطلب الدراسة اختبار مختلف السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النماذج للتأكد من أنها مستقرة عند المستوى (Level)، واختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) (اختبار السكون)، فإن الاختبار الشائع هو اختبار ديكي - فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller, ADF) والذي هو تطوير لاختبار ديكي - فولر (Dickey-Fuller, DF)، حيث يأخذ بعين الاعتبار إمكانية وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية في معادلات اختبار جذر الوحدة.

وتعد السلسلة الزمنية التي يوجد لها على الأقل جذر وحدة مساوياً للواحد من السلاسل الزمنية غير المستقرة، وفي حالة عدم سكون السلاسل الزمنية عند مستوياتها، يتم أخذ الفرق الأول والفرق الثاني، وهكذا إلى أن تصبح السلاسل الزمنية مستقرة، فإذا كانت سلسلة الفرق الأول مستقرة فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى (Integrated of order one I(1))، أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفرق الثاني، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية I(2)، وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة فإنها تكون متكاملة من الرتبة صفر I(0) أي أنها مستقرة عند المستوى.

و عند إستخدام اختبار ديكي – فولر الموسع لمعرفة ما إذا كانت متغيرات الدراسة لها جذر الوحدة (غير مستقرة)، يتم اختبار الفرضيات التالية:

$H_0: \alpha = 0$ بيانات السلسلة الزمنية غير مستقرة

$H_1: \alpha \neq 0$ بيانات السلسلة الزمنية مستقرة

فإذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية الاختبار أقل من القيمة الحرجة، عندئذ يتم قبول فرضية العدم (H_0)، أي أن هناك جذر الوحدة (السلسلة الزمنية غير مستقرة)، ويتطلب ذلك إزالة عدم السكون في السلسلة من خلال علاج عدم ثبات تباین السلسلة وكذلك إزالة الاتجاه العام بطريقة الفروق (عطية، ٢٠٠٥).

تم اختبار صفة سكون السلاسل الزمنية بإستخدام اختبار (Augmented Dickey-Fuller Test, ADF) على أساس المستوى (Level) وعلى أساس الفرق الأول^٣ والتي تأخذ الصيغة اللوغاريتمية. ففي حالة عدم تضمينها الاتجاه (T)، يتم تقديرها حسب الصيغة التالية لديكي فولر للمستوى (Maddala and Kim, 1990):

$$X_t = \mu + \gamma X_{t-1} + \varepsilon_t$$

وللفروق فتكون الصيغة الرياضية على هذا النحو:

$$\Delta X_t = \mu + \gamma X_{t-1} + \sum_{i=1}^n \phi \Delta X_{t-i} + \varepsilon_t$$

أما في حالة تضمينها الاتجاه فتكون الصيغة الرياضية للمستوى على النحو التالي:

$$X_t = \mu + \beta T + \gamma X_{t-1} + \varepsilon_t$$

و عند أخذ الفروق تصبح الصيغة على النحو التالي:

$$\Delta X_t = \mu + \beta T + \gamma X_{t-1} + \sum_{i=1}^n \phi \Delta X_{t-i} + \varepsilon_t$$

^٣ هو الفرق بين القيمة الحالية للمتغير وقيمه في السنة السابقة، أي أن $\Delta X_t = X_t - X_{t-1}$ ، ويمثل الفرق الثاني، الفرق بين الفرق الأول للمتغير في هذه السنة وبين السنة السابقة، أي أن $\Delta \Delta X_t = \Delta X_t - \Delta X_{t-1}$ ، وهكذا.

ويبين الجدول رقم (١٢) نتائج هذا الاختبار لجميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (١٢)

نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit-Root Test)، لجميع المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية

السلسلة	للمستوى I(0)		للفرق الأول I(1)	
	لا تحوي الاتجاه	تحتوي الاتجاه	لا تحوي الاتجاه	تحتوي الاتجاه
	ADF(1)	ADF(1)	ADF(1)	ADF(1)
G _S	-3.1046	-٢,٦٧١٢	-٣,١٧٧٢	-٣,٥٣٥٢
G _F	-٣,٢١٩٠	-٣,٥٠٣٩	-٤,٤٢٤٥	-٤,٢٤٧٦
G _T	-١,١٢٤٨	-٢,٠٩٨٢	-٣,١٠٥٦	-٣,٠٢٣٧
FDI	-٠,٩٨٥٣٢	-٢,٦٦٥٨	-٣,٤٠٨٥	-٣,٣٠٧٩
FL	-٢,٨٩٧٢	-٣,٦٨٠٤	-٦,٨٢١٦	-٦,٦١٥٧
PI	٠,٥٩٩١٤	-٠,٧٧٧٥٠	-٥,٢٩١٥	-٥,٧٤٠٦
E	-١,٦٨٣٣	-١,٧٠٦٨	-٣,٢٠٦٤	-٢,٩٧٨٩
G _{T1}	-١,٠٩٨٩	-٢,٠٠٣٦	-٤,٢٥٩١	-٤,١٤٢٠

القيم الحرجة لاختبار ADF(1) حسب Mackinnon هي كما يلي:

للمستوى وبدون الاتجاه: -٣,٠٥٢٢ عند مستوى معنوية ٥٪.

للمستوى مع الاتجاه: -٣,٧١١٩ عند مستوى معنوية ٥٪.

للفرق الأول وبدون اتجاه: -٣,٠٦٦٠ عند مستوى معنوية ٥٪.

للفرق الأول مع اتجاه: -٣,٧٣٤٧ عند مستوى معنوية ٥٪.

حسب اختبار ديكي فولر الموسع، فإن النظرة العامة للسلاسل الزمنية المختلفة حسب المستوى (Level) تظهر أن أغلب معاملاتها لها جذر الوحدة، وأن فرض الأساس (العدم) لها لا يمكن أن نرفضه عند مستوى معنوية ٥% وبعضها يتصف بالسكون كما يلي:

- فالاختبار الذي يحتوي المقطع وبدون اتجاه، فإن السلاسل الزمنية لا تتصف بالسكون عند مستوى معنوية ٥% باستثناء الفجوة المحلية (G_S) والفجوة الخارجية (G_F)، أما في حالة الاتجاه فإن جميع السلاسل الزمنية لا تتصف بالسكون كذلك عند مستوى ٥%.
- بعد أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية، فقد أصبح الوضع أفضل حالاً، حيث أصبحت جميع السلاسل الزمنية بدون اتجاه تتصف بالسكون عند مستوى معنوية ٥%، أما في حالة تضمينها الاتجاه فإنها تتصف بالسكون باستثناء حجم الفجوة الرقمية للفترة الحالية (G_T)، درجة الإنكشاف الاقتصادي (E)، والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، وحجم الفجوة المحلية (G_S).

٢- اختبار سببية جرينجر:

يعتبر اختبار السببية من الاختبارات الاحصائية المهمة، وذلك لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، وللتحقق من اتجاه العلاقة بين متغيرات نماذج السلاسل الزمنية، قام جرينجر بإدخال سببية جرينجر والتي تستخدم لاختبار اتجاه العلاقة بين المتغيرات وتحديد ما إذا كانت علاقة السببية تتجه من X إلى Y أو من Y إلى X .

وتقوم فكرة سببية جرينجر على افتراض أن الماضي يمكن أن يسبب الحاضر، ولكن المستقبل لا يمكن أن يؤثر على الحاضر أو الماضي، ويعتقد جرينجر أن مشكلة الارتباط الذاتي تعد من المشكلات الملازمة لتحليل السلاسل الزمنية، مما يجعل عملية تحديد اتجاه السببية أمراً صعباً (Gujarati, 2003). وإذا كانت القيم التباطؤية للمتغير المستقل X تؤدي دوراً مهماً في توضيح التغير الحاصل للمتغير التابع Y ، ففي هذه الحالة يمكن القول أن هناك سببية أحادية الاتجاه Unidirectional Causal، أي أن هناك علاقة سببية تتجه من X إلى Y (X Granger Causes Y)، وكذلك يمكن أن يكون هناك سببية أحادية الاتجاه من Y إلى X (Y Granger Causes X)، أما في حالة أن القيم التباطؤية لكل من المتغير المستقل والمتغير التابع تؤثر على الآخر، فإن هناك سببية ثنائية الاتجاه Bilateral Causality، وقد لا تتواجد أي من العلاقات السببية بين المتغيريين (Greene, 1993).

بعد إجراء اختبار سببية جرينجر للمتغيرات المتضمنة في التحليل لكل من دالة الفجوة المحلية ودالة الفجوة الخارجية ودالة الفجوة الرقمية وذلك حسب برنامج E-views 6، كانت النتائج كما تبينها الجداول ١٣ و ١٤ و ١٥ على النحو التالي:

١-دالة الفجوة المحلية:

- أ. عدم وجود علاقة سببية بأي اتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفجوة المحلية.
- ب. وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الفجوة المحلية إلى القروض الخارجية، وبالتالي رفض فرضية العدم عند مستوى معنوية ١٠% .
- ج. وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من متوسط دخل الفرد إلى الفجوة المحلية وذلك عند مستوى معنوية ١٠%، وعليه يتم رفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة سببية بهذا الاتجاه.

٢-دالة الفجوة الخارجية:

- أ. عدم وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفجوة الخارجية.
 - ب. عدم وجود علاقة سببية بين القروض الخارجية والفجوة الخارجية.
 - ج. عدم وجود علاقة سببية بين الإنكشاف الاقتصادي والفجوة الخارجية.
- وعليه لا يتم رفض فرضية العدم المتعلقة بعدم وجود سببية جرينجر بأي اتجاه بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في دالة الفجوة الخارجية.

٣-دالة الفجوة الرقمية:

- أ. عدم وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفجوة الرقمية.
- ب. وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الفجوة الرقمية إلى القروض الخارجية، وعليه يتم رفض فرضية العدم عند مستوى معنوية ٥% .
- ج. عدم ظهور نتائج حول العلاقة السببية بين الفجوة الرقمية المتباطئة لفترة زمنية واحدة والفجوة الرقمية للفترة الحالية.

جدول رقم (١٣). نتائج اختبار سببية جرينجر لمتغيرات دالة الفجوة المحلية

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 08/30/10 Time: 21:49			
Sample: 1990 2008			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
LFDI does not Granger Cause LGS	17	1.77267	0.21159
LGS does not Granger Cause LFDI		1.07569	0.37179
LFL does not Granger Cause LGS	17	0.26018	0.77515
LGS does not Granger Cause LFL		2.73457	0.09845
LPI does not Granger Cause LGS	17	3.51623	0.06282
LGS does not Granger Cause LPI		0.50182	0.61759

جدول رقم (١٤). نتائج اختبار سببية جرينجر لمتغيرات دالة الفجوة الخارجية

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 08/30/10 Time: 21:59			
Sample: 1990 2008			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
LFDI does not Granger Cause LGF	17	0.42507	0.66319
LGF does not Granger Cause LFDI		0.11061	0.89619
LFL does not Granger Cause LGF	17	0.53772	0.59752
LGF does not Granger Cause LFL		1.59270	0.24352
LE does not Granger Cause LGF	17	0.49002	0.62435
LGF does not Granger Cause LE		0.22615	0.80092

جدول رقم (١٥). نتائج اختبار سببية جرينجر لمتغيرات دالة الفجوة الرقمية

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 08/30/10 Time: 21:58			
Sample: 1990 2008			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
LFDI does not Granger Cause LGT	17	0.66882	0.53041
LGT does not Granger Cause LFDI		0.93256	0.42029
LFL does not Granger Cause LGT	17	0.36381	0.70243
LGT does not Granger Cause LFL		6.25237	0.01379
LGT1 does not Granger Cause LGT	16	NA	NA
LGT does not Granger Cause LGT1		NA	NA

٣- اختبار التكامل المشترك:

بعد التحقق من أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند مستوياتها، تم اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test) بين متغيرات الدراسة، والإطار النظري لهذا الاختبار بين أنه إذا كانت السلسلتين (X_t, Y_t) غير مستقرتين عند المستوى، فليس من الضروري أن يترتب على إستخدامها في تقدير علاقة ما الحصول على إندثار مفضل، خاصة إذا كانتا تتمتعان بخاصية التكامل المشترك.

ويعرف التكامل المشترك من الناحية الاقتصادية أن أي متغيريين يكون بينهما تكامل مشترك إذا كان يربطهما علاقة توازنية طويلة الأجل (Gujarati, 2003)، بمعنى آخر أن تقلبات أحد هذين المتغيريين يؤدي لإلغاء التقلبات في المتغير الثاني بشكل يجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، وبذلك تصبح السلاسل الزمنية مستقرة إذا ما أخذت كمجموعة واحدة.

ويتطلب حدوث التكامل المشترك أن تكون السلسلتين (X_t, Y_t) متكاملتين من الرتبة الأولى لكل منهما، وهذا بدوره سيجعل البواقي الناتجة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر $I(0)$ ، ويتم المقارنة بين إحصائية الاختبار والقيم الحرجة لهذا الاختبار، فإذا كانت إحصاءة الاختبار أكبر من القيمة الحرجة، نرفض فرضية العدم والتي تنص على أنه لا يوجد تكامل مشترك، وبالتالي تكون سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى، وعليه يمكن القول أن سلسلة X_t و Y_t تتصفان بخاصية التكامل المشترك، وعندها فإن الإندثار المقدر لا يكون مضللاً (عطية، ٢٠٠٥).

وتشير نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغيرات المتضمنة في كل من دالة الفجوة المحلية، ودالة الفجوة الخارجية، ودالة الفجوة الرقمية، إلى وجود تكامل مشترك بين تلك المتغيرات، وبالنظر إلى الجدول رقم (١٦)، يتبين أن هناك متجه تكاملي واحد في دالة الفجوة المحلية، ذلك لأن قيمة إحصاءة الاختبار أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية ٥% و ١٠%، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة $r = 1$ ورفض فرضية العدم $r = 0$ ، علماً أن r تعبر عن عدد المتجهات التكاملية. وبالنظر للجدول رقم (١٧)، تبين أنه في دالة الفجوة الخارجية هناك متجهين تكامليين، حيث أن قيم إحصاءة الاختبار أكبر من القيم الحرجة عند مستويات المعنوية ٥% و ١٠%، وبالتالي قبول الفرضيتين البديلتين $r = 1$ و $r = 2$ مقابل رفض الفرضيتين الصفريتين $r = 0$ و $r < 1$. أما فيما يتعلق بدالة الفجوة الرقمية، يتبين من الجدول رقم (١٨) أن هناك متجهاً تكاملياً واحداً حيث كانت قيمة إحصاءة الاختبار أكبر من القيمة الحرجة عند متوى معنوية ٥% و ١٠%، وبالتالي قبول الفرضية البديلة $r = 1$ ورفض الفرضية الصفرية $r = 0$.

جدول رقم (١٦). اختبار التكامل المشترك لدالة الفجوة المحلية

LogGs	LogFDI	LogFL	LogPI	متغيرات الدالة
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية ١٠% ٢٩.١٣٠٠	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية ٥% ٣١.٧٩٠٠	قيمة إحصاء الاختبار ٤٠.٢٢٣٤	الفرضية البديلة r = 1	الفرضية الصفرية r = 0
٢٣.١٠٠٠	٢٥.٤٢٠٠	٢٢.٦٦٢٠	r = 2	r < 1
١٧.١٨٠٠	١٩.٢٢٠٠	١١.٥٣٢١	r = 3	r < 2
١٠.٥٥٥٠	١٢.٣٩٠٠	٦.٠٩٥٤	r = 4	r < 3

جدول رقم (١٧). اختبار التكامل المشترك لدالة الفجوة الخارجية

LogGf	LogFDI	LogFL	LogE	متغيرات الدالة
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية ١٠% ٢٩.١٣٠٠	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية ٥% ٣١.٧٩٠٠	قيمة إحصاء الاختبار ٤١.٦٣٥٣	الفرضية البديلة r = 1	الفرضية الصفرية r = 0
٢٣.١٠٠٠	٢٥.٤٢٠٠	٢٨.٤٣٦٣	r = 2	r < 1
١٧.١٨٠٠	١٩.٢٢٠٠	١٦.٩٣١٦	r = 3	r < 2
١٠.٥٥٥٠	١٢.٣٩٠٠	٤.٣٣٥٦	r = 4	r < 3

جدول رقم (١٨). اختبار التكامل المشترك لدالة الفجوة الرقمية

LogGt	LogFDI	LogFL	LogGt1	متغيرات الدالة
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية ١٠% ٢٣.١٠٠٠	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية ٥% ٢٥.٤٢٠٠	قيمة إحصاء الاختبار ٢٨.٦٦٤٣	الفرضية البديلة r = 1	الفرضية الصفرية r = 0
١٧.١٨٠٠	١٩.٢٢٠٠	١١.٦١٤١	r = 2	r < 1
١٠.٥٥٥٠	١٢.٣٩٠٠	٥.١٦٩٧	r = 3	r < 2

وفي حال وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، فيمكن استخدام أسلوبين لتقدير الدوال الاقتصادية: الأول نموذج تصحيح الأخطاء (Error Correction Model- ECM) الذي يقدم منهجية قادرة على بحث مسألة عدم سكون السلاسل الزمنية والإرتباط المُضَلَّل، ويحتوي ضمناً فرض وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات في النموذج، أما الأسلوب الثاني فهو طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً (Fully-Modified Ordinary Least Square, FM-OLS)، لكل من Phillips and Hansen, 1990، والذي سيتم استخدامه في هذه الدراسة.

وهذه الطريقة تستخدم للحصول على تقدير أفضل من تقدير طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، بمعنى آخر تستخدم هذه الطريقة للتخلص من أخطاء المعلمات التي تؤثر على التوزيع التقريبي لمقدر المربعات الصغرى الاعتيادية، وذلك عن طريق تصحيح ذلك المقدر للتخلص من مشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية (Serial Correlation) ومشكلة الاعتماد المتداخل (Endogeneity) بين السلاسل الزمنية، ولتطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية المصححة كلياً لتقدير المعلمات طويلة الأجل، هناك شرط يجب أن يتحقق، ألا وهو وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من الرتبة الأولى $I(1)$. والفكرة العامة لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية المصححة كلياً (FM-OLS) تقوم على أساس تقدير العلاقة بين متغير تابع متكامل من الرتبة الأولى $I(1)$ ومجموعة من المتغيرات المستقلة والمتكاملة من الرتبة الأولى $I(1)$ أيضاً وذلك حسب الصيغة التالية (Maddala and Kim, 1990):

$$Y_{1t} = \beta Y_{2t} + u_{1t}$$

$$\Delta Y_{2t} = u_{2t}$$

حيث أن :

Y_{2t} : متجه يمثل المتغيرات التفسيرية ذات التكامل المشترك من الرتبة الأولى

Y_{1t} : متجه يمثل المتغير التابع ذي التكامل المشترك من الرتبة الأولى

u_{1t} : الخطأ العشوائي وهو من الرتبة الصفرية بسبب وجود علاقة التكامل المشترك وكذلك u_{2t} من

الرتبة الصفرية أيضاً وذلك بسبب أن Y_{2t} من الرتبة الأولى

⁴ مشكلة الاعتماد المتداخل تنتج عندما يكون المتغير المستقل مرتبط مع الخطأ العشوائي في نموذج الإحداد، وهذا بدوره سيجعل معامل الإحداد المقدر

حسب طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية متحيز.

ونفترض كذلك أن كل عنصر من y_{2t} له جذر وحدة واحد فقط، ولا يوجد علاقات تكامل مشترك بين متغيرات y_{2t} ، ونفترض أن u_t تتصف بالإستقرار (Stationary) بوسط حسابي يساوي صفر، وتكون مصفوفة التباين المشترك (Covariance Matrix) تساوي:

$$\Sigma = \begin{bmatrix} \sigma_{11} & \sigma'_{21} \\ \sigma_{21} & \Sigma_{22} \end{bmatrix}, \quad \Sigma \succ 0$$

وتسمى هذه المصفوفة بمصفوفة التباين المشترك في الأجل الطويل، والتي يشار إليها بـ Ω ويعبر عنها كما يلي:

$$\Omega = \lim_{T \rightarrow \infty} \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \sum_{s=1}^T E(u_t u'_s)$$

وهي عبارة عن مجموعة من التباينات والتباينات المشتركة الأمامية والخلفية، بمعنى آخر أنها تحتوي على التباين والتباين المشترك بين u_t و u_s وبذلك فإن :

$$\Omega = \Sigma + \Lambda + \Lambda'$$

إذ أن:

$$\Sigma = E(u_0 u'_0)$$

Σ : مصفوفة التباين

$$\Lambda = \sum_{t=1}^{\infty} E(u_0 u'_t)$$

Λ : مجموع التباينات المشتركة الأمامية

$$\Lambda' = \sum_{t=1}^{\infty} E(u_t u'_0)$$

Λ' : مجموع التباينات المشتركة الخلفية

ويتم تقدير $\hat{\beta}$ بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وذلك حسب الصيغة التالية:

$$\hat{\beta} = (Y_2'Y_2)^{-1}Y_2'Y_1$$

حيث أن Y_1 هي متجه المشاهدات للمتغير التابع Y_{1t} ، وأن Y_2 هي مصفوفة المشاهدات للمتغير المستقل Y_{2t} ، ويعتبر تقدير المربعات الصغرى الاعتيادية للمعلمة $\hat{\beta}$ هو تقدير متسق فوق العادة (Superconsistent)، ولكن توزيعه توزيع تقريبي (Asymptotic) يعتمد على بعض المعلمات المؤثرة والتي تنشأ عن مشكلة الاعتماد المتداخل للسلاسل الزمنية للمتغيرات (Endogeneity) والإرتباط الذاتي للأخطاء.

وتعد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية المصححة كلياً من الأساليب المستخدمة لمعالجة مشكلتي الاعتماد المتداخل للسلاسل الزمنية للمتغيرات والإرتباط الذاتي للأخطاء، حيث يقوم هذا الأسلوب بتصحيح لامعلمي للمعلمة $\hat{\beta}$ المقدره بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وذلك على النحو الآتي:

١- تصحيح Y_{1t} بحيث تصبح :

$$\hat{y}_{1t}^+ = y_{1t} - \hat{\omega}_{12}\hat{\Omega}_{11}\Delta y_{2t}$$

وتصحيح الخطأ العشوائي u_t بحيث يصبح :

$$\hat{u}_{1t}^+ = u_{1t} - \hat{\omega}_{12}\hat{\Omega}_{11}\Delta y_{2t}$$

وذلك لحل مشكلة الاعتماد المتداخل للسلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة.

٢- معالجة مشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء والذي يرمز لها بالرمز δ^+ بحيث تصبح:

$$\hat{\delta}^+ = \sum_{k=0}^{\infty} (u_{1t+k}^+ u_{2t-k}^+)$$

حيث أن: $u_{1t}^+ = u_{1t} - \omega_{12}\Omega_{11}\Delta y_{2t}$

وعليه فإن طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية المصححة كلياً يمزج بين هذين التصحيحين لتقدير مقدر المربعات الصغرى الاعتيادية $\hat{\beta}$ وذلك حسب الصيغة التالية:

$$\hat{\beta} = (Y_2'Y_2)^{-1}(Y_2'\hat{y}_1^+ - T\hat{\delta}^+)$$

وبذلك تعد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية المصححة كلياً شبيهة باختبار جذر الوحدة حسب طريقة Philips – Peron (PP)، حيث أنها تبدأ بالتقدير حسب طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، ثم تقوم بعملية التصحيح للمعلمات المقدرة وذلك لمعالجة مشكلة الاعتماد المتداخل ومشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء (Maddala and Kim, 1998).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك دراسات أجريت باستخدام أسلوب (Monte Carlo) للباحث Johansen، وقد أثبتت هذه الدراسات أن أسلوب (FM-OLS) يتفوق عليه لأنه يستخدم (Single Equation Estimation Technique) بينما أسلوب Johansen فهو يستخدم (Multivariate Cointegration Technique) (Athukorala and Riedel, 1996).

٤-٢ تحليل أثر التمويل الخارجي على الفجوة الخارجية:

يرى الكثير من الاقتصاديين أن هناك ندرة في رأس المال الأجنبي المتحقق من صادرات الدول النامية، وعليه يرى الباحث أهمية بحث دور التمويل الخارجي في عملية استيراد السلع الرأسمالية الضرورية واللازمة لعملية الاستثمار، وبالتالي تشجيع الصادرات الوطنية لها بحيث تصبح قادرة على تحمل أعباء ونفقات العملية الاستثمارية وبالتالي تساهم في عملية تجسير الفجوة الخارجية

والاقتصاد الأردني كغيره من اقتصادات الدول النامية، يعاني وبشكل مستمر من عجز في الميزان التجاري، الأمر الذي دفع بالحكومات الأردنية للبحث عن مصادر وطرق تساهم في تقليل العجز المزمن في الميزان التجاري، وذلك من خلال التمويل الخارجي بمختلف أشكاله، على أمل أن يساهم ذلك في تشجيع النشاط الاقتصادي وبالتالي التخفيف من حدة الفجوة الخارجية، ولمعرفة مدى مساهمة التمويل الخارجي في تجسير الفجوة الخارجية في الاقتصاد الأردني.

وبذلك يرى الباحث أن التغييرات التي تحدث للفجوة الخارجية تنتج عن أحد المتغيرات المستقلة التالية:

١- الاستثمار الأجنبي المباشر:

يرى العديد من الاقتصاديين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد بديلاً للاستثمار المحلي، حيث وجد Jansen أن الاستثمار الأجنبي المباشر يوجه نحو قطاع التصدير، وبالتالي سيؤدي إلى زيادة حجم الصادرات، ولكن بنفس الوقت وجد أن هذا الاستثمار الأجنبي المباشر سيعمل على زيادة المستوردات بشكل أكبر، وبذلك سيؤثر سلباً على الفجوة الخارجية (Jansen, 1995)

بينما يرى البعض الآخر أن الاستثمار المباشر مكملاً له، فالهدف من الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة إعادة بناء الهيكل الاقتصادي للدول النامية، بهدف تحقيق معدلات نمو مرتفعه، فضلاً عن العمل على رفع الانتاجية للاقتصاد المستقبل لهذا النوع من التمويل الخارجي، والذي بدوره سيعمل على تشجيع صادرات تلك الدول، وبالتالي تخفيض حجم الفجوة الخارجية. وهذا ما وضحه Mckinnon من خلال نمودجه حيث وجد أن الاستثمار الأجنبي يلعب دوراً مهماً في زيادة قدرة الاقتصاد على التصدير، وبالتالي سيكون له أثر فعال على النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تخفيض حجم الفجوة الخارجية (Mckinnon, 1964).

٢- القروض الخارجية:

تؤدي القروض الخارجية كأحد أشكال التمويل الخارجي دوراً مهماً في اقتصادات الدول النامية، حيث من المتوقع أن تعمل على تشجيع الصادرات المحلية للدول النامية، إلا أن بعض الاقتصاديين شككوا في مدى صحة هذه الأفكار، وذلك أن القروض الخارجية لم تساهم في زيادة المستوردات من السلع الرأسمالية اللازمة لعملية الاستثمار، بل أنها تؤثر سلباً على حجم الفجوة الخارجية (Roemer, Perkins & Gillis, 1978).

الإنكشاف الاقتصادي:

يعرف الإنكشاف الاقتصادي بأنه مجموع الصادرات والمستوردات لاقتصاد دولة ما مقسوماً على حجم الناتج المحلي الإجمالي (حماد، مشعل ١٩٨٦)، وعليه فمن المتوقع أن يكون له أثر واضح في تحديد حجم الفجوة الخارجية، وتجدر الإشارة إلى أن درجة الإنكشاف الاقتصادي في الأردن قد بلغ ١,٢٧ عام ٢٠٠٨°.

لذا يمكن صياغة نموذج الدراسة المتعلق بالفجوة الخارجية على النحو الآتي:

$$\text{Log}G_{Ft} = \alpha_0 + \alpha_1\text{Log}FDI_t + \alpha_2\text{Log}FL_t + \alpha_3\text{Log}E_t + U_{2t} \quad \dots(2)$$

حيث أن:

G_{Ft} : الفجوة الخارجية

FDI_t : إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر

FL_t : إجمالي القروض الخارجية

E_t : درجة الإنكشاف الاقتصادي

U_{2t} : حد الخطأ العشوائي

° يرى بعض الباحثين أنه يمكن قياس درجة الإنكشاف الاقتصادي من خلال قسمة المستوردات فقط على الناتج المحلي الإجمالي حيث يعد البلد منكشفاً إذا ما تجاوزت هذه النسبة ٢٠%، بينما يرى باحثين آخرين أن درجة الإنكشاف الاقتصادي هي مجموع الصادرات والمستوردات مقسمة على الناتج المحلي الإجمالي إذ يعد البلد منكشفاً إذا ما تجاوزت هذه النسبة ٤٠%.

٣-٤ تحليل أثر التمويل الخارجي على الفجوة الرقمية:

تعرفنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة على الجانب النظري للفجوة الرقمية، وكيف أنها تعد إحدى إفرازات العولمة الاقتصادية الحديثة، حيث يجب على الدول النامية والمتقدمة على حد سواء العمل جاهدة في سبيل عدم اتساع تلك الفجوة في ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة والتي يشهدها العالم بأسره، ولكن مع مرور الوقت نجد أن مثل هذا النوع من الفجوات قد انتشر بين الدول النامية وذلك لعدة أسباب اقتصادية وسياسية وتكنولوجية تم ذكرها سابقاً.

وعليه بدأت هذه الدول البحث عن الطرق والأساليب، التي من شأنها أن تعمل على تجسير هذه الفجوة، وسيتم دراسة أثر التمويل الخارجي بشقيه القروض الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر على الفجوة الرقمية في الاقتصاد الأردني، الذي يعاني كغيره من الدول النامية من وجود هذه الفجوة وذلك من خلال النموذج التالي:

$$\text{Log}G_{Tt} = \gamma_0 + \gamma_1 \text{Log}FDI_t + \gamma_2 \text{Log}FL_t + \gamma_3 \text{Log}G_{Tt-1} + U_{3t} \quad \dots(3)$$

حيث أن:

G_{Tt} : الفجوة الرقمية

FDI_t : إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر

FL_t : إجمالي القروض الخارجية

G_{Tt-1} : الفجوة الرقمية للفترة السابقة

U_{3t} : حد الخطأ العشوائي

نلاحظ أنه تم إدخال الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل، بسبب أنه يختلف عن تلك التدفقات الرأسمالية الأخرى، حيث أنه ليس عملية نقل للأموال من دولة إلى أخرى فحسب، وإنما يرافقه أيضاً نقل للتكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى نقل الخبرات والمهارات الإدارية والفنية والمهنية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي بدوره سيرفع من كفاءة الانتاجية في الاقتصاد. وقد أشار Kojima إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر القادم إلى الدول النامية يرافقه نقل للمعرفة والتكنولوجيا بحيث يكون أكثر فعالية، وخاصة عندما يكون حجم الفجوة الرقمية في تلك الدول منخفضة، كما يكون أكثر انتاجية عندما يوجه نحو الصناعات كثيفة العمل (Kojima, 1985).

كما تم إدخال القروض الخارجية كمتغير قادر على أن يساهم في تفسير التغيرات التي تحدث في الفجوة الرقمية، حيث أنه عادة ما يتم استخدام تلك القروض في الحصول على تكنولوجيا حديثة ومتقدمة مصحوبة ببعض الخبرات الأجنبية المدربة، والذي بدوره يساهم في تخفيض حجم الفجوة الرقمية.

أما الفجوة الرقمية في الفترة السابقة فمن المتوقع أن تلعب دوراً في تحديد حجم الفجوة الرقمية في الفترة الحالية، حيث أن مستوى التقدم التكنولوجي في الفترة الحالية يعتمد على مستوى التقدم التكنولوجي الذي تم التوصل إليه في الفترات السابقة، بمعنى آخر يتم أخذ إبطاء للمتغير التابع وذلك لتحديد الأثر المتراكم للخبرات السابقة لهذا المتغير، حيث أن الفعاليات الاقتصادية سوف تعمل على تعديل توقعاتها في ضوء الخبرات والأخطاء السابقة (Gujarati, 2003)

٤-٤ نتائج تقدير طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية المصححة كلياً حسب أسلوب Phillips & Hansen,1990 :

تم استخدام طريقة المربعات الاعتيادية المصححة كلياً، والتي هي إحدى طرق تحليل التكامل المشترك لتقدير معاملات دالة الفجوة المحلية، ودالة الفجوة الخارجية، ودالة الفجوة الرقمية، كونها تعمل على تصحيح مشكلتي الاعتماد المتداخل للبيانات وتحيز المعلمات، حيث استخدمت برمجية Microfit 4 في تقدير معادلات الإنحدار لإحتوائها على تحليل Phillips & Hansen وحصلنا على النتائج التالية :

أ- دالة الفجوة المحلية:

لقياس أثر التمويل الخارجي متمثلاً بالاستثمار الأجنبي المباشر، والقروض الخارجية، بالإضافة إلى متوسط دخل الفرد على الفجوة المحلية في الاقتصاد الأردني، فقد تم تقدير المعادلة رقم (١) حسب طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية المصححة كلياً، وباستخدام بيانات سلاسل زمنية لتلك المتغيرات، وذلك للفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٨، وقد تم التوصل إلى تلك النتائج الواردة في الجدول رقم (١٩) والتي تشير إلى ما يلي:

أ. أظهرت نتائج تقدير دالة الفجوة المحلية أن هناك أثراً سلبياً ومعنوياً للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الفجوة المحلية، حيث بلغ هذا الأثر ٠,٣٠٣٣٥ وهو مقبول احصائياً عند مستوى معنوية ٥%، وهذه القيمة تعني أنه لو زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار نقطة مئوية مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها، فإن حجم الفجوة المحلية سوف ينخفض بمقدار ٠,٣٠٣٣٥ نقطة مئوية.

ب. كما تبين أن هناك أثراً إيجابياً للقروض الخارجية على الفجوة المحلية حيث بلغ ٠,٢٧٢٢٩، ولكن هذا الأثر غير معنوي، بمعنى أنه عند زيادة القروض الخارجية بمقدار نقطة مئوية مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها، سيؤدي إلى زيادة الفجوة المحلية بمقدار ٠,٢٧٢٢٩ نقطة مئوية.

وهذه النتائج تتفق مع ما جاءت به المدرسة الحديثة حول نظرتها للتمويل الخارجي، والتي تبين أن الجزء الأكبر من القروض الخارجية يذهب لزيادة مستوى الاستهلاك، وليس لزيادة حجم المدخرات المحلية، كما هو متوقع منه، وذلك بسبب تركيبة النفقات الحكومية التي تتسم بأنها استهلاكية نظراً لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، كما ويتم توجيه القروض الخارجية نحو المشاريع غير الانتاجية، كالطرق والجسور، وشبكات الصرف الصحي، وغيرها من مشاريع البنى التحتية، وهذا ما وضحه الباحث Rahman, 1967 في دراسته لأثر القروض الخارجية على النمو الاقتصادي في باكستان.

أما فيما يتعلق بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أكدت النتائج وجهة نظر المدرسة الحديثة حول الدور الإيجابي الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المستقبلية له، حيث يحقق العديد من المكاسب وعلى رأسها تخفيض حجم الفجوة المحلية، وكذلك رفع مستوى الرفاه الاقتصادي وغيرها من المكاسب وهذا ما أكدته دراسة Jansen, 1995 المتعلقة بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الكلية في الاقتصاد التايلندي.

ج. أما في ما يتعلق بأثر متوسط دخل الفرد على الفجوة المحلية، نجد أن هناك أثر واضح وإيجابي بلغ ٢,٤١٣٤ وهو مقبول إحصائياً عند مستوى معنوية ٥%، وهذا يعني أنه مع زيادة متوسط دخل الفرد بمقدار نقطة مئوية واحدة مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها، ستؤدي إلى زيادة حجم الفجوة المحلية بمقدار ٢,٤١٣٤ نقطة مئوية، وحسب النظرية الاقتصادية، فإن زيادة متوسط دخل الفرد سيعمل على زيادة الاستثمار بنسبة أكبر من الزيادة في الادخار، وهذا يتفق مع واقع المجتمع الأردني والذي يتصف بأنه مجتمع استهلاكي، بمعنى أن الجزء الأكبر من دخل الفرد الأردني يتم توجيهه نحو النفقات الاستهلاكية، مقابل جزء بسيط جداً يتم تحويله إلى الادخار.

جدول رقم (١٩). تقدير أثر التمويل الخارجي على الفجوة المحلية حسب طريقة FM-OLS

المتغير المستقل	معامل الإنحدار	الخطأ المعياري	إحصائية t	قيمة P
الحد الثابت	-٧,٧٩٩٠	٢,٧١٠٥	-٢,٨٧٧٣	٠,٠١٢*
Log FDI	-٠,٣٠٣٣٥	٠,١٢٣٨٣	-٢,٤٤٩٨	٠,٠٢٨*
Log FL	٠,٢٧٢٩٠	٠,٣٤٧٨١	٠,٧٨٤٦٣	٠,٤٤٦
Log PI	٢,٤١٣٤	٠,٨٦٤٨٨	٢,٧٩٠٤	٠,٠١٤*

*تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ٥% ** تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ١٠%

ب- دالة الفجوة الخارجية:

تم تقدير المعادلة رقم (٢) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية المصححة كلياً وذلك لمعرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، والقروض الخارجية، كمصدرين من مصادر التمويل الخارجي، بالإضافة إلى درجة الإنكشاف الاقتصادي على الفجوة الخارجية في الأردن، وذلك للفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٨، والجدول رقم (٢٠) يبين نتائج ذلك التقدير وهي على النحو التالي:

أ. من خلال تقدير دالة الفجوة الخارجية، تبين أنه مع زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن حجم الفجوة الخارجية سينخفض، حيث بلغ معامل الاستثمار الأجنبي المباشر $0,0099567$ ، بمعنى أنه مع زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار نقطة مئوية واحدة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها سيؤدي إلى انخفاض حجم الفجوة الخارجية بمقدار $0,0099567$ نقطة مئوية، وهو مقبول إحصائياً عند مستوى معنوية 10% .

ب. أما القروض الخارجية تبين أن لها أثراً إيجابياً على الفجوة الخارجية، وهذا الأثر مقبول إحصائياً عند مستوى معنوية 5% حيث بلغ $0,053313$ ، وهذا يعني أنه مع زيادة القروض الخارجية بمقدار نقطة مئوية واحدة مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها، سيؤدي إلى ارتفاع حجم الفجوة الخارجية بمقدار $0,053313$ نقطة مئوية.

وهذه النتائج تتفق أيضاً مع العديد من الدراسات التي تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور إيجابي في التخفيف من حدة الفجوة الخارجية، حيث بين Mackinnon, 1964 أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر فعال في تحفيز قدرة الدولة على التصدير، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف، كما وجد Quibira, 1985 أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على سد الفجوة بين عائدات الصادرات، والنفقات اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية اللازمة للاستثمار، وذلك لتحقيق النمو المستهدف.

أما الأثر السلبي للقروض الخارجية على الفجوة الخارجية، فإنه يتفق مع ما جاء به كل من Rahman,1967 و Griffin,1971 وذلك أن أثر التمويل الخارجي القادم على شكل قروض ومساعدات خارجية على النمو الاقتصادي وعلى الفجوة الخارجية، يكون ضعيفاً جداً إن لم يكن سالباً، حيث أن هذه المصادر الخارجية ما هي إلا شكل من أشكال التبعية الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى يعود السبب في كون أثر القروض الخارجية سلبياً أن هذه التدفقات لا يتم توجيهها نحو مشاريع إنتاجية وصناعية وإنما تستخدم في تمويل النفقات الاستهلاكية. وعليه فإن مساهمة تلك القروض الخارجية في زيادة حجم الصادرات تعتبر قليلة، مقارنة مع مساهمتها في زيادة حجم المستوردات، وبذلك فإن الأثر النهائي هو زيادة في حجم الفجوة الخارجية، وهذا يتفق مع دراسة المومني حول أثر القروض الخارجية على كل من الصادرات والمستوردات، وتبين أن القروض الخارجية لها أثر إيجابي على الصادرات والمستوردات، ولكن الأثر كان بدرجة أكبر على المستوردات مما يساهم في زيادة حجم الفجوة الخارجية (المومني، ١٩٩٥).

ج. أما بخصوص درجة الإنكشاف الاقتصادي، فكلما زادت درجة الإنكشاف الاقتصادي بمقدار نقطة مئوية واحدة مع باقي المتغيرات على حالها، فإن هذا سيعمل على انخفاض حجم الفجوة الخارجية بمقدار ٠,٢٢٦٦٨ نقطة مئوية، وهذه النتيجة مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية ٥%.

جدول رقم (٢٠). أثر التمويل الخارجي على الفجوة الخارجية حسب طريقة FM-OLS

المتغير المستقل	معامل الإنحدار	الخطأ المعياري	إحصائية t	قيمة P
الحد الثابت	-٠,٢٦٤٢٧	٠,٠٦٣٥٠٢	-٤,١٦١٦	٠,٠٠١*
Log FDI	-٠,٠٠٩٩٥٦٧	٠,٠٠٤٦٨٧	-٢,١٢٤٢	٠,٠٥٢**
Log FL	٠,٠٥٣٣١٣	٠,٢٤٣٢٠	٢,١٩٢١	٠,٠٤٦*
Log E	-٠,٢٢٦٦٨	٠,٠٦٠٦٠٤	٣,٧٤٠٤	٠,٠٠٢*

*تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ٥% ** تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ١٠%

ج - دالة الفجوة الرقمية:

لقياس أثر التمويل الخارجي متمثلاً بالاستثمار الأجنبي المباشر، والقروض الخارجية، بالإضافة إلى الفجوة الرقمية المتباطئة زمنياً لفترة واحدة على الفجوة الرقمية في الاقتصاد الأردني، فقد تم تقدير المعادلة رقم (٣) حسب طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية المصححة كلياً، وباستخدام بيانات سلاسل زمنية لتلك المتغيرات وذلك للفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٨، فقد تم التوصل إلى تلك النتائج الواردة في الجدول رقم (٢١) والتي تشير إلى ما يلي:

أ. فيما يتعلق بدالة الفجوة الرقمية، تشير نتائج التقدير أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم بشكل إيجابي في تخفيض حجم الفجوة الرقمية في الاقتصاد الأردني، حيث أظهرت النتائج أن معامل الاستثمار الأجنبي المباشر في دالة الفجوة الرقمية بلغ ٠,٠٦٨١٣٥- وهو مقبول إحصائياً عند مستوى معنوية ٥%، بمعنى أنه كلما ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار نقطة مئوية مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها، سيؤدي إلى انخفاض حجم الفجوة الرقمية بمقدار ٠,٠٦٨١٣٥.

ب. بينما تشير النتائج أن هناك علاقة طردية بين القروض الخارجية والفجوة الرقمية حيث تبلغ قيمة معامل القروض الخارجية ٠,١٧٨٢٤، ولكنه غير مقبول إحصائياً (غير معنوي)، وهذا يعني أن زيادة القروض الخارجية بمقدار نقطة مئوية واحدة مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها، ستؤدي إلى ارتفاع حجم الفجوة الرقمية بمقدار ٠,١٧٨٢٤.

وهذه النتائج تتفق مع دراسة Chen , Chang & Zhange والتي وجدت أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة إلى جميع القطاعات الاقتصادية، بحيث تتمتع تلك القطاعات بميزة تنافسية مقارنة مع الدول الأخرى، كما وأنها تؤدي إلى رفع مهارة العمال وزيادة الانتاجية وتحسين نوعية المنتج (Chen , Chang & Zhang, 1995).

كما وتتفق هذه النتيجة مع آراء المدرسة الحديثة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، وذلك أنها تساهم في زيادة امكانية النمو السريع للدول النامية، وذلك بسبب قدرة الشركات الأجنبية على التمويل من مصادر داخلية وخارجية، بشكل يفوق قدرة الشركات المحلية، وبالتالي تستطيع تمويل المشاريع الجديدة التي من شأنها أن تساهم في نمو معدلات النمو الاقتصادي. وكذلك إن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تعمل على الحد من مشكلة البطالة نوعاً ما في الدول المستقبلية لها، فضلاً عن تزويد الاقتصادات المستقبلية لها بالخبرات الفنية الكفؤة والمدربة على أحدث الوسائل الفنية، وبالكفاءات الإدارية التي من شأنها العمل على رفع مستوى المهارة والكفاءة لدى العمال المحليين نتيجة للاحتكاك والاستفادة منها.

١. وأخيراً أشارت النتائج إلى أن هناك أثراً إيجابياً لحجم الفجوة الرقمية المتباطئة لفترة زمنية واحدة على حجم الفجوة الرقمية في الفجوة الحالية، حيث بلغ مقابل الفجوة الرقمية للفترة السابقة ٠,٢٧٢٣١ وهو أثر مقبول إحصائياً عند مستوى معنوية ١٠%، ويتم عادة أخذ إبطاء للمتغير التابع وذلك لتحديد الأثر المتراكم للخبرات السابقة، وعليه فإن الفعاليات والمتغيرات الاقتصادية سوف تكيف توقعاتها في ضوء الخبرات والأخطاء السابقة (Gujarati,1995)، لذا يتم استخدام إبطاء الفجوة الرقمية لضبط الخبرات السابقة والمتراكمة لتؤثر على الأداء الحالي للفجوة الرقمية.

جدول رقم (٢١). أثر التمويل الخارجي على الفجوة الرقمية حسب طريقة FM-OLS

المتغير المستقل	معامل الإنحدار	الخطأ المعياري	إحصائية t	قيمة P
الحد الثابت	-٠,٤٥٧٧٩	٠,٢١٣٩٦	-٢,١٣٩٦	٠,٠٥٢**
Log FDI	-٠,٠٦٨١٣٥	٠,٠١٧٤٤٦	-٣,٩٠٥٦	٠,٠٠٢*
Log FL	٠,١٧٨٢٤	٠,٠٨٢٣٢٢	٢,١٦٥٢	٠,٠٥٠*
Log G _{Tt-1}	٠,٢٧٢٣١	٠,١٢٦٧٦	٢,١٤٨٣	٠,٠٥١**

*تتمتع بمعنوية احصائية عند مستوى معنوية ٥% ** تتمتع بمعنوية احصائية عند مستوى معنوية ١٠%

الفصل الخامس : النتائج والتوصيات

٥- النتائج والتوصيات:

١-٥ النتائج:

بناء على ما تم عرضه في الفصول السابقة، خلصت هذه الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات نوجزها فيما يلي:

١- وجدت الدراسة أن الأردن كغيره من الدول النامية قد مر بالعديد من الظروف الاقتصادية والسياسية غير الملائمة والمتقلبة، والتي عمقت بدورها حاجة الأردن للتمويل الخارجي للوصول إلى مرحلة النمو الذاتي، وعليه تم وضع وترسيخ الأطر المؤسسية الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات التي تتناسب واحتياجات الاقتصاد الأردني.

٢- شهد الاقتصاد الأردني نمواً متزايداً في الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي وخاصة القروض الخارجية في تغطية الفجوات التمويلية، والعجز في الموارد والإمكانات المحلية، مما نجم عنه انعكاسات اقتصادية عالية الخطورة تمثلت في تراكم القروض الخارجية، وتساعد أعباء خدمتها، بالإضافة إلى المجالات التي أنفقت فيها تلك القروض، والتي كان لها أثر واضح، حيث تم توجيه جزء كبير منها نحو المشاريع الخدمية والبنى التحتية مقارنة مع ما خصص للمشاريع الانتاجية والصناعية، والتي تضمن القدرة على الإبقاء بمتطلبات خدمة تلك القروض.

٣- من الأسباب التي دفعت الأردن للاقتراض من الخارج النمو المستمر في حجم الفجوة المحلية، والفجوة الخارجية خلال فترة الدراسة، حيث سجلت الفجوة المحلية أعلى معدل نمو لها عام ٢٠٠٥ حيث نمت بمعدل ٢٠٩,٨%، في حين كان أعلى معدل لنمو الفجوة الخارجية في بداية فترة الدراسة عام ١٩٩٠ حيث سجلت معدل نمو بلغ ٨٤,٨%. بالإضافة إلى التوسع الكبير في نفقات الحكومة الجارية والرأسمالية، والتي ينتج عنها نمو العجز في الموازنة العامة، حيث بلغ ٥٤٣١ مليون دينار أردني عام ٢٠٠٨، وهذا بدوره أدى إلى نمو القروض الخارجية بمعدلات متفاوتة خلال فترة الدراسة مسجلة أعلى معدل نمو عام ١٩٩١ حيث بلغ ١٣٩% وفي عام ٢٠٠١ حيث بلغ ١٠٩,٤%. (نشرة وزارة المالية السنوية، أعداد مختلفة)

٤- شكلت القروض الخارجية التي حصل عليها الأردن عبئاً على الاقتصاد الوطني متمثلاً بسداد تلك القروض وما يترتب عليها من فوائد، فحسب معيار نسبة التسديدات إلى الناتج القومي الإجمالي نجد أن ١٧,٥% من الناتج القومي قد ذهب لسداد القروض الخارجية والفوائد المترتبة عليها لعام ١٩٩٢ وهي أعلى نسبة سجلت خلال فترة الدراسة. أما حسب معيار معدل خدمة القروض الخارجية، فقد سجل أعلى معدل له عام ١٩٩٢ أيضاً حيث بلغ ٣٣%، وهذا يدل على أن المبالغ المستخدمة في تسديد القروض الخارجية وفوائدها تحتل جزء كبيراً من العملات الأجنبية الناتجة عن صادرات الدولة من السلع والخدمات، وبحسب معيار نسبة احتياطي العملات الأجنبية والذهب، فقد تبين في عام ٢٠٠٧ أن الأردن يملك احتياطياً من العملات الأجنبية والذهب، بحيث يكون قادراً على تسديد القروض الخارجية والفوائد المترتبة عليها بمدة تزيد عن ١٣ سنة.

٥- تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويأتي هذا الاهتمام في ضوء ما تعانيه اقتصادات الدول النامية من قصور في وسائل التمويل المحلية، وفضلاً عن أهميته في سد الفجوة المحلية والفجوة الخارجية، حيث بلغت حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للاقتصاد الأردني ٣٢٦٧,٦ مليون دولار أمريكي وذلك عام ٢٠٠٦.

٦- تبين من نتائج التحليل الكمي القياسي لأثر التمويل الخارجي على الفجوات الاقتصادية المحلية، الخارجية، والرقمية في الاقتصاد الأردني ما يلي:

أ. أن ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ١% يرافقه انخفاض في حجم الفجوة المحلية بمقدار ٣٠,٣٣٥%، وكذلك انخفاض في حجم الفجوة الخارجية بمقدار ٠,٩٩٥٦٧%، وكذلك أثر إيجابي على الفجوة الرقمية حيث أدى إلى انخفاض حجم الفجوة الرقمية بمقدار ٦,٨١٣٥%، وجميع هذه الآثار تتمتع بدلالة إحصائية حسب ما بينته نتائج التقدير.

ب. أن هناك علاقة غير معنوية ولا تتمتع بدلالة إحصائية بين القروض الخارجية والفجوات الاقتصادية المحلية والخارجية والرقمية، حيث أثرت بشكل سلبي على الفجوة المحلية والفجوة الخارجية والفجوة الرقمية، فكلما زادت القروض الخارجية بمقدار ١% فإن الفجوة المحلية تزداد بمقدار ٢٧,٢٩% وكذلك تزداد الفجوة الخارجية بمقدار ٥,٣٣١٣%، وكلما زادت القروض الخارجية بمقدار ١% فإن الفجوة الرقمية ستزداد بمقدار ١٧,٨٢٤%.

ج. أظهرت الدراسة أن متوسط دخل الفرد له علاقة طردية مع حجم الفجوة المحلية، وذو دلالة إحصائية على الفجوة المحلية، حيث أنه مع زيادة متوسط دخل الفرد بمقدار ١% فإن ذلك سيعمل على زيادة حجم الفجوة المحلية بمقدار ٢٤١,٣٤%.

د. تبين أن درجة الإنكشاف الاقتصادي لها علاقة عكسية واضحة ومعنوية مع حجم الفجوة الخارجية، حيث أنه كلما زادت درجة الإنكشاف الاقتصادي بمقدار ١% رافق ذلك انخفاض في حجم الفجوة الخارجية بمقدار ٢٢,٦٦٨%.

هـ. أما أثر الفجوة الرقمية المتباطئة زمنياً لفترة واحدة على الفجوة الرقمية في الفترة الحالية، فقد كان لها علاقة طردية وذو دلالة مقبولة إحصائياً، حيث أنه مع زيادة حجم الفجوة الرقمية للفترة السابقة بمقدار ١% فقد أدى إلى زيادة الفجوة الرقمية للفترة الحالية بمقدار ٢٧,٢٣١%.

٢-٥ التوصيات:

بناءً على ما تقدم من نتائج، يمكن إقتراح التوصيات التالية:

١- العمل على تطوير السياسات بهدف عمل شراكة بين الشركات الأجنبية والمحلية وتشجيع المشاريع المشتركة بينهما، والاهتمام في تحسين برامج البحث والتطوير، كما يجب على الشركات المحلية الاستفادة من المزايا الاستثمارية للشركات الأجنبية من أجل زيادة التنافسية لها.

٢- وضع استراتيجيات تهدف إلى توجيه معظم التدفقات الخارجية نحو القطاع الصناعي الانتاجي ذو القيمة المضافة المرتفعة، وتنمية الصناعات الإحلالية إلى جانب الصناعات التصديرية، وذلك بهدف تجسير الفجوة الخارجية وخلق فرص عمل للمواطن الأردني ورفع المستوى المعيشي له.

٣- اختيار تركيبة ملائمة من التمويل الخارجي اللازم للدولة المضيفة، وخاصة فيما يتعلق بالقروض والاستثمار الأجنبي المباشر ليتلاءم مع الإحتياجات اللازمة لمشاريع التنمية الاقتصادية من جهة، وهيكل الاقتصاد الأردني وطبيعته من جهة أخرى، وذلك من خلال وضع برامج وسياسات اقتصادية تعمل على تفعيل وزيادة حجم مصادر الدخل والتمويل المحلية، وذلك بغية تخفيف حدة اعتماد المملكة على المصادر الخارجية لتمويل إحتياجاتها وتقليص الفجوات الاقتصادية المحلية والخارجية والرقمية في الأردن.

٤- تنظيم حجم الانفاق على الاستهلاك الكلي في المملكة، وبخاصة الانفاق المرتبط بالسلع المستوردة من الخارج، ومحاولة الحد من الأنماط الاستهلاكية المتجذرة في المجتمع الأردني، وذلك بهدف تحفيز السلوك الادخاري الفردي والمؤسسي وبالتالي تقليص حجم الفجوة المحلية.

٥- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر من مصادر التمويل الخارجي، نظراً لما يتمتع به من أهمية كبيرة على صعيد التنمية الاقتصادية، وضرورة أن يرافقها تدفق للخبرات الإدارية والفنية والتنظيمية والتسويقية، وإنسياب التقنيات التكنولوجية الحديثة للدولة المضيفة مما يعمل على تقليص حجم الفجوة الرقمية مستقبلاً، والحد من الاعتماد على القروض الخارجية نظراً لتراكمها وتساعد أعباء خدمتها وعدم قدرتها على تحقيق الأهداف التنموية بعيدة المدى.

٦- ضرورة وجود دائرة مركزية تعنى بتوفير البيانات المتعلقة بالتدفقات الخارجية كالقروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك نظراً لعدم توفر البيانات بصورة ملائمة بالإضافة إلى تناثر هذه البيانات بين عدة جهات مثل وزارة التخطيط، البنك المركزي الأردني، ووزارة المالية.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- آغا، عماد (٢٠٠٢)، "الاستثمار الأجنبي في الأردن: مجاله ومحداته خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩)"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان - المملكة الأردنية الهاشمية.
- آل علي، رضا (١٩٩١)، "أثر القروض الخارجية على معدلات النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية للبلدان النامية"، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد في جامعة الموصل، الجمهورية العراقية.
- الباشا، مازن (٢٠٠١)، "أثر التمويل الخارجي على التغيرات الهيكلية في الأردن"، أطروحة دكتوراة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد في جامعة الموصل، الجمهورية العراقية.
- برتان، جيل، ترجمة علي مقلد (١٩٨٢)، "الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، الطبعة الثانية، بيروت، الجمهورية اللبنانية.
- بكري، كامل (١٩٨٨)، "التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، الجمهورية اللبنانية.
- البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية الشهرية، أعداد متفرقة.
- البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية السنوية، أعداد متفرقة.
- التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

- حماد، خليل؛ مشعل، زكية (١٩٨٦) "تأثير إنكشاف الاقتصاديات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية"، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد ٢، العدد ٢، جامعة اليرموك، إربد، المملكة الأردنية الهاشمية.
- الساكت، بسام (٢٠٠٠)، "المساعدات الخارجية والاقتصاد الأردني"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر (تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية في الأردن) للفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٩، الجامعة الأردنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- طاهر، جميل (١٩٩٤)، "طرق قياس أعباء الديون الخارجية في الأقطار العربية: قضايا وتساؤلات"، آفاق اقتصادية، الإمارات، ص ٦٩.
- طريف، جليل فريد (١٩٨٤)، "قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية"، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- عجمية، محمد (١٩٨٨)، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، الجمهورية اللبنانية.
- عجمية، محمد، وقريضة، صبحي (١٩٨٧)، مذكرات في التنمية والتخطيط، الدار الجامعية، الاسكندرية، الجمهورية العربية المصرية.
- العزام، نضال (١٩٩٤)، "محددات الطلب على الاستثمار الاجنبي في الاقتصاد الأردني"، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة اليرموك، اربد، المملكة الاردنية الهاشمية.
- عطية، عبدالقادر (٢٠٠٥)، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، الجمهورية العربية المصرية.

- علي، نبيل؛ حجازي، نادية (٢٠٠٥)، الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة، سلسلة عالم المعرفة، أغسطس ٢٠٠٥، الكويت.
- الفار، عبدالواحد (١٩٧٢)، الاستثمارات الأجنبية، دار المعارف، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- أبوقحف، عبدالسلام (١٩٩١)، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية جمهورية مصر العربية.
- الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٨، دائرة الإحصاءات العامة، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- كونة، امين (١٩٨٠)، الاقتصاد الدولي، الجامعة المستنصرية، الطبعة الاولى، بغداد، الجمهورية العراقية.
- لطيفة، أمجد (١٩٩٦)، "الاستثمارات الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن: دراسة تحليلية للفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٤"، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة اليرموك، اردن، المملكة الاردنية الهاشمية.
- اللوزي ، سليمان (١٩٨٩)، "القروض الخارجية وآثارها على الاقتصاد القومي، دراسة تطبيقية على المملكة الأردنية الهاشمية"، مؤتمة للبحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد الاول، الاردن.
- المالكي، عبدالله (١٩٧٤)، "تدابير تشجيع استثمار رؤوس الاموال العربية في المشاريع الصناعية والسياحية والعمرائية الاردنية"، مجلس البحث العلمي، الطبعة الاولى، عمان، الاردن.

- المؤسسة العامة لضمان الإستثمار (٢٠٠٥)، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠٤"، النسخة الالكترونية http://www.iaigc.org/index_a.html
- مرار، حنان (٢٠٠٦)، "تطور هيكل الاستثمار الأجنبي للفترة ١٩٥٠ - ٢٠٠٠: دراسة تطبيقية عن الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي، أعداد متفرقة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية
- المومني، رياض (١٩٨٧)، "أثر رأس المال الاجنبي (القروض والمساعدات) على التنمية الاقتصادية: التجربة الاردنية للفترة ١٩٦٨ - ١٩٨٥"، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد الثالث، العدد الثاني، الاردن.
- المومني، رياض (١٩٩١)، "تدفق رأس الاجنبي وعلاقته بالاستهلاك والنمو الاقتصادي: تجربة الأردن (١٩٦٨ - ١٩٧٨)"، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية (٢)، المجلد الثالث، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- المومني، رياض (١٩٩٥)، "المديونية الخارجية الاردنية: اسبابها ونتائجها الاقتصادية"، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية (٢)، المجلد السابع، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- النابلسي، تامر (١٩٩٧)، "أثر التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية على الأردن للفترة من ١٩٧٣ - ١٩٩٤"، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في الجامعة الاردنية، المملكة الاردنية الهاشمية.
- النجار، سعيد (١٩٩٢)، " آفاق الاستثمار في الوطن العربي"، بحث غير منشور مقدر الى مؤتمر (آفاق الاستثمار في الوطن العربي)، الذي نظمه إتحاد المصارف العربية، القاهرة- الجمهورية العربية المصرية.

- النصور، معن (٢٠٠٠) "المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي في الأردن"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر (تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية في الأردن) للفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٩، الجامعة الأردنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

English References:

- Al-Momani, Riad (1988) "**The Impact of Foreign Capital on Jordan's Balance of Trade**", Mu'tah Journal of Research and Studies, Vol.3, No.1
- Al-Khalidi, M. (2008) "**Impact of Foreign Aid on Economic Development in Jordan (1990 – 2005)**", Journal of Social Sciences 4 (1):16-20,2008, Science Publication.
- Athukorala, P and Riedel, J (1996). "**Modelling NIE exports: Aggregation, quantitative restrictions and choice of econometric methodology**" Journal of Development Studies, 1743-9140, Volume 33, Issue 1, 1996, Pages 81 – 98
- Bhaduri, A. (1996) "**Implications of Globalization for Macroeconomic Theory and Policy**", Center for Economic Studies and Planning, Jawaharlal Nehru University, New Delhi, India.
- Bowles, P. (1987) "**Foreign aid and Domestic Saving in Less Developed Countries: Some Tests for Causality**", World Development, Vol.15, No. 6
- Chen, C. and Others (1995) "**The Role of Foreign Direct Investment In China's Post 1978**", Economic Development, World Development, Vol.23, No.4
- Chenery, H.B and Carter, Nicolas (1973) "**Foreign Assistance and Development Performance**", American Economic Review, Vol.LXIII
- Chenery,H. and Strout,A.(1966), "**Foreign Assistance and Economic Development**", American Economic Review, Vol.LVI, No.4, Part 1.
- Colman, D. and Nixon, F. (1986) "**Economics of Change in Less Developed Countries**", 2nd Edition, Phillip Allan Publishers Limited, London, UK.
- **Commission on Science and Technology for Development Conference, 9th Session, Geneva, 15-19th May, 2006.**
- Fie, J and Paauw, D (1965) "**Foreign Assistance and Self-help: A Reappraised of Development Finance**", Review of Economics and Statistics, Aug 1965, Vol.47, 251-267.

- Griffen, K.B and Enos, J.L. (1970) "**Foreign Assistance: Objective and Consequences**", Economic Development and Cultural Change, Vol.18
- Griffen, K.B (1971) "**Foreign Capital, Domestic Savings and Economic Development**", Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol.33
- Griffen, K.B (1978) "**International Inequality and National Poverty**", Macmillan Press Ltd., London, UK.
- Greene, W. (1993), "**Econometric Analysis**" , New York : Macmillan
- Gujarati, D. (2003), "**Basic Econometrics**", McGraw Hill, 4th ed., New York.
- Gulam, Mohey Ud-din "**Impact of Foreign Aid on Economic Development in Pakistan (1960-2002)**"· MPRA series, no. 1211, University Library of Munich, Germany
- Gulati, U.C. (1976) "**Foreign Aid, Savings and Growth: Some Further Evidence**", Indian Economic Journal, Vol.24, No.2
- Jansen, K. (1995) "**The Macroeconomic Effects of Direct Foreign Investment: The Case of Thailand**", World Development, Vol.23, No.2
- Kanaan, T. and Kardoush, M. (2002) "**The Story of Economic Growth in Jordan: 1950-2000**", Global Development Network, Accepted for Publication.
- Kojima, K. (1982) "**Direct Foreign Investment**", Billind and Sons Ltd., Guild Fred.
- Lall, S. (1986) "**Foreign Investment, Transnational and Developing Countries**", Mcmillan Press Ltd., 3rd Edition, London, UK.
- Maddala, G.S and Kim, I (1998) "**Unit Roots, Cointegration, and Structural Change**", Cambridge University Press, UK.
- Mapalad, M. (1998) "**Foreign Capital Inflows and Domestic in The Philippine**", Savings and Development No. 1- 1998 - XXII
- Mckinnon, R.I (1964) "**Foreign Exchange Constraints in Economic Development of Efficient Aid Allocation**", Economic Journal, June 1964, Vol.74, 338-409.

- Mosley, P. (1980) "**Aids, Savings and Growth Revisited**", Oxford Bulletin of Economics and Statistics Vol.42, No.2
- Nurkse, R. (1958) "**The Conflict Between Balanced Growth and International Specialization**", Lectures on Economic Development, Faculty of Economics, Istanbul University, Leading Issues In Economic Development, 3rd Edition, Oxford University Press, New York.
- Papanek, G.F. (1972) "**The Effect of Aid and Other Resources Transfers on Savings and Growth in Less Developed Countries**", Economic Journal, Vol. 82
- Qassim, Ahmad (1980) "**The Effect of The Encouragement of Investment Law on The Jordanian Economy**", Amman - Jordan.
- Quibira, M.G (1985) "**Two Gap Models of Foreign Aid: A Survey**", Journal of Economic Development, Vol.13, 67-89.
- Rahman, M.A. (1967) "**The Welfare Economics of Foreign Aid**", Pakistan Development Review, 7
- Reichel, R. (1995) "**Development Aid, Saving and Growth in The 1980's: A Cross Section Analysis**", Savings and Development, Vol.XIX No. 3.
- Rosenstien, R.P (1961) "**International Aid for Under-Developed Countries**", Review of Economics and Statistics, May 1961, Vol.43, 107-138.
- Rostow, W.W. (1960) "**The Stages of Economic Growth**", Cambridge University Press, Cambridge
- Saleh, M. J. (1991) "**Foreign Aid Efficiency in Jordan During The Three Cycles of The Five Year Development Plan(1976 – 1990)**", Ph.D Thesis, University of Strathclyde, Glasgow, UK.
- Singer, H. (1950), "**The Distribution of Gains Between Investing and Borrowing Countries**", American Economic Review
- Singer, H. (1975), "**The Strategy of International Development**", International Arts and Science Press, New York.

- Strake, J.E. (1966) "**The Convention of 1965 on The Settlements of Investment Disputes Between States and Nations of Other States**", Production of Encouragement of The Private Foreign Investment, Canberra
- "**The Study Group of Members the Royal Institute of International Affairs (1965)**", The Problem of International Investment, Frank Eass and Co. Ltd., 2nd Edition, London.
- Todara, M. (1977) "**Economic Development in the Third World**", Longman Inc., 2nd Edition, New York.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (١). صافي الضرائب غير المباشرة (١٩٩٠-٢٠٠٧)

السنة	صافي الضرائب غير المباشرة
1990	332.5
1991	361.5
1992	521
1993	605
1994	725
1995	761.8
1996	818.5
1997	762.2
1998	964.8
1999	1003.4
2000	928.4
2001	1017.7
2002	1082.3
2003	1069.7
2004	1059
2005	1148
2006	1540.8
2007	1755.9

ملحق رقم (٢). اهتلاك رأس المال الثابت (١٩٩٠-٢٠٠٧)

السنة	اهتلاك رأس المال
1990	233.4
1991	302.5
1992	323.8
1993	352.3
1994	390.1
1995	433.5
1996	494.4
1997	564.5
1998	616.2
1999	675.8
2000	673.5
2001	700.3
2002	728.2
2003	767.1
2004	835.4
2005	924.3
2006	1021.9
2007	1126.2

ملحق رقم (٣). تعويضات العاملين عن الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧)

السنة	تعويضات العاملين
1990	994.6
1991	1074.4
1992	1287.7
1993	1462.6
1994	1598.3
1995	1808
1996	1921.8
1997	2036.5
1998	2181.7
1999	2323.7
2000	2358.5
2001	2425.5
2002	2574.5
2003	2759.2
2004	3055
2005	3348.2
2006	3741.1
2007	4532.2

ملحق رقم (٤). فائض التشغيل عن الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧)

السنة	فائض التشغيل
1990	1200.4
1991	1219.5
1992	1477.9
1993	1465.3
1994	1644.1
1995	1711.4
1996	1676.7
1997	1774.1
1998	1847.2
1999	1775.7
2000	2038.1
2001	2220.2
2002	2408.9
2003	2632.8
2004	3141.3
2005	3504.9
2006	4074.5
2007	4642.7

ملحق رقم (٥). صافي الإقراض إلى العالم الخارجي عن الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧)

السنة	صافي الإقراض الى العالم الخارجي	صافي حساب رأس المال (القطاع العام)
1990	-346.8	-165.2
1991	-21.8	-135.4
1992	-498.2	-366.7
1993	-251	-448.4
1994	-273.5	-213.7
1995	-345.2	-15.3
1996	-341.9	-59.9
1997	-18	-160.1
1998	-289.4	-65.5
1999	308	-35.6
2000	239.3	-219.7
2001	28	-62.2
2002	260	-108.2
2003	1026.4	-511.5
2004	277.8	-220.7
2005	-1000.1	-150.5
2006	-1258.7	-213.4
2007	-2080.1	-229.6

ملحق رقم (٦). صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي عن الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨)

السنة	صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي
1990	529.7
1991	572.5
1992	743.2
1993	872.1
1994	857.6
1995	933.7
1996	1197.6
1997	1212.1
1998	1114.3
1999	1328.3
2000	1548.4
2001	1459.7
2002	1605.3
2004	2280.2
2005	1855
2006	2084.5
2007	1970.1
٢٠٠٨	1970.1

ملحق رقم (٧). صافي تحويلات العاملين عن الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨)

السنة	صافي تحويلات العاملين
1990	285
1991	264.7
1992	514.6
1993	666.6
1994	698.7
1995	796.7
1996	1024
1997	1031.7
1998	947
1999	1035.2
2000	1168.2
2001	1289
2002	1367.2
2003	1424.3
2004	1340.6
2006	1509.9
2007	1705.2
٢٠٠٨	1844.9

ملحق رقم (٨). صافي العمليات غير المنظورة عن الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨)

السنة	صافي تحويلات العاملين	صافي دخل الاستثمار	صافي الخدمات الأخرى	قيم صافي العمليات غير المنظورة
1990	285	-267.2	178.6	196.4
1991	264.7	-246.8	271.9	289.8
1992	514.6	-236.6	236.9	514.9
1993	666.6	-214.8	229.4	681.2
1994	698.7	-220.1	213.4	692
1995	796.7	-195.1	167.6	769.2
1996	1024	-213.4	222.7	1033.3
1997	1031.7	-148	145.6	1029.3
1998	947	-97.9	6.1	855.2
1999	1035.2	-109.6	-59.4	866.2
2000	1168.2	-18.8	19.5	1168.9
2001	1289	6.4	7.1	1302.5
2002	1367.2	-55.9	-87	1224.3
2003	1424.3	-53.2	-86.6	1284.5
2004	1340.6	59.8	-32.6	1367.8
2005	1326.5	91.4	-148.5	1269.4
2006	1509.9	183.7	-155.2	1538.4
2007	1705.2	300.2	-193	1812.4
2008	1844.9	264	-120.5	1988.4

ملحق رقم (٩). الانفاق الاستهلاكي الخاص والعام عن الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧)

السنة	الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
1990	1688	663.9
1991	2069	742
1992	2142.5	790.6
1993	2765.9	857.9
1994	2793	985.6
1995	2934.9	1111.3
1996	3045.9	1204.1
1997	3450.6	1312.5
1998	4111.9	1367
1999	4177.7	1386.7
2000	4835.8	1421.6
2001	5157.4	1458.4
2002	5191.3	1541.6
2003	5561.6	1676
2004	6598.9	1723.1
2005	7838.3	1743.2
2006	8782.6	1939.1

ملحق رقم (١٠). الانفاق الاستثماري عن الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧)

السنة	التكوين الرأسمالي الثابت الاستثماري	التغير في المخزون	الانفاق الاستثماري الإجمالي
1990	694.1	156.2	850.3
1991	678	60.5	738.5
1992	1049.3	159.5	1208.8
1993	1303.6	119.2	1422.8
1994	1391.2	60	1451.2
1995	1395	159.1	1554.1
1996	1444.8	54.5	1499.3
1997	1325	-3.2	1321.8
1998	1187.5	36.5	1224
1999	1352.7	-106.4	1246.3
2000	1266.6	74.8	1341.4
2001	1235.8	104.2	1340
2002	1287.3	78	1365.3
2003	1490.8	15.7	1506.5
2004	2005.4	210.2	2215.6
2005	2733.7	314.2	3047.9
2006	2977.7	308.3	3286
2007	3521	335.9	3856.9

ملحق رقم (١١).تقدير دالة الفجوة المحلية باستخدام طريقة FM-OLS

Fully Modified Phillips-Hansen Estimates

Equal weights, truncation lag= 2 , Trended Case

Dependent variable is LOGGS

18 observations used for estimation from 1991 to 2008

Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob]
Intercept	-7.7990	2.7105	-2.8773[.012]
LOGFDI	-.30335	.12383	-2.4498[.028]
LOGFL	.27290	.34781	.78463[.446]
LOGPI	2.4134	.86488	2.7904[.014]

.....

ملحق رقم (١٢).تقدير دالة الفجوة الخارجية باستخدام طريقة FM-OLS

Fully Modified Phillips-Hansen Estimates
Equal weights, truncation lag= 2 , Trended Case

Dependent variable is LOGGF

18 observations used for estimation from 1991 to 2008

Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob]
Intercept	-.26427	.063502	-4.1616[.001]
LOGFDI	-.0099567	.0046873	-2.1242[.052]
LOGFL	.053313	.024320	2.1921[.046]
LOGE	-.22668	.060604	-3.7404[.002]

Fully Modified Phillips-Hansen Estimates
Fully Modified Phillips-Hansen Estimates
Equal weights, truncation lag= 2 , Trended Case

ملحق رقم (١٣). تقدير دالة الفجوة الرقمية باستخدام طريقة FM-OLS

Dependent variable is LOGGT

17 observations used for estimation from 1992 to 2008

Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob]
Intercept	-.45779	.21396	-2.1396[.052]
LOGFDI	-.068135	.017446	-3.9056[.002]
LOGFL	.17824	.082322	2.1652[.050]
LOGGT1	.27231	.12676	2.1483[.051]

.....

ملحق رقم (١٤). نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة للفجوة المحلية

Unit root tests for variable LOGGS

The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend

17 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1992 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-3.1211	9.2865	7.2865	6.4533	7.2037
ADF(1)	-3.1046	9.5033	6.5033	5.2535	6.3791

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0522

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable LOGGS

The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend

17 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1992 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-2.7838	9.6973	6.6973	5.4475	6.5731
ADF(1)	-2.6712	9.7420	5.7420	4.0756	5.5764

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7119

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable DLGS

The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend

16 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1993 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-3.8926	4.7484	2.7484	1.9758	2.7088
ADF(1)	-3.1772	4.9553	1.9553	.79644	1.8960

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0660

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable DLGS

The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend

16 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1993 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-4.0028	5.3425	2.3425	1.1836	2.2832
ADF(1)	-3.5352	6.1488	2.1488	.60363	2.0697

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7347

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

ملحق رقم (١٥). نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة للاستثمار الأجنبي المباشر

Unit root tests for variable LOGFDI

The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend

17 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1992 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-1.3327	-12.5191	-14.5191	-15.3523	-14.6019
ADF(1)	-.98532	-12.3414	-15.3414	-16.5912	-15.4657

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0522

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable LOGFDI

The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend

17 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1992 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-2.9186	-9.4276	-12.4276	-13.6775	-12.5519
ADF(1)	-2.6658	-9.2032	-13.2032	-14.8696	-13.3689

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7119

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable DLFDI

The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend

16 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1993 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-4.7145	-12.5344	-14.5344	-15.3070	-14.5740
ADF(1)	-3.4085	-12.2313	-15.2313	-16.3902	-15.2906

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0660

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable DLFDI

The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend

16 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1993 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-4.5532	-12.5038	-15.5038	-16.6627	-15.5631
ADF(1)	-3.3079	-12.1438	-16.1438	-17.6890	-16.2230

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7347

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

ملحق رقم (١٦). نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة للقروض الخارجية

Unit root tests for variable LOGFL

The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend

17 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1992 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-3.2787	6.1918	4.1918	3.3586	4.1090
ADF(1)	-2.8972	6.5946	3.5946	2.3448	3.4704

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0522

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable LOGFL

The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend

17 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1992 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-3.8782	7.8015	4.8015	3.5517	4.6772
ADF(1)	-3.6804	8.7055	4.7055	3.0391	4.5398

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7119

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

16 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1993 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-5.5228	2.2443	.24426	-.52832	.20470
ADF(1)	-6.8216	6.8335	3.8335	2.6746	3.7741

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0660

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable DLFL

The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend

16 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1993 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-5.3153	2.2443	-.75566	-1.9145	-.81501
ADF(1)	-6.6157	6.9967	2.9967	1.4515	2.9176

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7347

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

ملحق رقم (١٧). نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة لمتوسط دخل الفرد

Unit root tests for variable LOGPI

The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend

17 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1992 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	.13941	28.3957	26.3957	25.5625	26.3129
ADF(1)	.59914	29.7661	26.7661	25.5163	26.6419

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0522

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable LOGPI

The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend

17 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1992 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-1.5569	30.0363	27.0363	25.7865	26.9121
ADF(1)	-.77750	30.4032	26.4032	24.7368	26.2376

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7119

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable DLPI

The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend

16 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1993 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-5.2915	28.4724	26.4724	25.6998	26.4329
ADF(1)	-2.2804	28.9887	25.9887	24.8298	25.9294

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0660

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable DLPI

The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend

16 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1993 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-5.7406	30.2204	27.2204	26.0615	27.1610
ADF(1)	-2.6403	30.5284	26.5284	24.9833	26.4493

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7347

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

ملحق رقم (١٨). نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة للفجوة الخارجية

Unit root tests for variable LOGGF

The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend

17 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1992 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-4.5706	27.8993	25.8993	25.0660	25.8164
ADF(1)	-3.2190	27.9800	24.9800	23.7302	24.8558

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0522

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable LOGGF

The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend

17 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1992 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-4.6859	28.5859	25.5859	24.3360	25.4616
ADF(1)	-3.5039	28.9892	24.9892	23.3228	24.8236

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7119

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable DLGF

The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend

16 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1993 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-6.4978	21.7100	19.7100	18.9374	19.6705
ADF(1)	-4.4245	22.6599	19.6599	18.5010	19.6006

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0660

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable DLGF

The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend

16 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1993 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-6.2342	21.7109	18.7109	17.5520	18.6515
ADF(1)	-4.2476	22.6609	18.6609	17.1158	18.5818

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7347

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

ملحق رقم (١٩). نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة لدرجة الإنكشاف الخارجي

Unit root tests for variable LOGE

The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend

17 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1992 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-1.5889	28.6431	26.6431	25.8099	26.5603
ADF(1)	-1.6833	28.8874	25.8874	24.6376	25.7631

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0522

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable LOGE

The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend

17 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1992 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-1.7113	28.9406	25.9406	24.6908	25.8164
ADF(1)	-1.7068	29.0459	25.0459	23.3795	24.8803

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7119

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable DLE

The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend

16 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1993 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-3.2064	25.2287	23.2287	22.4561	23.1891
ADF(1)	-2.3462	25.2287	22.2287	21.0698	22.1694

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0660

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable DLE

The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend

16 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1993 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-2.9789	25.2352	22.2352	21.0763	22.1758
ADF(1)	-1.9406	25.2375	21.2375	19.6923	21.1583

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7347

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

ملحق رقم (٢٠). نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة للفجوة الرقمية

Unit root tests for variable LOGGT

The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend

17 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1992 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-1.3344	17.7699	15.7699	14.9367	15.6871
ADF(1)	-1.1248	17.7789	14.7789	13.5291	14.6547

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0522

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable LOGGT

The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend

17 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1992 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-2.2704	19.5358	16.5358	15.2860	16.4116
ADF(1)	-2.0982	19.6069	15.6069	13.9405	15.4413

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7119

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable DLGT

The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend

16 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1993 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-4.4134	15.5679	13.5679	12.7953	13.5283
ADF(1)	-3.1056	15.6857	12.6857	11.5268	12.6264

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0660

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable DLGT

The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend

16 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1993 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-4.2823	15.6353	12.6353	11.4764	12.5759
ADF(1)	-3.0237	15.7867	11.7867	10.2415	11.7075

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7347

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

ملحق رقم (٢١). نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة للفجوة الرقمية للفترة السابقة

Unit root tests for variable LOGGT1

The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend

16 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1993 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-1.3093	16.2748	14.2748	13.5023	14.2353
ADF(1)	-1.0989	16.2785	13.2785	12.1196	13.2192

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0660

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable LOGGT1

The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend

16 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1993 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-2.1909	17.9491	14.9491	13.7902	14.8897
ADF(1)	-2.0036	18.0060	14.0060	12.4608	13.9268

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7347

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable DLGT1

The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend

15 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1994 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-4.2591	14.1235	12.1235	11.4155	12.1311
ADF(1)	-2.9913	14.2375	11.2375	10.1754	11.2488

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0819

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable DLGT1

The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend

15 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1994 to 2008

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-4.1420	14.2336	11.2336	10.1715	11.2449
ADF(1)	-2.9325	14.4021	10.4021	8.9860	10.4171

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7612

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

ملحق رقم (٢٢). نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات دالة الفجوة المحلية

Cointegration with unrestricted intercepts and restricted trends in the VAR

Cointegration LR Test Based on Maximal Eigenvalue of the Stochastic Matrix

17 observations from 1992 to 2008. Order of VAR = 2.

List of variables included in the cointegrating vector:

LOGGS LOGFDI LOGFL LOGPI Trend

List of eigenvalues in descending order:

.90615 .73633 .49255 .30131 0.00

Null Alternative Statistic 95% Critical Value 90% Critical Value

r = 0 r = 1 40.2234 31.7900 29.1300

r <= 1 r = 2 22.6620 25.4200 23.1000

r <= 2 r = 3 11.5321 19.2200 17.1800

r <= 3 r = 4 6.0954 12.3900 10.5500

Use the above table to determine r (the number of cointegrating vectors).

Cointegration with unrestricted intercepts and restricted trends in the VAR

Cointegration LR Test Based on Trace of the Stochastic Matrix

17 observations from 1992 to 2008. Order of VAR = 2.

List of variables included in the cointegrating vector:

LOGGS LOGFDI LOGFL LOGPI Trend

List of eigenvalues in descending order:

.90615 .73633 .49255 .30131 0.00

Null Alternative Statistic 95% Critical Value 90% Critical Value

r = 0 r >= 1 80.5128 63.0000 59.1600

r <= 1 r >= 2 40.2895 42.3400 39.3400

r <= 2 r >= 3 17.6275 25.7700 23.0800

r <= 3 r = 4 6.0954 12.3900 10.5500

Use the above table to determine r (the number of cointegrating vectors).

Cointegration with unrestricted intercepts and restricted trends in the VAR

Choice of the Number of Cointegrating Relations Using Model Selection Criteria

17 observations from 1992 to 2008. Order of VAR = 2.

List of variables included in the cointegrating vector:

LOGGS LOGFDI LOGFL LOGPI Trend

List of eigenvalues in descending order:

.90615 .73633 .49255 .30131 0.00

Rank Maximized LL AIC SBC HQC

r = 0 43.6972 23.6972 15.3651 22.8690

r = 1 63.8089 35.8089 24.1439 34.6494

r = 2 75.1399 41.1399 26.9753 39.7319

r = 3 80.9059 42.9059 27.0749 41.3323

r = 4 83.9536 43.9536 27.2894 42.2972

.....

AIC = Akaike Information Criterion SBC = Schwarz Bayesian Criterion

HQC = Hannan-Quinn Criterion

ملحق رقم (٢٣). نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات دالة الفجوة الخارجية

Cointegration with unrestricted intercepts and restricted trends in the VAR

Cointegration LR Test Based on Maximal Eigenvalue of the Stochastic Matrix

17 observations from 1992 to 2008. Order of VAR = 2.

List of variables included in the cointegrating vector:

LOGGF LOGFDI LOGFL LOGE Trend

List of eigenvalues in descending order:

.91363 .81226 .63064 .22511 .0000

Null Alternative Statistic 95% Critical Value 90% Critical Value

r = 0 r = 1 41.6353 31.7900 29.1300

r <= 1 r = 2 28.4363 25.4200 23.1000

r <= 2 r = 3 16.9316 19.2200 17.1800

r <= 3 r = 4 4.3356 12.3900 10.5500

Use the above table to determine r (the number of cointegrating vectors).

Cointegration with unrestricted intercepts and restricted trends in the VAR

Cointegration LR Test Based on Trace of the Stochastic Matrix

17 observations from 1992 to 2008. Order of VAR = 2.

List of variables included in the cointegrating vector:

LOGGF LOGFDI LOGFL LOGE Trend

List of eigenvalues in descending order:

.91363 .81226 .63064 .22511 .0000

Null Alternative Statistic 95% Critical Value 90% Critical Value

r = 0 r >= 1 91.3388 63.0000 59.1600

r <= 1 r >= 2 49.7035 42.3400 39.3400

r <= 2 r >= 3 21.2672 25.7700 23.0800

r <= 3 r = 4 4.3356 12.3900 10.5500

Use the above table to determine r (the number of cointegrating vectors).

Cointegration with unrestricted intercepts and restricted trends in the VAR

Choice of the Number of Cointegrating Relations Using Model Selection Criteria

17 observations from 1992 to 2008. Order of VAR = 2.

List of variables included in the cointegrating vector:

LOGGF LOGFDI LOGFL LOGE Trend

List of eigenvalues in descending order:

.91363 .81226 .63064 .22511 .0000

Rank Maximized LL AIC SBC HQC

r = 0 54.0014 34.0014 25.6693 33.1732

r = 1 74.8191 46.8191 35.1541 45.6596

r = 2 89.0372 55.0372 40.8726 53.6292

r = 3 97.5030 59.5030 43.6720 57.9294

r = 4 99.6708 59.6708 43.0066 58.0144

AIC = Akaike Information Criterion SBC = Schwarz Bayesian Criterion

HQC = Hannan-Quinn Criterion

ملحق رقم (٢٤). نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات دالة الفجوة الرقمية

Cointegration with unrestricted intercepts and restricted trends in the VAR

Cointegration LR Test Based on Maximal Eigenvalue of the Stochastic Matrix

17 observations from 1992 to 2008. Order of VAR = 2.

List of variables included in the cointegrating vector:

LOGGT LOGFDI LOGFL Trend

List of eigenvalues in descending order:

.81477 .49499 .26221 .0000

Null Alternative Statistic 95% Critical Value 90% Critical Value

r = 0 r = 1 28.6643 25.4200 23.1000

r <= 1 r = 2 11.6141 19.2200 17.1800

r <= 2 r = 3 5.1697 12.3900 10.5500

Use the above table to determine r (the number of cointegrating vectors).

Cointegration with unrestricted intercepts and restricted trends in the VAR

Cointegration LR Test Based on Trace of the Stochastic Matrix

17 observations from 1992 to 2008. Order of VAR = 2.

List of variables included in the cointegrating vector:

LOGGT LOGFDI LOGFL Trend

List of eigenvalues in descending order:

.81477 .49499 .26221 .0000

Null Alternative Statistic 95% Critical Value 90% Critical Value

r = 0 r >= 1 45.4480 42.3400 39.3400

r <= 1 r >= 2 16.7838 25.7700 23.0800

r <= 2 r = 3 5.1697 12.3900 10.5500

Use the above table to determine r (the number of cointegrating vectors).

Cointegration with unrestricted intercepts and restricted trends in the VAR

Choice of the Number of Cointegrating Relations Using Model Selection Criteria

17 observations from 1992 to 2008. Order of VAR = 2.

List of variables included in the cointegrating vector:

LOGGT LOGFDI LOGFL Trend

List of eigenvalues in descending order:

.81477 .49499 .26221 .0000

Rank Maximized LL AIC SBC HQC

r = 0 11.0396 -.96042 -5.9597 -1.4574

r = 1 25.3717 7.3717 -.12722 6.6263

r = 2 31.1787 9.1787 .013400 8.2677

r = 3 33.7636 9.7636 -.23497 8.7697

AIC = Akaike Information Criterion SBC = Schwarz Bayesian Criterion

HQC = Hannan-Quinn Criterion

**THE EFFECT OF EXTERNAL FINANCING ON ECONOMIC GAPS:
THE CASE OF JORDAN (1990-٢٠٠٩)**

By

Samer Ali Abdelhadi

Supervisor

Dr. Taleb Mohammad Awad, Prof.

Abstract

This study has investigated the subject of external financing in Jordan and its impact on economic gaps for the period extending from 1990 to ٢٠٠٩. The objective of the study included: the impact of external financing on Saving Gap, Foreign Exchange Gap and Technology Gap in the Jordanian economy; In addition to framing a theory of the Technological Gap so that future studies can rely on; also to highlight the theoretical aspects of the economic gaps, and to identify the positive and negative effects of external financing in order to give an overall image of the effectiveness of external financing in the Jordanian economy.

Descriptive and econometric methods were used, including the Fully Modified Ordinary Least Squares technique in order to explain the relationships between the different variables incorporated in the Saving Gap Function, the Foreign Exchange Gap Function and the Technological Gap Function.

The study concluded that Jordanian economy relied increasingly on foreign loans to cover economic gaps, which contributed to increasing the debt burden; that FDI played an important role in bridging the Saving Gap, Foreign Exchange Gap, and the Technological Gap.

In this aspect, the study recommends that there is a need to develop a strategy to manage the sources of income and external funding received for Jordan, in addition to the activation of sources of income and local funding to ease the reliance of Jordan on external sources to finance their different needs and bridge the economic gaps. The study also, recommends that the composition of external funding, particularly with regard to foreign loans and foreign direct investment should be selected to fit with the structure and nature of the Jordanian economy and stimulate savings behavior of individuals and institutions in order to reduce the gap of local and the need for attention to foreign direct investment with the need to be accompanied by a flow of management experience, technical and organizational and flow techniques technology, which in turn would reduce the size of the Technological Gap.